وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولاي الطاهر

جامعة سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية

السياسة النفطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

*إعداد الطالبة:

بديار خالدية

*إشراف:

د-يتم محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: عياشي حفيظة رئيسا

الأستاذة: حلوي خيرة مناقشة

الأستاذ: يتيم محمد مشرفا

السنة الجامعية

2018/2017

1439-1438

قال عزَ و جلَ:

﴿الرَّحْمَنُ ﴿1﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿2﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴿3﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴿4﴾

سورة الرحمن، الآيات ﴿1-4﴾

شكر

واعترافا بالجميل وحسن الصنيع فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وفائق الاحترام

والتقدير إلى الأستاذ الدكتور:"إيتم محمد" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة

وعلى كل النصائح السديدة والتوجهات القيمة التي قدمها لي سبيل إتمام هذا العمل

كما أتقدم بخالص التقدير وجميل الاعتراف إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة على قبول

مناقشة موضوع المذكرة وحضورهم للمشاركة إثراء جوانبه.

ولا يفوتني أن أشكر كل من تزودت بعلمهم وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

الإهداء:

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أنار لي دروب العلم والمعرفة ولم يبخلوا علي بجهد

إلى أعز ما في الوجود أبي وأمي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما.

وإلى كل أخواتي محمد،زهرة، بلال، فاطيمة، فتيحة، فاطنة، خديجة وإلى أولاد أختي

زكريا رهف

وإلى كل الزملاء والأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي وإلى كل من سعتهم

ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمة عامة

مقدمة العامة

السياسية النفطية هي مجموعة من الإجراءات التي تتبعها جهات معينة سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق بحيث نجد أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها سواء بالزيارة أو النقصان أو الثبات أو الانعدام الكلي أو الجزئي.

ويدخل في إطار السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية في ظل سياستها شبه المطلقة التي كانت تمارسها على السوق النفطية العالمية في فترة زمنية سابقة بحيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات التجارية للطلب العالمي المتسارع وسياسة منظمة الأوبك من خلال تحديدها لسقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين أعضاء وكذا التزامهم بتلك وكذا السياسة المتبعة من طرف الدول المستهلكة فيما يخص الإستراتيجي والتجاري الذي تقوم به.

–تعتبر قمة الأرض –المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية –التي عقدت في البرازيل سنة1992 م من أهم اللقاءات الدولية والتي تقر التأكيد فيها على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ويشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي يواجهها مختلف الدول العالم بحيث تسمح بمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والتحقيق التنمية المستدامة بحيث دمج البيئة والاقتصاد في عملية وضع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية.

–تطرح فيه السنوات الأخيرة ابتداء من سنة1990 حتى يومنا هذا بالجزائر قضية الإصلاحات بشدة وهذا في عديد المجالات السياسية، الاقتصادية ،الاجتماعية...

وخاصة إذا ارتبطت بمسألة التنمية الشاملة المستدامة.

فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها الدولية وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بأخذ بمؤشراتها وتوسيع قدرات مواطنين والحرية اختيارهم العدالة في التوزيع التي تشمل الإمكانيات والفرص المتاحة للفرد كما عرفت الجزائر على غرار باقي الدول النفطية خلال

سنوات الأخيرة من 2000 إلى يومنا هذا تدفقا كبيرا في العوائد النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط وهي أيضا تواجه تحدي إدارة هذه العوائد بكفاءة إذ أن هذه العوائد تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنموية شاملة إذ ما تم استخدامها وتوظيفها بشكل تحكمه الكفاءة والشفافية بعيد عن الهدر والتبذير والاختلاس فقد أصبحت الأمم تعتمد على النفط وبشكل كبير للغاية في حياتها اليومية وعلى ضوء ما سبق ذكره جاءت الإشكالية دراستنا على الشكل التالي:

اشكالية موضوع البحث:

-فيما يتمثل دور السياسة النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أما الأسئلة الفرعية تتضمن أساسا العناصر التالية:

1-ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟ وماهي المعوقات التي تواجهها ؟

2-كيف تؤثر السياسة النفطية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

3-ما مدى خضوع نشاط قطاع النفط في الجزائر الى قواعد شفافية ورقابة ؟ وما هو تأثير العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر ؟

فرضات موضوع البحث:

حتى يتسنى لنا ضبط الموضوع بشكل جيد حولنا صياغة بعض الفرضيات من أجل الإجابة عن الأسئلة التي طرحت ضمن الإشكالية على النحو التالي:

فرضية الأولى:تعتبر التنمية المستدامة هدف كل دولة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية حيث تركز على مستقبل الأجيال القادمة.

الفرضية الثانية:تشكل السياسة النفطية في دعامة من دعائم التنمية المستدامة من أجل حفاظ على الموارد الطبيعية

الفرضية الثالثة:للسياسة النفطية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال واستغلال الامثل للموارد الطبيعية

مبررات اختيار الموضوع:

-أهمية موضوع التنمية المستدامة نظرا لعدم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وخاصة في وقتنا الراهن.

اسباب موضوعية:

-زيادة الاهتمام بفكرة التنمية المستدامة من اجل الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة

-اهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

اسباب ذاتية:

-حب الاطلاع والبحث والتعمق في الموضوع

-الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة نظرا لعدم الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية خاصة في الوقت الراهن

أهداف الدراسة:

تسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف نخلصها فيما يلي:

-تحديد مفهوم دقيق للتنمية المستدامة حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة وظهور مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئة للتنمية وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية.

-السياسة النفطية ومكانتها المرموقة في التجارة العالمية وهذا ما أدى بالاحتلال أسعارها موقعا مركزيا بين السياسات ونظر للعلاقة المباشرة والقوية التي تربطها بالإنتاج والعوائد النفطية.

-كما أن السياسة النفطية أصبحت تشكل أحد المواضيع المهمة على المستوى العالمي وتأثيرها الكبير على عرض السلعة النفطية.

-دور السياسة النفطية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من استخدام الأمثل للموارد الطبيعية وخاصة في وقتنا الراهن إذا يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفطية واستغلالها استغلال أمثل.

-صعوبات الدراسة:

لقد واجهت بعض الصعوبات في هذه الدراسة أولها:

-تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئة ذات طابع البيولوجي العلمي كذلك تشعب البحث نظرا لأهمية مضامينه مما اضطرني إلى الاختصار في مواضيع مع المحاولة قدر الإمكان الربط المضامين بعضها البعض مما يوحي بشمولية العنوان ذلك التناقض والتجارب في المعلومات والإحصائيات -الأرقام النسب المؤية وغيرها -في مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

-صعوبة الحصول على احصائيات حديثة خاصة قطاع موضوع الدراسة

-تدارب بض الاحصائيات باختلاف مصادرها

أهمية الدراسة:

-تتبع أهمية الدراسة في الاعتبارات التالية:

-التعرف على التنمية المستدامة ومصدرها والمعوقات التي تواجهها

-أهمية السياسة النفطية وأثارها في التقلبات الحاد في أسعار النفط وتحليلها للعوائد النفطية في تمويل التنمية المستدامة واستغلال أمثل للموارد الطبيعية من آجل حماية حقوق الأجيال المقبلة.

مناهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة **المنهج التاريخي** هو عبارة عن اعادة الماضي لبواسطة جمع ادلة وتقويمها وتأليفه ليتم عرض الحقائق اولا عرض صحيح في مدلولاتها وتأليفها حتى يتم استنتاج مجموعة من النتائج.

وذلك من خلال التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة.

المنهج الوصفي:

هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويبين خصائصها كما هي كما هو مبين في الفصل الثاني من خلال اعطاء مفاهيم مرتبطة بالسياسة النفطية

استعملت الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي** يعد أحد أهم مناهج التي يقوم بها الباحث بتحليل الظاهر المدروسة حيث يتعرف الباحث على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة ويساهم في اكتشاف الحلول لها.

وهذا أثناء تطرقنا في الفصل الثالث إلى مفاهيم المعطيات الخاصة بالجباية البترولية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ومن ثم تحليلها واستنتاج ما يمكن استنتاجه واستخدام بعض البيانات المرتبطة بالموضوع.

منهج دراسة حالة :

هو عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد او اكثر لعينة يقصد بها الوصول الى تعليمات كما هو موضح في الفصل الثالث دراسة حالة الجزائر

الدراسات السابقة:

هناك مواضيع ودراسات تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو درست أحد متغيرات بحثنا:

-أطروحة دكتوراه لمحمد طاهر قادري من جامعة الجزائر **تحت عنوان آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** حيث حملت هذه الأطروحة إشكالية مفادها ما مدى إمكانية تحقيق تنمية المستدامة في الجزائر ؟وماهية الصعوبات والتحديات التي تحول دون ذلك ؟على الرغم من توفر الإمكانيات المتاحة وقد ركز في علاجه لهذه الإشكالية على الإمكانيات الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى التحديات والمعوقات التي يمكن أن تحول دون التحقيق تنمية المستدامة

في الجزائر بالإضافة البعض المعوقات الاقتصادية يخلص في النهاية إلى إدارة وحلول التنمية المستدامة في الجزائر.

– أطروحة دكتوراه أمينة مخفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات لدراسة حالة جزائر** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة ورقلة –هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أنواع أنظمة الاستغلال النفط المعمول بها في الجزائر منذ الاكتشاف التجاري 1958 إلى غاية 2011.

– أطروحة دكتوراه عكة عبد الغاني **تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربية** جامعة الجزائر 2010 عالج الباحث موضوعه بطرحه الإشكالية ما مدى تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية في البلدان النفطية ومعرفة مكانة النفط في حركة الاقتصادية والتنموية ،نتيجة لعدم وجود بدائل تضامنية في الفعالية والتكلفة إذ أنه مزال يسيطر على نسبة عالية من الاستهلاك الطاقة في العالم ومحل صراع بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة خاصة وان توقعات تشير أن الاقتصاديات الدول النامية و العربية المنتجة للنفط ومن النتائج التي توصلت إليها إن الاقتصاديات العربية تواجه تحديات كبيرة تمنعها من الاستفادة من مزايا التي يمنحها البترول وهذا راجع لعدم وجود توازن اقتصادي.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزء نظري بفصلين وآخر تطبيقي على نحو التالي:

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار ألمفاهيمي للتنمية المستدامة حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية التنمية المستدامة والتطور التاريخي لظهورها كما سنتناول في المبحث الثاني مصادر والتحديات التنمية المستدامة وسنخصص المبحث الثالث إلى معوقات التنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني نتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النفطية حيث سنتطرق في المبحث الأول سياسة الأسعار النفطية وفي المبحث الثاني سياسية الإنتاج النفطية وفي المبحث

الثالث سياسية التسويق وفي الفصل الثالث سنعالج دور السياسة النفطية في التحقيق التنمية المستدامة.

حيث سنتناول في المبحث الأول واقع ومكانة الجزائر النفطية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال هذا المبحث سنتناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

أما المبحث الثاني أثر العوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة بدراسة أثار الاقتصادية وبشرية والبيئية على التنمية المستدامة.

أما المبحث الثالث دراسة تحليلية للجباية البترولية على التنمية المستدامة بدراسة الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية من خلال تحليل إيرادات الميزانية العامة ونفقات التجهيز ومدى مساهمة الجباية البترولية فيها.

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول:إطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الأول:ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول:سياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

المطلب الثاني مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثالث:أبعاد وأهداف التنمية المستدامة

المبحث الثاني المصادر والتحديات التنمية المستدامة

المطلب الأول المصادر الداخلية

المطلب الثاني:المصادر خارجية

المطلب الثالث:تحديات التنمية المستدامة

المبحث الثالث:معوقات التنمية المستدامة

المطلب: الأول معوقات السياسية والإدارية

المطلب الثاني:المعوقات الاقتصادية

المطلب الثالث:معوقات الاجتماعية

خاتمة

الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للسياسة النفطية

تمهيد

المبحث الأول:السياسة الأسعار النفطية

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي

المطلب الثاني:أنواع السعر النفطي

المطلب الثالث:العوامل المحددة لسعر النفطي

المبحث الثاني:السياسة الإنتاج النفطية

المطلب الأول:مفهوم إنتاج النفط

المطلب الثاني:طرق إنتاج النفط والفرق بينهما

المطلب الثالث:تكلفة عمليات الإنتاج النفط

المبحث الثالث:السياسة التسويقية النفطية

المطلب الأول:السياسة التسعيرية للمنتجات البترولية

المطلب الثاني:السياسة التوزيع المنتجات البترولية

المطلب الثالث:السياسة الترويج المنتجات البترولية

خاتمة

الفصل الثالث:دور السياسة النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: واقع ومكانة الجزائر النفطية تحقيق التنمية المستدامة 1990-2011

المطلب الأول:واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الثاني:تطور الاحتياطي للنفط الجزائري

المطلب الثالث:تطور أسعار والعائدات النفط الجزائري

المبحث الثاني: أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: أثر العوائد النفطية على تنمية الاقتصادية

المطلب الثاني :أثر العوائد النفطية على تنمية البشرية

المطلب الثالث: أثر العوائد النفطية على تنمية البيئة

المبحث الثالث: دراسة التحليلية للجباية البترولية على التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الاول :دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية

المطلب الثاني: تحديات الجباية البترولية في الجزائر

المطلب الثالث :تحليل ايراداة الجباية البترولية و الايرادات الكلية للميزانية 2000-2013

خاتمة

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع العامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئة حيث ظهر هذا المفهوم بعد العالمية الثانية، وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كأهمية الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه وفي منتصف السبعينيات غلى منتصف الثمننيات برز مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئة وفي فترة التسعينيات ظهور مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي ، فقد تعددت وجهات النظر من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك يعتبرها قضية تنمية بيئية كنموذج بديل البعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقلة لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة.

–تعتبر المصادر التنمية المستدامة من الموضوعات التي استحوذت في الوقت الحاضر على اهتمام واسع لدى الباحثين حيث تشكل احد المحاور بين الشمال والجنوب كون عمليات الاستثمار والتمويل يرتبطان بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية ،كما تمثل معوقات التنمية الشاملة للمجتمعات تحديا كبير أمام محاولة التقدم والتحديث بالرغم من تعدد النظريات في إطار النسق المعرفي السوسيولوجي من أجل تحديد عناصر ومقومات التنمية بالمجتمعات النامية وعليه فعرض هذا الفصل ينطق أول من سياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة لأنها نقطة بداية وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

–**المبحث الأول:**ماهية التنمية المستدامة

–**المبحث الثاني:**مصادر لتحديات التنمية المستدامة

–**المبحث الثالث:**معوقات التنمية المستدامة

-المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

-يشير التدهور البيئي الذي حصل في القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي السائد يستنفذ الموارد الغير المتجددة ويشغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من تدرها على التجدد ويتسبب في تشويه النظر البيئة -وقد أدى الاهتمام المتنامي بهذه التحديات إلى تبلور واسع المفهوم جديد هو التنمية المستدامة مع الحماية التي تحقق مزيد من العدالة الاجتماعية وأصبح هذا المفهوم بمثابة نموذج إرشادي جديد للتنمية وحضي بأهمية كبيرة خلال السنوات الأخير،ونال قدر كبير من الاهتمام في المحافل الدولية والنقاشات العالمية، وكان التباين في الرؤى إحدى السمات التي طبعت هذه النقاشات وسنحاول من خلال عرض بعض التعريفات الخاص بها وتحديد أبعادها ومختلف التفاعلات بين هذه الأبعاد ثم نتطرق.

إلى الأهداف [1]

المطلب الأول:السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

-تطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل كبير إذ يمكن تقسيمه إلى مرحلتين كما هو مبين في الشكل رقم -01- ص 18

[1]-نوي نبيلة -إستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفطية ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة مفكر ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسير جامعة سطيف الجزائر 2012-ص 6

الشكل:رقم-01-تطور التنمية المستدامة [2]

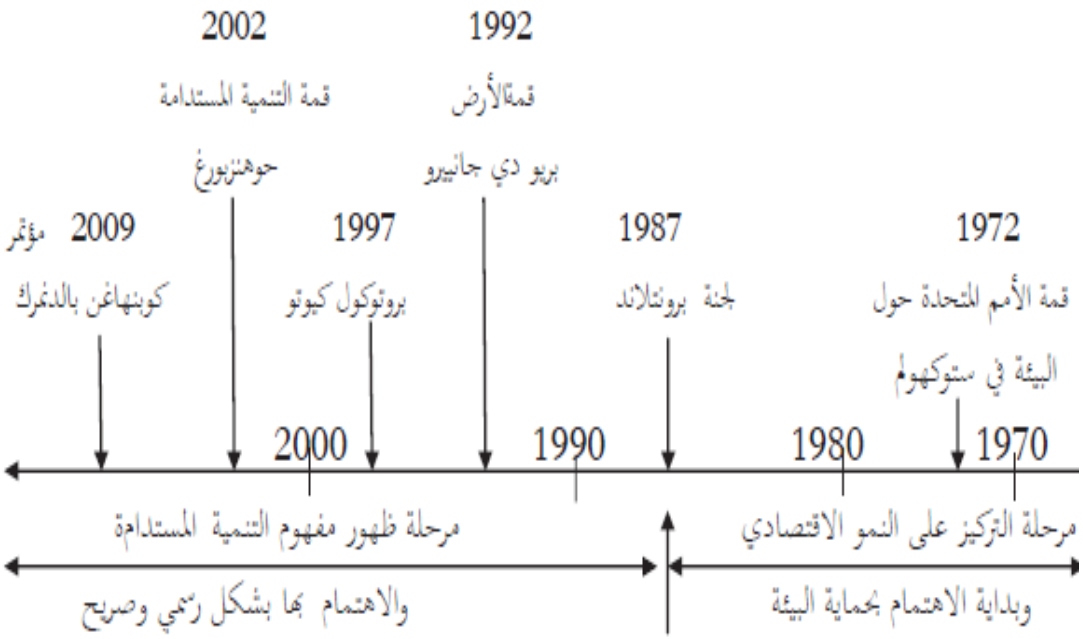

-المصدر:حمزة جعفر"**إستراتيجية ترقية الكفاءة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في ضوابط التنمية المستدامة**" مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير جامعة، سطيف جزائر 2012-47.

1-**مرحلة الأولى:** مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي:وبداية الاهتمام بحماية البيئة -1950-1987:-

تعد سنة 1908- انتشار مفهوم Geoeconomie وهو العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات بين المجتمعات الإنسانية ومحيطها[3]،وفي سنة 1948انشاء منظمة الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة وفي سنة 1950 نشرت نفس المنظمة السابقة تقرير حول حالة البيئة العالمية،وقد اعتبر هذا التقرير رائد في تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت،وفي سنة 1968 أنشئ نادي روما حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من كل أنحاء العالم حيث دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العالمي بتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة، وفي سنة 1971 نشئ نادي روما تقرير مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بالاستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2010 ولعل من أهم نتائجه هو أنه سيحدث

[2]نوي نبيلة -مرجع سابق، ص 06

[3]-محمد اليمين القاسمي،الإستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجديد مبادئ التنمية المستدامة مذكرة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير جامعة سطيف جزائر 2011-ص 8

خلال القرن 21 بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وفي سنة 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم ركزت على المسائل البيئة ودعت إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئة وفي سنة 1981 أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومستقلة وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أي نشاط بشري مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم.

أقرت جمعية العامة للأمم المتحدة،الميثاق العالمي للطبيعة،وبهدف توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة،ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية وأن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة.[4]

2-مرحلة الثانية:مرحلة ظهور مفهوم التنمية المستدامة والاهتمام به بشكل صريح ورسمي-1987-2009:-

في هذه السنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند يعد تنويه لإعادة النظر في مفهوم التنمية المستدامة وفي سنة 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المناخ وضع اتفاقية التنوع البيولوجي إعلان ريو جدول أعمال القرن 21 وفي سنة 1997 تم إقرار برتوكول كيوتر الذي اعتمد على مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 حيث تتحدد أهداف البروتكول بالدرجة الأولى في الحد من الغازات الدفيئة وقد التزمت 38 دولة بتخفيض الغازات الدفيئة بنسب52 %إلى غاية 2012 مقارنة بالمستويات التي سجلت سنة 1990 في حين امتنعت الو -م-أ عن المصادقة على البروتوكول على الرغم أنها تعد من أكثر الدول إصدار الإنبعثات الاحتباس الحراري وفي سنة 2002 تم تأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبورغ على ضرورة ان تشكل كافة الدول في وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 ،وقد أكدت مقررات جوهانبورغ على أولويات التنمية المستدامة والتي ترتكز في المسائل الأساسية التالية المياه الطاقة الصحة الزراعة التنوع البيولوجي بالإضافة إلى الفقر التجارة التمويل نقل التكنولوجيا الإدارة الرشيدة التعليم والمعلومات والبحوث وكان يهدف هذا المؤتمر إلى تأكيد

[4]-حمر جعفر-مرجع سابق ص 49-52

الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وفي سنة 2009 ثم انعقاد مؤتمر كوبنهاغن بالدنمارك،وهذا المؤتمر نتيجة لعلمية تفاوضية مكثفة استمرت سنين والتي بدأت في سنة 2007 في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ،والذي يمكن أن يسرى عقب انقضاء فترة الالتزام الأولى لاتفاق كيوتر التي تنتهي مع نهاية 2012[5]وفي سنة 2012 افتتحت في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية قمة التنمية المستدامة والمعروفة باسم ريو20 في حضور عدد كبير من افتتاح القمة بإقرار ضريبة التحولات المالية التي أكدت أن فوائدها ستعود على تمويل برامج التنمية البيئة[6]، وفيما يخص أهم انجاز لهذه القمة تشكيل مجموعة عمر من ثلاثين شخصا قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة في سبتمبر أيلول التي تقدم مقترحاتها في سنة 2013 للتطبيق اعتبارا من 2015 [7] ومن خلال التطور التاريخي للتنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

المطلب الثاني:مفهوم التنمية المستدامة

-اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد ظهور تقرير بورتلاند مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة في 1987 حيث صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على القدرة الأجيال في تلبية حاجاتهم وبشكل عام فأن التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية ،وهذا ما دعا الكثير من المنظمات والباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات وتفسيرات تساهم فيها التنمية المستدامة.[8]

-تعريف منظمة التعارف الاقتصادي والتنمية:أشارت منظمة إلى التنمية المستدامة تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما عرفتها أيضا على أنها التنمية التي يتم فيها توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية والمنافع الاجتماعية بين الأجيال.

[5]-حمزة جعفر مرجع سابق

[6]-زايد ذيب سليمان مهنا التخطيط من أجل التنمية المستدامة مجلة دمشق للعلوم الهندسية المجلد25 العدد الأول سوريا 2009 ص 488

[7]-نوي نبيلة -مرجع سابق

[8]-زايد ديب-سليمان مهنا مرجع سابق

–تعريف البنك الدولي:عرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من جهة وتحقيق التوازن بين الأجيال من جهة أخرى.

–يرى أن تحقيق الاستدامة والرفاهية بين الأجيال يكون بضمان ألا تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت على أنها التغيير في رصيد الأحوال أو الثروة.

إذ لن يرتفع الرفاهية بين الأجيال إلا ازدادت الثورة مع مرور الوقت[9]

–يعرف باربير: Barbier هي تلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الضرر والإساءة إلى البيئة ويوضع بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتدخلا فيما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.

ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة فإن مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تنقص من فائدة تجنبها الأجيال المستقبل.

كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد غير المتجددة بحيث ل تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها كذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير متجددة بمصدر بطئ لضمان انتقال تدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة.

ونستخلص التعريف الشامل للتعريفات السابقة هو أن التنمية المستدامة هو مصطلح يشير إلى التنمية –الاقتصادية والبيئية والاجتماعية –والتي تلبي حاجات دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وإنها هي عملية تغير استغلال الموارد وتوجه الاستثمارات واتجاه التطور التكنولوجي والتغيرات المؤسسة التي تتمشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلا عن الاحتياجات الحالية.

[9]–الطاهر عامر،المسؤوليةالإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة مذكرة ماجيستير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 29،2007

المطلب الثالث:أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

-أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة أبعاد مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد ولا يكفي وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة كما ينظر في مثلث التنمية في الشكل رقم -2- بل لابد من الإشارة إلى الأبعاد مترابطة ومتداخلة فيما بينها.

الشكل رقم02: أبعاد عملية التنمية المستدامة

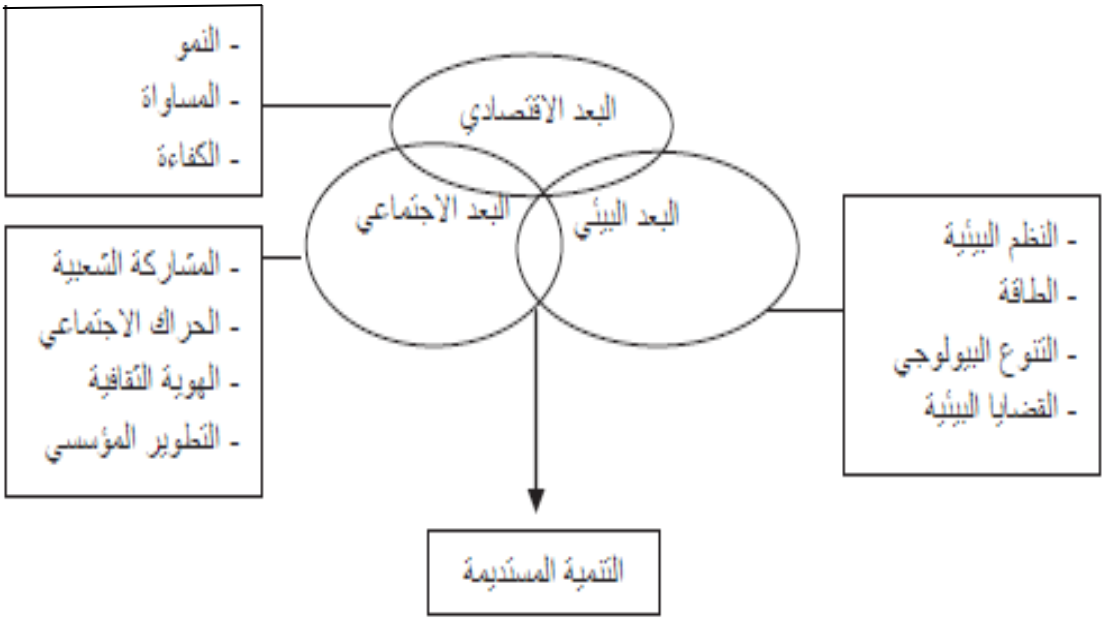

المصدر: ماجدة أبو زنط، و عثمان غنيم، التنمية المستديمة، دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، جامعة البلقاء،الزارة، المجلد 12، العدد 1، 2006.ص 162.

1-البعد الاقتصادي:[10]

-**أولا إيقاف تبديد الموارد:**بما أن التنمية المستدامة تعني أنماط الاستهلاك الذي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل الاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض فيجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية.

-**ثانيا تقليص تبعية البلدان النامية:**في ظل العولمة والإنتاج الدولي تشغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في النمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها.

ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما يخص هذه البلدان وبالتالي يؤدي ذلك إلى استثمارات ضخمة في الرأس مال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

ثالثا:مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته:تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويأتي ذلك نتيجة الاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات.

-استخدام التكنولوجيا أنفاق الموارد بكثافة أقل حماية النظم الطبيعية توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية المستدامة.

-**رابعا:المساواة في توزيع الموارد:**هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز أمام التنمية منها فرص متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية.

والموارد الطبيعية وحرية الاختيار ولذا يجب على البلدان الفقيرة والغنية إن تعملا معا لتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط والتنمية والنمو الاقتصادي.

[10]-خالد مصطفى قاسم ،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ،الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2007 ص 28-31

خامسا:الحد من التفاوت المداخل:فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت التنامي في الدخل في فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الو-م-أ وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا من مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين وكذا تقديم القروض إلى قطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكتسابها الشرعية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية للمرأة في كل مكان ، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية للعتاد دورا حاسمة في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمو الأسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلون.

-**سادسا:تقليص الإنفاق العسكري:**في خضم هذا الزخم واللاهات أمام الآلة العسكرية نجد أن توفير ولو جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيارة التنمية، ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة وإنهاء عملية الازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة الأقوى.

1-**البعد الاجتماعي والإنساني:**يعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

أولا:**تثبيت النمو السكاني:**

إن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمرا مكلفا فهو يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعادة السكان ولذا يجب العمل على تحقيق تقديم كبير في سبيل تثبيت نمو سكاني العالم لأن حدود الأرض لها قدرة على إعالة الحياة البشرية غير معروفة وتوص الإسقاطات الحالية إن عدد سكان العالم يستقر عند عدد حوالي 11,6 مليار نسمة وهو أكثر من ضعف عدد السكان هو العامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في الاستغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

ثانيا أهمية توزيع السكان:[11]تعني التنمية المستدامة التقليل من خطورة هذه النسبة عن طرق المناطق الحضارية أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة التي تسبب خطورة مستقبلية عن صحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة.

-**ثالثا:الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:**إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أو بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية

[11]-خالد مصطفى قاسم مرجع سابق ص 34

والمياه النظيفة والتنمية المستدامة تعني فيها بعد وراء الاحتياجات الأساسية مثل التنوع الثقافي والاستثمار في الرأس مال.

رابعا:دور المرأة:إن المرأة هي المدبر الأول للموارد البيئة ورعاية الأطفال في المنزل حيث يعتمد عليها في خلق نشئ صالح يغير من المستقبل التنمية المستدامة في البلدان النامية ومع ذلك هي الآخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال ولدور المرأة أهمية خاصة تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات والزراعة والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية والاستثمار في الصحة المرأة وتعليمها عللا التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

خامسا الصحة والتعليم:من أجل تكون منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية المستدامة مهتمة بسكان أصحاء نالوا من التغذية ما يكفيهم للعمر والبداية يجب أن تكون المرأة والطفل وخاصة محو الأمية والقضاء على ظاهرة الأطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة بعمل الأطفال وقضية الزواج المبكر بالإضافة إلى منع التهرب التعليمي وتطور التعليم المزارعين وغيرهم من السكان البادية الذي من شأنه يؤدي إلى حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي.

-سادسا:حرية الاختيار والديمقراطية:لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم القاعدة الأساسية للتنمية البشرية في المستقبل لمجتمع غير قادر على حرية الاختيار، والتعبير هو مجتمع مقيد وما يتميز به معظم البلدان النامية هو يؤدي إلى انخفاض جهود التنمية نتيجة عدة اشتراك الجماعات المحلية في القرارات التخطيط والإدارة.[12]

2-البعد البيئي:

أولا حماية الموارد الطبيعية:تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك ونعني بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث الممارسات وتكنولوجيا زراعة محسنة تزيد من المحاصيل ويحتاج ذلك إلى تجنب الأسواق في الاستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهدي الحياة المائية والحياة البرية.

[12] خالد مصطفى قاسم مرجع سابق ص 35

ثانيا حماية وحفاظ على المحيط المائي:إن النظم البيئة المائية علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة وثرواتها المعدنية ذات أهمية البالغة وفي بعض المناطق نقل إمدادات المياه وتهدد السحب بعض أنهار بالاستفادة الإمدادات من مياه الأمطار كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة بالإضافة إلى تلوث المياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية.

ثالثا:صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي:

تعني التنمية المستدامة إن يتغير صيانة ثراء هذه الأراضي وإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية وإن أمكن وقفها.

رابعا:حماية المناخ من الاحتباس الحراري:إن التضخم والتكنولوجيا الحديثة آثار بيئة في البيئة فانطلاق الغازات إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ويؤدي ذلك إلى إحداث تغير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

3-البعد التكنولوجي:يمكن أن نذكر من الأبعاد ما يلي:[13]

أولا التكنولوجيا المحسنة:

وبالنصوص القانونية الزاجرة في التكنولوجيا المستخدمة لان في البلدان النامية فكثير ما تكون أقل كفاءة وأكثر سببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في البلدان الصناعية والتنمية المستدامة تعني بالأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

ثانيا:الحد من انبعاث الغازات:

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى تدني المعدل العالمي لزيادة انبعثات الغازات الدنيئة – الغازات الحرارية –وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استهلاك الوقود الأحفوري وإيجاد مصادر طاقوية بديلة لإمداد المجتمعات الصناعية.

[13]–ذبيحي عقيلة الطاقة في ظل التنمية المستدامة مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة الجزائر 2009 ص 27

ثالثا:الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

بالإضافة إلى تهديدات الاحتباس الحراري –زيادة سخونة الأرض–هناك تهديد آخر لا يقل خطرا على الأول وهو ثقب طبقة الأوزون وهذه الطبقة التي تعتبر بمثابة غلاف يحيط بكامل الكرة الأرضية ومكونها الأساسي هو غاز الأزون 03 والذي يمثل أحد مشتقات الأكسجين أخيرا نخلص إلى أن أبعاد السابقة الذكر:

1–مرتبطة ارتباط وثيقا حيث إن الإجراء متخذة في إحداها من شأنه تعزيز الأهداف في بعضها البعض الأخر.

2–تعبر عن طبيعة مفهوم التنمية المستدامة المتعددة الاختصاصات بشكل واضح.

3–أيضا تدعو إلى التقارب بين وجهات النظر العلمية أو بل توحيد التخصصات البيئة والاقتصادية حيث تمنح الحقلين إمكانية المصالحة.

أهداف التنمية المستدامة:تسعى التنمية المستدامة من خلال أليلتها ومحتوياتها إلى تحقيق مجموعة من أهداف التي نلخصها في ما يلي:[14]

1–تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان،حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة الأفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا عن طريق التركيز على جوانب النوعية للنمو وبشكل عادل ومضمون وديمقراطي.

2–احترام البيئة الطبيعية حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتوياتها على أنها أساس حياة الإنسان.

3–تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية حيث تنمي إحساسهم اتجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4–تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد حيث تتعامل هذه التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تتحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

[14]–ذبيحي عقيلة،مرجع سابق ص 24

5-ربط تكنولوجيا الحديثة بالأهداف المجتمع حيث تعمل على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال نوعية السكان بالأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.

6-إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات أولوية للمجتمع بحيث يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية وسيطرة على جميع المشكلات البيئة ووضع الحلول المناسبة.[15]

المبحث الثاني:مصادر تمويل التنمية المستدامة:

تعتبر مصادر تمويل التنمية من الموضوعات التي استحوذت فيه الوقت الحاضر على اهتمام واسع لدى الباحثين حيث تشكل أحد المحاور بين الشمال والجنوب لكون عمليات الاستثمار والتمويل يرتبطان بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية والمالية لجميع الدول العالم.

المطلب الأول:المصادر الداخلية

ونعني بالمصادر الداخلية للتمويل جميع أواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي سواء كانت مشغلة أو غير مشغلة ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتتمثل في: [16]

1-الادخار الحكومي:

يعتبر الادخار الحكومي من بين المدخرات الإجبارية والتي لا يقبل عليها الأفراد والمؤسسات طواعية بل يتأتى هذا النوع من المدخرات من الاقتطاعات الإجبارية التي تحصل عليها الدولة من مختلف الدخول.

ويعتبر هذا المصدر من المصادر التي تلقى اهتمام خاصا في الدول النامية لأن مساهمتها لها دورها ومهامها خاصة فيما يتعلق بالإدارة الشؤون الاقتصادية وفي الحدود المنوط لها حيث يسود حاليا اتجاه زيادة دور السوق في توجيه الموارد الاقتصادية ، وتقليل الدور الذي في ظل اقتصاد السوق أصبح غير مهم بل هناك العديد من المهام التي لا يمكن للقطاع الخاص القيام بها دون تدخل الدولة وهذا إلى جانب التدخل في علاج ما يسمى بالظاهرة عدم كمال السوق،أو بعبارة أخرى مظاهر فشل السوق،والمتمثلة في ظهور منشآت أو تكتلات احتكارية تسيطر على أسعار وجعلها تتحرك الجدية.

[15] ذبيحي عقيلة،مرجع سابق ص 25

[16]-د عمر محي الدين ،التنمية والتخلف دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ص 45

-ويعرف الادخار الحكومي على أنه الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الجارية أو العادية بمعنى تلك التي تشكل كل في ميزانية الدولة.

2-الادخار العائلي:[17]

الادخار العائلي يعتبر ذلك الجزء من الدخل المتاح والذي لم يتم التصرف فيه وبالتالي يمكن القول بأن الادخار العائلي بمفهومه الواسع هو الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي للأفراد العائلات ويمكن تعريف الادخار العائلي بالمعادلة الآتية:

الادخار العائلي=الدخل المتاح للإنفاق العائلي -("للإنفاق الاستهلاكي +ضرائب")

إذا فالادخار العائلي هو فائض متبقي يتحقق بصورة اختيارية حيث يتمثل ومرتبات أو إيجارات وفوائد وأرباح بعد مختلف الاقتطاعات من ضرائب وغيرها.

والدخل المتاح يتأثر بارتفاع وانخفاض بالنسب القطاعات من الدخول المكتسبة وتتميز الدول النامية بالانخفاض الدول المتاح وارتفاع الميل الحدي لاستهلاك حيث نجد غالبية سكان هذه الدول يندرجون ضمن أصحاب الدخول تتجه إلى اتفاق ألاستهلاكي مما يجعل مستوى الادخار العائلي منخفض كما تتميز المجتمعات في هذه الدول بظاهرة الاستهلاك في الدول بظاهرة الاستهلاك التناظري واتجاه الأفراد إلى تقليد أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة كما يضاف ذلك ظاهرة التضخم التي تسود اقتصاديات هذه الدول.

مصادر الادخار العائلي:

إن القطاع العائلي في حقيقة الأمر يحتوي على ادخار كامن،غير أنه موجه توجيها غير سليم ويرجع سبب ذلك غلى ضعف المؤسسات والتنظيمات القادرة على تعبئة هذه المدخرات والمتمثلة في :

-المدخرات التعاقدية -بنوك ريفية-صناديق التوفير-الاستثمار في شراء الأوراق المالية.

[17] حمدية زهران،مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية"دار النهضة العربية، مصر ،ص118

3-فائض المشاريع:

فائض المشاريع نقصد به تلك المدخرات من الأرباح المحتكرة لديها بمعنى ذلك الخمود من الأرباح المتقطعة والذي لم توزع على المستخدمين وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة.[18]

وتنقسم فائض المشاريع إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاصة وادخارات قطاع الأعمال المختلط ومدخرات قطاع الأعمال العامة .

أ-**مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** إن جهود التغطية وما أفرزته من مشاكل خاصة في تلك الدول التي انتهجت طريق اللارأسمالي وينقسم قطاع الأعمال الخاص إلى نوعين:

1-**قطاع الأعمال غير المنظم:**ويتمثل في الاستثمارات التجارية الصغيرة وكذلك في المجال الصناعي أي عبارة عن كل المؤسسات الصغيرة التي تنتمي ملكيتها إلى الخواص وتتميز هذه الوحدات بصغر حجمها ونشاطاتها وترتكز أصلا في المجال التجاري خاصة في التجارة التجزئة أو في مجال الصناعات التقليدية.

2-**قطاع الأعمال المنظم:**يتمثل في الشركات والمؤسسات الكبيرة وتتوقف أرباح هذا القطاع على حجمه في الاقتصاد الوطني وعلى تكاليف منتجاته وسياسة الأسعار إلى جانب تكوين الاحتياطي.

ب-مدخرات القطاع المختلط:يقصد به تلك المؤسسات المملوكة من طرف الدولة والخواص أي ملكية مشتركة بين القطاع العام والخاص ونجد في الفترة الأخيرة أن الدول النامية تلجأ إلى أسلوب الشراكة في القطاع الأعمال سواء كان ذلك مع القطاع الأجنبي أو القطاع الخاص المحلي وبمعنى آخر إن هذا النوع من المشاريع يوفر مزايا عديدة تتمثل في:

-الإمكانيات المالية لدى مشاريع الكبرى التي تساعدها على القيام بعملية التطور والانتشار

-انخفاض تكاليفها الاجتماعية بسب استفادتها من المنتجات الثانوية وإعادة استخدام النفايات.

-كما أن إقامة المشاريع الكبرى تتطلب إمكانيات مالية كبيرة الشيء الذي لا تتحكم فيه الدول النامية ولا تستطيع القيام بها إلا بالشراكة.

[18]-حمدية زهران ،مرجع سابق ص 120

ج-مدخرات قطاع الأعمال العام:

تتمثل في الأرباح المشروعات التي يمتلكها القطاع العام وتتمثل أصلا في الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها.[19]

-كان دور الدولة في تدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا جدا فطول الفترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومة إلا في إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها نتيجة لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى قيام الدولة في العديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوي الأفراد على إقامتها، فمثلا في و م أ على المرء أن يبحث طويلا لكي يجد المنشات العامة، والتي تتمثل أساسا في محطات الكهرباء والسك الحديدية إلى جانب الأنشطة غير العادية لكن الوضع في أوربا مختلف حيث نجد قطاع عام يلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية.

وهناك أسباب عدة نشؤ القطاع العام في الدول النامية منها أسباب إيديولوجية كإتباع الأسلوب الاشتراكي كما حدث في الصين تنزانيا الجزائر ، وأسباب أخرى تختلف عن سابقاتها كما حدث في الدول الأخرى كالبرازيل -كوريا..

وبالتالي يصعب تحديد الأسباب الحقيقية نشوء هذا القطاع في الدول إلا أن الأسباب الظاهرية التي يمكن أن تندرج تتمثل في أسباب الاقتصادية لغرض تعبئة فائض المشاريع هو عبارة عن جزء من الأرباح الصافية وغير الموزعة على المساهمين والربح في القطاع الأعمال بصفة عامة على عالمين يتمثلان في مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المكونة للقطاع ومستوى الكفاءة الإنتاجية لأن زيادة النفقات وتثبيت الأسعار مما يؤدي إلى تقليص الأرباح وربما تحقيق الخسارة.

التمويل:التضخمي:

يعتبر التمويل التضخمي من بين أهم أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى

[19]-محمد عبد العزيز ،عجمية محمد علي اللثي التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها الدار الجامعية ص244

الاستثمار وبالتالي زيادته،ويعتبر التضخم من المواضيع الكبيرة في المجال الاقتصادي ،[20]خاصة فيما يتعلق بمجال النظريات النقدية.

-كما يمكننا القول بأن التضخم التمويلي مكانة هامة لدى الاقتصاديين في مختلف الدول ويمكننا معالجة هذه الظاهرة التضخم كالرقابة السعرية وتوجيه الزيادة النقدية إلى عناصر الإنتاج المعطلة وفي مجالات السريعة العائدة.

-حصيلة التجارة الخارجية:

تغير حصيلة التجارة الخارجية من المصادر الداخلية تمويل التنمية وهناك من يصفها ضمن المصادر الخارجية لكون حصيلة التجارية تقيم بالعملة الخارجية لكن في الواقع هذا المصدر لا يمكن اعتباره خارجي ولا يمكن التسليم بذلك بل هذه الحصيلة تعتبر مصدرا داخليا لأن سبب تحقق حصيلة التجارة هو مجمل النشاطات الاقتصادية الداخلية.

-ففائض حصيلة التجارة الخارجية: ما هو إلا زيادة الصادرات عن الواردات بمعنى زيادة الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلى تحقيق فائض ونقصد به الاستهلاك المحلي منا جزء من الاستهلاك الذي يغطي بالواردات، أما التجارة الخارجية مصدر داخليا يشمل في الفرق بين الصادرات المحلية متمثل في المنتجات الوطنية المصدرة والواردات التي تمثل جزاء من الاستهلاك المغطى من الخارج.

المطلب الثاني:المصادر الخارجية:

-فقد تنقسم المصادر الخارجية إلى عامة وخاصة تبعا لمصدرها وتنقسم بدورها هذه الأخيرة إلى الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة ،وقد تجزأ هذه الأخيرة إلى قروض سهلة وأخرى صعبة أي وفق شروطها التجارية وهي ثلاثة أنواع هي"

[20]-عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية وتخطيط الاقتصادي ،دار الجامعة المصرية الإسكندرية، 1978،-ص 215.

المعونات،القروض الخارجية،الاستثمارات المباشرة

1-المعونات:

ينظر للمعونات الأجنبية على أنها نتائج لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتمتد جذورها إلى خطة مارشال،والتي عن طريقها حولت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة كمساعدة في إعادة بناء أوربا بعد الحرب وتعتبر المعونات من الدول الصناعية في إعادة بناء أوربا بعد الحرب وتعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الفقيرة من أهم مصادر التمويل للدول النامية خاصة المنخفضة الدخل وتتكون المعونات الأجنبية من منح لا ترد وبالتالي لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة والى الدول قروض مسيرة وواجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية والقروض المسيرة تتم وفق قواعد وشروط أيسر وفي صورة نقدية لمشروعات معينة ومحددة.

وتعتبر المساعدات أو المعونات الوحيدة المصدر التي تتمثل في المعونات الثنائية أي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة ومعونات جماعية التي تقدمها الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجال التنمية الإقتصلدية أو كما تسمى بالمعونات المتعددة الأطراف.[21]

وتتمثل المعونات الثنائية الجانب في المنح والقروض التي تعتدها الدول المانحة مع الدول المستفيدة وهي تعتقد بشكل رسمي ، وخير مثال على ذلك مشروع مرشال وكذلك بعد حصول بعض الدول الإفريقية والأسيوية على استغلالها.

أما المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف فتمثل في المنح والقروض المسيرة التي تقدمها الهيئات الدولية المتعددة الأطراف للدول النامية والقروض المتقدمة من هذه لهيأت والمنظمات تأخذ بتكتلات فهي إما قروض سهلة أو مسيرة بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة وتقدم هذه القروض وفقا لضوابط معينة من أهمها.[22]

-انخفاض متوسط الدخل الفردي السنوي 375 دولار

-معانات الدولة من المشكلات حادة في ميزان المدفوعات تحد من قدرتها على الاقتراض بالشروط التجارية.

[21]-د عبد الحميد القاضي مرجع سابق ص117

[22]-بشير كت كلمش،ومجموعة أخرى من الباحثين مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر، 2004 ص48

-توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والرقابة في تحقيق التنمية الاقتصادية التجارية.

-أما الشكل الثاني من المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف فيتمثل في القروض العادية أي تلك القروض التي تعتد يسعر فائدة أعلى من النوع السابق ذكر ويكون أجال استحقاقها طويل بمعنى أنها قروض طويلة الآجال.

-ولتقيم دور المعونات في التنمية تجد أن هناك بعض النواحي الإيجابية لهذا المصدر مع ذلك نجدلها نواحي سلبية فهي الجانب الإيجابي نجد أن أغلب المعونات توجهت إلى دول نامية في حاجة ماسة إليها رغم أن بعض المعونات التي تقدمها الدول الأخرى لأسباب غير الاقتصادية إلى جانب ذلك قررت الدول الغنية إلغاء جميع ديون الدول الأشد فقرا مما أدى إلى توجيهها إلى أغراض أخرى بدلا من تسديد الديون وبالتالي تحقيق بعض أهداف التنمية خاصة في المجال الاجتماعي كالصحة والتعليم.[23]

القروض الخارجية:

نقصد بها تلك القروض التي تحصل عليها الدول النامية من حكومات أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالخارج الوطن وتلجأ الدول إلى الافتراض من الخارج لحاجتها لرؤوس الأموال ولعدم كفاية الوسائل المتولية المحلية،أو لحاجتها للعملات الأجنبية سواء لتغطية عجز ميزان المدفوعات أوقد تفترض للحصول على ما يلزمها مع سلع رأسمالية أو الاستهلاكية ضرورية.

وبصفة عامة هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية تدفع إلى الافتراض الخارجي وتتمثل الأسباب الداخلية في العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول النامية عجز الموارد المحلية لمواجهة تمويل التنمية.

-وأسباب الخارجية ذات دور كبير في دفع الدول النامية إلى الافتراض الخارجي حيث تعتبر أهم الأسباب الداخلية تدخل بنسبة80 بالمائة في إحداث أزمة المديونية وتتمثل في الكسار وتدهور شروط التبادل التجاري الصدمات البترولية ، والسياسات الافتراضية الدولية ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف كل هذه الداخلية منها والخارجية ساهمت مجتمعة في اللجوء أغلب الدول النامية الاستدانة من الخارج

وتعتبر القروض من أهم مصادر التموين الخارجي خاصة في الفترة السابقة إلى جانب الاستثمارات المباشرة ومن أهم القروض الأجنبية:

[23] د عبد الحميد القاضي ،مرجع سابق ص 217

أ-**القروض الرسمية الحكومية:** ويقصد بها تلك التي تعتقها الدول لغرض الحصول على تمويل لتنفيذ بعض المشروعات التنموية بمعنى آخر هي تلك التي تمنحها الحكومة الأجنبية سواء كان ذلك للحكومة أو القطاع الخاص.

ب-القروض الرسمية متعددة الأطراف:وهذه القروض تعقد مع الهيآت الدولية والإقليمية مثل:صندوق النقد الدولي ،صندوق النقد العربي...

ج-**القروض الخاصة:**أي افتراض من السوق النقد الدولي حيث تعمل البنوك التجارية العملاقة أي تلك التي تحصل عليها الدول من الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة وتأخذ القروض أشكال معينة وهي قد تكون على شكل:[24]

-تسهيلات الموردين أو قروض الصادرات أي تلك التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة والمستثمرين وتكون مضمونة من طرف الحكومة.

-قروض البنوك التجارية الأجنبية وهي عبارة عن تسهيلات مصرفية تحصل عليها الدول من بنوك خاصة أجنبية وتتميز بكونها قصيرة الآجال وبالأسعار فائدة مرتفعة.

-الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها الدول والمشروعات حيث تلتزم الدول النامية المصدرة للسند بالوفاء بقيته والفوائد المستحقة عليه عند حلول آجال لاستحقاقها.

3-الاستثمار الأجنبي المباشر:

-يختلفا لاستثمار المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية من أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزءا أو كل الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع المعين مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو بسيطرته المطلقة للمشروع فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى الدول النامية أما في الثاني أي بعض الأوراق المالية فهو ينطوي على تملك الأفراد والهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون الممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الآجل بالمقارن بالاستثمار المباشر.

[24]-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال الاستثماري الدولي، دار الجامعية الجديدة ،سنة 2003 ص 366-367

ويتمثل الاستثمار المباشر في الدول النامية أحد الاهتمامات الحالية ويرتكز الجدل حول هذا النوع من الاستثمارات جانب مجموعة من المحاور الناتجة عن هذا الأسلوب التمويلي،ومن بين هذه المحاور الجدوى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لهه الاستثمارات إلى جانب دوافع الشركات الأجنبية وراء الاستثمارات في الدول النامية وتشير الدراسات الإحصائية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر[25]إنه شهد نموا متسارعا في الفترة الأخيرة حيث بلغ سنة 1995 إلى 129 مليار دولار ، ولكن الشيء الملاحظ في هذه الاستثمارات أنها تركز على مجموعة محددة من الدول الكبرى كدول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا وصين وبالرغم من ارتفاع الكبير في قمة هذه الاستثمارات الخاصة خلال السنوات الماضية وتزايدت أهميتها كمصدر للتمويل وتبين الدراسة أن أغلب هذه الاستثمارات في سنة 1995 كانت من نصيب عشرون دولة تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة بلغ مليار دولار ثم بريطانيا 30 مليار دولار وفرنسا 21 مليار دولار

–إن هذا النمو في الاستثمارات المباشرة يشير تساؤلا مهما في مدى جدوى هذه الاستثمارات الأجنبية للدول المضيفة أي الدول النامية.

المطلب الثالث:التحديات التنمية المستدامة

دائما من خلال الأبعاد الثلاث سالفة الذكر للتنمية المستدامة يمكننا تمييز ثلاث أكبر تحديات تواجه التنمية المستدامة منها يأخذ طابع اجتماعي ومنها يأخذ طابع الاقتصادي وآخري ذات طابع البيئي.[26]

***تحديات اجتماعية:**

لعل أهم تحدي اجتماعي تمثله ظاهر الفقر التي تشكل عقبة في وجه تحقيق التنمية المستدامة فالوقوع في مصيد الفقر لا يسمح بتحقيق التنمية المستدامة وتجاوز عقبة الفقر يعني التوجه نحو عملية التوسع الحريات الحقيقة للأفراد من خلال عوامل محددة لهذه الحريات المتاحات الاقتصادية والاجتماعية –تسهيل وسائل التربية والصحة–الحريات السياسية والمدنية –بالتفكير في حرية المشاركة في الحوار العمومي أو ممارسة حق الرقابة –الترفيه التقدم التقني أو التطورات الاجتماعية كلها تؤدي إلى توسع الحرية الفردية.

التحديات الاقتصادية:

[25]–عبد السلام أبو قحف ،مرجع سابق ص، 377

[26]–محمد نعمات نوفر، اقتصاديات التغيير المناخي الآثار و السياسات سلسلة اجتماعات الخبراء ب المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2007 العدد رقم 24.

إن أكبر تحدي بالنسبة لعملية التنمية المستدامة في الوقت الراهن هو تفاقم الأزمات الاقتصادية وأثارها العكسية على أهداف التنمية المستدامة حيث إن الاضطرابات المالية كبيرة التي بدأت في سنوات الماضية وأسفرت عن ازدياد معدلات البطالة وهي الآن تتر بالتحول إلى مشكلة إنسانية كبيرة وفي الواقع لم ينجح أي بلد من بلدان العالم من أثار هذه الأزمة الآخذة في اتساع وقد وضعت البرامج التنموية في تحدي كبير على الأصعدة التالية.[27]

–حماية أشد الناس تعرضا للمعانات من عواقب الأزمة الفورية وطويلة الأمد.

–الحفاظ على برامج الاستثمار في البنية الأساسية في الأمد الطويل واستدامة إمكانيات تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل التي يتصدرها القطاع الخاص ولاسيما من خلال المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تواجه حاليا في الكثير من الحالات توتر قوي في المجال المالي ومجال الإنتاج، وهذه الحالات قد تقاسمت بفعل الأزمة الحالية وهذا يؤدي فعلا عن انقطاع بهذه المؤسسات عن ممارسة مسؤولياتها الاجتماعية وبالتالي رهن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والذي يهدف إلى تحقيق النمو المستدام والملائم للبيئة ومازالت هناك تحديد جبارة أمام عملية التنمية ومنها على سبيل مثال تفشي فيروس ومرض الايدز وتغير المناخ .

***تحديات بيئة:**

يعد التلوث أكبر تحدي للبشرية ولا سيما ذلك الناتج عن انتشار الغازات الدفينة حيث يشير "جون فرانسو نوال"أن هذا التلوث يؤدي إلى أخطار غير معروفة جدار أكيدة على مستوى العديد من الأجيال وخاضعة لجهل –عدم التأكد علمي كبير عن كثافته وعن إنتاجه.

–وقد أكد التقرير الذي أعلى في باريس في الثاني من فبراير عام 2007 أن اللجنة الحكومية لتغيير المناخ قد انتقلت من مرحلة عرض التنبؤات وطرح التحذيرات الى تقديم الملاحظات على بدئ حدوث ظاهرة التغيير المناخي والتي برزت في التغيرات التالية:[28]

–بلغ ثاني أكسيد الكوبون C02 في الهواء الجوي –طبقة الأتمو سفيد– 379 جزء في المليون وهو أعلى تركيز يصل إليه خلال ال50 ألف عام الأخيرة أي منذ العصور الجليدية كان تركيز ثنائي أكسيد

[27]–محمد نعمان نوفر مرجع سابق

[28]–التقرير السنوي للبنك الدولي 2007

الكربون في عام 1850 لا يزيد عن 2805 جزء في المليون وقد تسارعت معدلات زيادة التركيز السنوية خلال الفترة من 1960 حتى 2005 فقط كان 1،6 جزء في المليون.

وكانت الإثني عشرة عاما الأخيرة الأكثر حرارة على الإطلاق وقد سجل ارتفاع لدرجة حرارة الأرض خلال الفترة عام 2001 إلى 2005 بلغ 0,95 درجة مئوية بالفعل وحدوث تغيير ملحوظ في كميات سقوط الأمطار في مناطق عديدة من المعمورة وكذلك تكرار ظاهرة فيضانات الربيع في غرب ووسط أوربا وتغير نمط العواصف في العالم على نحو بالغ الخطورة.

المبحث الثالث:معوقات التنمية المستدامة

تتمثل معوقات التنمية الشاملة للمجتمعات تحديا كبير أمام محاولة التقدم والتحديث بالرغم من تعدد النظريات في إطار النسق المعرفي السيسيولوجي من أجل تحديد عناصر ومقومات التنمية بالمجتمعات النامية آلا أن معضمها يسودها نوع من الغموض والتباين في كثير من المجالات وخاصة فيما يتعلق بتحديد المعوقات التنمية التي تراجعت وتواجه عملية التنمية ضمن كافة الأبعاد السياسية والإدارية والاقتصادية الاجتماعية .

المطلب: الأول معوقات السياسية والإدارية:

-من أهم معوقات في المجال السياسي يمكن أن نذكر ما يلي: [29]

أولا:التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس خطوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح مواليه لها وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية.

وما المساعدات الاقتصادية العسكرية والتكنولوجية التي تشرق بها الدول الصناعية للدول النامية إلا عامل من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها نظامها الاقتصادي والسياسي.

أضف إلى ذلك فان الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول للدول النامية إلى عامل من العوامل التي تبقى قواعد عسكرية ،أو تسهيلات على الأراضي أو الحصول على تأكيد لمواقف سياسية معينة...الخ

[29]-أحمد مجدي حجازي وشادية تناوي التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري القاهرة دار الكتاب للنشر والتوزيع،ص 1987 ص 201

-**ثانيا:أ الوضع الاستعماري** الذي عاشته معظم البلدان النامية بقيت أثاره السلبية إلى حد ألان مما يصبح متغير جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

ثالثا:أن المجتمعات النامية تشهر بعدم الاستقرار السياسي وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

رابعا:أن جل المجتمعات النامية تستقر إلى حد كبير إلى النظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمة تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من أجل التداول على الحكم.

خامسا:عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة، هذا أن لم ينقل في يد أسرة أو جماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها.

-سادسا:ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع.

سابعا:تأثير العلاقات غير الرسمية من عادات وتقاليد وأعراف وروابط التقليدية القبلية على النظم السياسية ومنه على العملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي عملية تنموية بالمجتمع.

معوقات الإدارية:

تتمثل هذه المعوقات في كان المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية لا تساعد في تحقيق تنمية متوازنة وتظهر هذه المعوقات الإدارية في المجتمع النامي في جملة من النقاط:[30]

-الاعتماد على أساليب الإدارية التقليدية سواء في التوزيع التخصصات أو في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

-البطء الشديد في اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية

[30]-محمد صالح بسيوني التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية دراسة مقارنة على النماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية الإسكندرية 2000 ص 96

-عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمن الاستراتجيات مختلفة سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي الخ مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة مما يضطر المسؤولين في البلدان النامية التي تسيطر بالبرامج إنمائية خيالية مثل افتتاح الخطوط حيوية مرد وثيقتها تكون محدودة أو إنشاء مصانع ذات إنتاج متخصص تتطلب موارد مالية عالية تكون الدولة عاجزة على تحقيقها ، مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول.

-تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في الكثير من القطاعات والميادين الإنتاجي التي تعتبر أساسية إلى خارج المجتمع.

-ضعف كبير في مستوى الخدمات المتعددة المقدمة الأفراد المجتمع مع تعرض إلى معانات في كثير من المجالات الحياة:نقص ،الكهرباء، الغاز، المياه ..الخ مما يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

-عدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع مع بروز انحرافات كثيرة لدى القيادة والحكام.

-عدم وجود سياسة واضحة تعمل على متابعة المشاريع الواجب انجازها وتقييمها وبالتالي غلب القانون في كثير من الحالات على تسير الأخطاء الإدارية والمالية وعدم تنفيذ القواعد الإدارية المعمول بها في تسيير الشؤون العامة للمجتمع النامي ،كل هذا لا يسح بتحقيق تنمية واسعة ومستمر بالمجتمعات النامية.

المطلب الثاني: معوقات الاقتصادية:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المعوقات التي تواجهه المجتمعات النامية في تنظيمها ذلك أن انتشار البطالة وبشكل واسع بين الأفراد يتقلص من اشتراك نسبة عالية في عملية التنمية وبالتالي يؤثر ذلك في الإنتاج الكلي للمجتمع، من جهة في ارتفاع مستوى النفقات الموجهة للمجتمع الخدمات من جهة أخرى وهذا يعود بالضرورة إلى تقاسم داخل الفردي وتقليل معدل توفير رأس مال وبالتالي التقليل من مستوى الاستثمار وهي عناصر تؤثر إلى حد كبير في عملية التنمية.[31]

-أولا انتشار مستويات عالية من البطالة بالمجتمع:

البطالة الكلية:يخص هذا النوع عدد السكان بصورة مباشرة بحيث لا يعملون كلية

[31]-علي لطفي التنمية الاقتصادية مصدر دراسة تحليلية القاهرة معهد التخطيط القومي 2000 ص 15

البطالة الموسمية:ويكون فيها عدد من الأفراد المجتمع في حالة بطالة جزئية أثناء السنة وينتشر هذا النوع في القطاع الزراعي.

البطالة المقنعة:وهي الزيادة في قوة العمل التي يقابلها زيادة في الإنتاج.

-ثانيا:البيان الصناعي:

-تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية وذلك بخلاف كل من النشاط ألفلاحي والخدمي وتعاني الدول النامية عجز كبير في التضييع بحيث أن بنيانها الصناعي من حيث الإنتاج الصناعي التكنولوجي أو تشغيل اليد العاملة ضعفيها.

-أضف إلى ذلك فان معظم المنشغلين في قطاع الصناعة يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج الخ عكس اكبر المنشغلين منهم في نفس القطاع بالدول الصناعية المتقدمة حيث نجد أكثر عدد من العمال موجودون بالصناعات الثقيلة.

ثالثا:ضعف البنيان الزراعي:

يتضمن البنيات الزراعي بالدول النامية بالضعف والفوضى سواء من حيث الحجم الإنتاجي والتشغيل أو الطبيعة الملكية وطرق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة ..الخ.

-وعموما نجد إن القطاع الزراعي بالدول النامية يعيش نقائص عديدة منها:

1-عدم استخدام المكننة المتطور في استغلال الأراضي.

2-ارتفاع نسبة اليد العاملة في هذا القطاع مقارنتها بالمساحات الفلاحية المشتغلة بمعنى عدم التكافؤ بين العمالة والمساحات الزراعية -من حيث الإنتاج والتوظيف-.

3-عدم توفير نظام معين يسمح بتوزيع عادل للملكية الزراعية مما أدى بالضرورة إلى بروز طبقتين - طبقة الأغنياء- طبقة الفقراء-هذا الوضع ساهم في ضعف توزيع الدخل القومي بطريقة عادلة وبالتالي انخفاض الإنفاق بالشكل الذي لم يساعد فئة واسعة من المجتمع النامي على الادخار.

4-عدم فعالية الإصلاحات التي اتبعت في القطاع الزراعي وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الأمراض والآفات الزراعية وطرق ووسائل الري ونوعية البذور طبيعية الملكية حجرة اليد العاملة الريفية...الخ

5-سيادة الإنتاج الواحد حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سعة أو مادة واحدة من المنتجات الموجهة للتصدير وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصاديات عرض التقلبات العنيفة قد تسببها العوامل البيئة الطبيعية غير المواتية فضلا عن سياسة الاقتصادية الصناعية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج.[32]

رابعا :عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة:

-من بين الصعوبات التي تواجه الدول النامية عدم القدرة على خلق ثروات بديلة باستطاعتها تعويض المنتجات الأولية المصدرة وهذا في حالة انخفاض أسعارها بالسوق

1-عدم إتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي في الموارد الطبيعية.

2-عدم توافر العناصر الفنية الخبيرة والمدربة في هذه المجالات

3-ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية

4-عدم توافر عناصر الإنتاج أخرى لازمة لاستغلال تلك الثروات مع صعوبة تصديرها إلى الخارج.

5-سوء إدارة الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية بوجه عام.

خامسا:نقص رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار:

-تعتبر من أهم المشكلات التي تعيشها المجتمعات النامية والتي لم تسمح بتحقيق تنمية واقعية ومستمر ومن بين عواملها نجد:[33]

1-نقص الادخار سواء الادخار الفردي أو القومي وقد أدى هذا إلى نقص في رؤوس الأموال الموجه للاستثمارات فبينما تصل نسبة الادخار إلى الدخل الكلي في البلدان المتقدمة بالإضافة إلى ذلك فان نقص الادخار ينتج عنه انخفاض في القوة الإنتاجية في المجتمع وانخفاض مستوى الدخول وبالتالي ضعف القوة الشرائية.

[32]-علي لطفي -مرجع سابق 17

[33]-محمد شفيق ،التنمية الاجتماعية ودراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع ،مصر المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1986ص 96

2-نقص المؤسسات الادخارية والمالية النقدية حيث تعاني المجتمعات النامية من عجز كبير في المؤسسات النقدية المالية كبنوك الادخارية وصناديق التوفير البنوك...الخ.

-الاكتناز من الدخل القومي في بعض البلدان النامية وهي نسبة عالية ولها أثارها السلبية على التنمية.

-الهروب رؤوس كالأموال نحو الخارج إذ تعيش الدول النامية هجرة كبيرة في رؤوس الأموال نحو الخارج حيث يفضل أصحاب رؤوس أموال بالمجتمعات النامية توظيفها بالبلدان المتقدمة وهذا الاعتبارات عديدة.

-الاستثمار غير المنتج حيث نجد معظم أصحاب رؤوس الأموال بالبلدان النامية يوظفون أموالهم في مجالات غير منتجة لا تحقق زيادة في الإنتاج وبالتالي لا تساعد في خلق مصادر استثمارات جديدة.

-محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي ويقصد به اقتناء الموارد والمنتجات الكمالية التي تضعف الادخار.

تضخم النفقات الإدارية في الدول حيث نجد الدول النامية تنفق أموال ضخمة من مجموع الإجراءات ميزانية الدولة في النفقات غير رشيدة. [34]

-انخفاض متوسط الدخل الفردي والقوة الشرائية وفي هذا الصدد يرى دكتور محمد شفيق التنمية الاجتماعية في كتابه المرسوم إن نسبة متوسط الدخل الفردي ضعف نسبة إلى الدول المتقدمة ، وهذا لا ينطبق على الدول البترولية الذي تزداد في بعضها نسبة الدخل الفردي فيها ثلاثة أو أربعة أضعاف في الدول المتقدمة.

لكن لا يعني هذا إن الدول البترولية أكثر تقدما من الدول الصناعية إنما يرجع طلك إلى اثر الزيادة المفاجئة الكبيرة في الأسعار البترول والتي حصلت في السنوات الأخيرة وليس تحقيقها تنمية اقتصادية حقيقية ويعود سبب الانخفاض في المتوسط الدخل إلى نقص في مستوى الادخار وبالتالي انخفاض حجم رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار.

[34] محمد شفيق مرجع سابق ص 97

-المطلب الثالث :معوقات الاجتماعية

أولا:ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الإنتاجية:

-حيث هناك معظم المجتمعات النامية تعاني من ارتفاع في مستوى نموها السكاني وبالمقابل نجد هناك انكماش أو ركود في المستوى النمو الاقتصادي وهو أمر تكون له أثاره السلبية على التنمية.

-ومشكلة الانفجار السكاني تعتبر من أهم ما يعاب به المجتمعات التي في طور التنمية في الوقت الحاضر إلا إن الأسباب والأدوات المتاحة لحل هذه المشكلة مازالت ضعيفة لأنها تجابه تحديات ضخما من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية إضافة إلى ذلك فان النمو السكاني يعتبر بمثابة عاتق محلي في وجه التنمية ولو انه اقل خطورة من الانفجار السكاني.

وترتيب عن هذه الزيادة السكاني اثأر سلبية على التنمية حيث ظهرت هذه الآثار التالية:[35]

-إن الخدمات الاجتماعية من خدمات صحية ومواصلات ...الخ تتأثر مباشرا بالارتفاع في حجم السكاني لذلك انه يفرض على الدولة استخدام موارد إنمائية جديدة مما يؤدي إلى تكليفها أكثر وضعف قدراتها الاقتصادية.

-إن كل الزيادة في السكان تستهلك الزيادة في الإنتاج وتستنزف بذلك كل عائد للجهد البشري المبذول.

-إن أي ارتفاع في مستوى النمو الديمغرافي يفرض على الدولة في كل الحالات من اتفاق جزء معتبر من مواردها من اجل تغطية الاحتياجات المتعددة الناتجة عن هذا ارتفاع مما يرهق عائدات المجتمع ويقلص من حجم الاستثمار المنتج الذي هو أساس في تحريك عجلة التنمية.

-إن زيادة في السكان يؤدي إلى دخول يد عاملة جديدة في السوق العمل وبالتالي ارتفاع نسبة الطالبين عن العمل.

-إن زيادة السكانية تفرض على المجتمعات النامية زيادة نسب الإعالة في مجتمع مما يؤدي من حجم الأعباء الملقاة على الفئات العصرية المنتجة.

[35]-عبد الباسط محمد حسن،التنمية الاجتماعية،ط1،القاهرة،مكتبة وهيبة 1985،ص 85

-إن الزيادة السكان بين المناطق وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي والمقصود ب هان المجتمعات النامية تعيش توزيعا غير عادل للسكان في الخدمات بين المناطق وخاصة بين الريف والمدينة.

-ولما كانت المدن هي مركز التحضر ولتقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي والتفوق الحضري فانه من الممكن القول بأنه كلما ارتفعت نسبة التحضر في المجتمع ما زادت درجة تقدمه ومعدلات نموه والعكس صحيح.

-وبالإضافة إلى انخفاض درجة التحضر ومعدلات النمو في المجتمعات المختلفة فان هناك ظاهرة أخرى تقود هذه المجتمعات ويطلق عليها أسهم الثنائية الإقليمية ،ويقصد بها وجود هوة كبيرة تتسع بالاستمرار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الداخل المجتمع الواحد وينتج عنها عدم التكافل الإقليمي.[36]

-ثانيا :انتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم:

-نحن نعرف بأن تقدم المجتمعات تقاس بالمستويات التعليم فكلما كانت نسبة بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية وذلك لما للتعليم من أهمية باعتبار أن العملية التعليمية هي بالأساس عملية اجتماعية ،وبالتالي فان ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في المشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو.

-ارتفاع في معدلات الأمية حيث تشير الإحصائيات إلى أن المجتمعات العربية والإفريقية تعيش تخلفا تعليميا واضحا.

-نقص في القراءة والكتابة ومقارنتها بالمعدل العام في العالم حيث كلما كان المعدل الأمية مرتفعا كلما ضعف مستوى الإدماج في العملية التنموية.

-انخفاض في مستوى الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

-التفاوت في التعليم بين الإناث و الذكور في المجتمعات النامية.

[36] عبد الباسط محمد حسين مرجع سابق ،ص 86

–إن معدلات انتشار التعليم يختلف بين المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الواحد فنجد التعليم – وسائل وإمكانيات –منتشر بنسبة عالية في المناطق الحضرية بينما نجد الريف يعيش حرمانا كبير من هذه الخدمات.

–تعيش البلدان النامية عجز كبير في الوسائل والإمكانيات أو البرامج والهياكل التعليمية –التأطير والوسائل التربوية –المناهج التعليمية–المباني...الخ.

–ان أهمية وضعف مستويات التعليمية يعد بحق إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في تحقيق نمو متكامل وشامل وذلك لأسباب التالية كما يراها الدكتور على لطفي في كتابه التنمية الاقتصادية.

–إن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف.

–أن عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني يؤدي إلى نقص طاقات المتخصصين في المجال التصنيعي وهو احد الأعمدة الأساسية في التنمية المجتمع.

–يرتبط التعليم بالمستوى الصحي فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي.

ثالثا:انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع:[37]

إن الوضع الصحي في كثير من البلدان النامية ضعيف جدا ذلك لان المنظومة الصحية بهذه البلدان إذ ما قورنت بالبلدان المتقدمة نجدها منخفضة سواء على المستوى الوسائل المادية المتوفر أو إمكانيات البشرية الموجهة لهذا القطاع ،ويتميز المستوى الصحي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص ذكر منها:

1–ارتفاع في معدلات الوافيات وهذا نظرا لقلة الأدوية وضعف العناية الصحية.

2–يقل متوسط طول العمر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

[37]–علي لطفي ،مرجع سابق ص 76

3-عجز المجتمعات النامية في تحقيق توازن في التغذية مما يؤدي إلى نقص في السعرات كافية للفرد والذي يترتب عن هذه الحالة ضعف صحي عام يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج،كما نجد الأمراض مزمنة والأوبئة منتشر بكثرة.

4-ضعف المنظومة الصحية بشكل عام في الدول النامية حيث يتمثل أساسا في نقص الأطباء والممرضين والأدوية والوسائل وضعف البنية التحتية بمقارنتها بالنمو الديمغرافي الذي تعيشه هذه المجتمعات سنويا.

-تعاني المجتمعات النامية من عدم انتشار الوعي الصحي بين الفئات المجتمع مما ساعد في انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين الأفراد المجتمع الواحد.

رابعا:انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام التشغيل بشكل واسع:

تنتشر بين الدول النامية ظاهرة اشتغال الأطفال خاصة المناطق الريفية ويعود هذا إلى عدة أسباب منها:

-ضعف مستوى الدخل الأسري

-ارتفاع في مستوى حاجيات الأسر وعدم التوزيع العادل القومي وضعف النظام التربوي والتعليمي..الخ

-إضافة إلى ذلك عدم توفر هذه المجتمعات على المنظومة قانونية تمنع تشغيل الأطفال.

-وينجم في نظر الكثير من الدارسين في حقل علم اجتماع التنمية عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية نذكر منها.

-حرمان الأطفال من التحاق بالمعاهد التعليم والتكوين.[38]

[38]-علي لطفي مرجع سابق ص 78

خامسا:انتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي:

-تنتشر بين المجتمعات النامية عادات ومظاهر إضافية لا تساهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل ومنها عادات الإنفاق البذخي وصور التبذير خاصة أثناء المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية والأسواق في الاستهلاك المياه والطاقة والكماليات...الخ.

خاتمة:

-إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساس لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها، فهي تتطلب تغيير في محتوى النمو بحيث يصبح اقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيض الأزمات الاقتصادية.

ومن خلال الابعاد الثلاثة السالفة الذكر للتنمية المستدامة يمكننا تمييز ثلاثة ابكر تحديات تواجهها التنمية المستدامة منها ما ياخد الطابع الاجتماعي كما تمثل معوقات التنمية المستدامة المجتمعات اكبر تحدي ومحاولة تقدم التحديث بالرغم من تطور النظريات

وللتنمية المستدامة جوانب ايجابية وسلبية:أما عن الجوانب الايجابية فهي تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة وتؤدي إلى التقدم التكنولوجي أما عن الجوانب السلبية:فهي تضمن كسر حاجز الرغبات وأيضا نظر للتقدم السريع في التكنولوجيا في الدول المتقدمة تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما،وكذلك تدمير البيئة عن طريق التلوث الهوائي والمائي.

الفصل الثاني

الاطار المفاهيمي للسياسة النفطية

تمهيد

-السياسة النفطية عنصر أساسي في تصميم ونجاح إستراتيجية الأمن الاقتصادي الوطني خاصة في الدول ذات اقتصاديات الأحادية المعتمدة على الربح النفطي في تسيير حاجات الدولة والحكومة والمجتمع.

-خضعت صناعة النفط العالمية قبل تأسيس منظمة الأوبك لهيمنة شركات النفط الاحتكارية إذ كانت القوة المسيطرة على تجارة النفط الدولية والمحددة الرئيسي لسياسات الإنتاج والأسعار التي استهدفت تعظيم أرباح هذه الشركات وتحقيق أهداف الدول الصناعية الكبرى في حين أن الدول المنتجة اقتصرت دورها في الحصول على عائدات مالية زهيدة وجبايتها تتمثل أغلبها في الضرائب ،وقد جاء تأسيس منظمة الأوبك رد فعل على التخفيضات للأسعار المعلنة للنفط لعام 1959 ولعام 1960 الذي قامت به الشركات الاحتكارية دون استشارة الحكومات المنتجة للنفط.

وعليه تطرقنا في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: السياسة الأسعار النفطية

المبحث الثاني:السياسة الإنتاج النفطية

المبحث الثالث: السياسة التسويق النفطية

المبحث الأول: سياسة الأسعار النفطية

–تعتبر النفط في الوقت الحالي سلعة إستراتيجية هامة لها مكانة خاصة في التجارة الدولية وهذا ما أدى إلى ظهور أسواق خاصة لتبادل هذه السلعة بحيث تختلف هذه الأسواق عن باقي أسواق السلع أخرى.

نظرا للمكانة المرموقة التي احتلها النفط في التجارة الدولية العالمية هذا ما أدى باختلاف أسعاره موقعا مركزيا بين السياسات النفطية نظر للعلاقة المباشرة والقوية التي تربطه بالإنتاج والعوائد النفطية[39]

وبما أن أسعار وعوائد النفطية أصبحت تشكل أحد المواضيع المهمة على المستوى العالمي نظرا للتأثيرات بها على جميع الأصعدة وجب علينا تحديد مفهوم السعر النفطي.

–المطلب الأول:مفهوم سعر النفطي

–هو قيمة يمتاز بها السعر النفطي فقط احتل الصدارة في الكثير من المؤثرات الدولية وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية وكان هذا خاصة بعد مؤتمر طهران سنة1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ونتيجة لها سوف نتطرق إلى مفهوم سعر النفطي وما هي أنواعه؟

–تعريف السعر النفطي: هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بوحدة نقدية محددة متأثر بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك القوى الفاعلة في سوق.

–كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر يتمثل كون السعر النفطي هو سعر مشتق

مستخلص ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسي كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة–النقل والتكرير والتوزيع–المتضمنة في تحويل برميل النفط إلى سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة من أسعار القائمة قبل خصما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما:

*سعر البيع إلى البئر أو في الميناء

*ورسوم النقل

[39]–يوسف صايغ سياسات النفط العربية في السبعينيات فرصة ومسؤولية –المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: لبنان، ط1 1983، ص128

المطلب الثاني:أنواع السعر النفطي

-في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط ورغم التعود على التحدث حول سعر النفط عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الأخر.

أولا:السعر المعلن:posted Price :

وهو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية لقد ظهر هذا السعر الأول مرة في الو-م-أ سنة 1880 من طرف شركة شاندر داويل التي كانت تسيطر على العملية نقل وتكرير النفط الخام ، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوي العرض والطلب وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتر النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجه من الآبار دون اشتراك مستخدميه في العملية التسعير.

واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد نابض وحيوي بل أن اشتراكات فرضته كأساس لاحتباس الإتاوات والضرائب على أرباح التي كانت تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الدول المنتجة.

ثانيا:السعر المتحقق Realiged-Actual-Price:

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من الأسعار المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع...

وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية[40]

كما تتأثر الأسعار محققة بظروف السوق النفطية؟ السائدة ومقدار تأثر تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

[40]-محمد أزهر السماك /زكريا الحميد باشا دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية جامعة الموصل العراق طبعة الأولى 1980،ص 224

ثالثا:سعر الإشارة أو معول عليه:Referoneprice

أن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام يقل عن سعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين الدول المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل التوزيع أو قسمة العوائد النفطية بين طرفين.

ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط أومعدل السعر المعلن أو متحقق لعدة سنوات وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية في الجزائر –فنزويلا–.

ربعا سعر الكلفة الضريبيةToxcost Price:

هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثورة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات.

–إذن فهناك السعر يعكس الكلفة الحقيقة التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام وهو في[41] نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى في السعر بيع النفط الخام في السوق النفطية.

خامسا:السعر الفوري –الأدنى –Spot Prise:

هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين أطراف العارضة والمثرية.

–ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية،وهذا ما أدى إلى كون هذا

[41] محمد أزهر السماك زكريا عبد الحميد باشا مرجع سابق ص 226

السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر وانتشر هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978-1979 نظرا لعدم التوازن كل من العرض وطلب النفطي لأسباب متعددة.[42]

المطلب الثالث:العوامل المحددة لأسعار النفط:

تختلف العوامل المحددة لأسعار النفط أو المؤثرة عليها نتيجة لاختلاف الأطراف الفاعلة في هذا السوق وكذا طبيعة السلعة المتداولة فيه وذلك لكونها سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد الاقتصادية وسياسية و الأمنية.

وترجع العوامل المحددة للأسعار إلى عدد من العوامل المختلفة منها السياسية المناخية الاقتصادية بالإضافة إلى عامل المضاربة ،ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

1-**العوامل الاقتصادية:**وتتمثل هذه العوامل في قوة الطلب والعرض[43]

أولا:الطلب على النفط ومحدداته:إن الطلب بصفة عامة هو الحاجة الإنسانية للفرد أو مجموعة المنصبة نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية محدودة.

وطلب هو تحسين للرغبة الإنسانية والمعبرة عنها بصورة كمية ونوعية سلعة أو سلع معينة أو قيم مادية خلال زمن معلوم قد يكون يوم أو أسبوع أشهر أو فصل...الخ وعند سعر محدد.

أ-تعريف الطلب النفطي:يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية -كخام أو المنتجات النفطية -عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو لسد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية.

ب-محددات الطلب النفطي:الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة بعض منها يعتبر أساسيا والبعض الأخر يعتبر ثانويا وهذه العوامل كالتالي:

*مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية:يعتبر النفط والطاقة بشكل عام من بين العناصر الرئيسية في عملية الإنتاج بحيث يستند النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الطاقة التي

[42]-محمد أزهر السماك ،زكريا عبد الحميد باشا مرجع سابق ص 229

[43]-محمد أحمد،الدوري،محضرات في الاقتصاد البترولي،ديوان مطبوعات الجامعية،الجزائر،1983،ص 47.

تعتبر القوة الدافعة ومؤشر على مستوى التنمية في مختلف دول العالم خاصة الصناعية منها كالصين مثلا التي أصبحت ثاني أكثر أكبر مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا فإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية يؤدي إلى الزيادة في الطلب على النفط ،وبالتالي ارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح لهذا فان زيادة معدلات النمو الاقتصادية تؤثر ايجابيا في جانب الطلب على النفط في السوق النفطية العالمية.

-**سعر السلعة البديلة**:نقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية كالطاقة الشمسية والغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية المتولد من مصادر...الخ.

-فاستبدال المنتج عامل مهم يؤثر على طلب النفط سلبا أو إيجابا:

إيجابا عندما يكون المنتج ليس منافسا وسلبا عندما يكون سعر هذا المنتج هو أقل من السعر النفط وبالتالي تقليل الطلب عليه وبدائل النفط عديدة مثل الفحم والطاقة الشمسية التي تعتبر منتجات غير عضوية وتأثيرها محدود جدا لأن تكاليف تشغيلها وإنتاجها واستخدامها مكلفة جدا، مما يجعل أسعار هذه المنتجات البديلة عالية جدا وهذا ما يسبب أيضا ضعف مواقف منافسيهم ...على الأقل في مدى القصر والمتوسط .

-مستوى المخزونات:تتأثر أسعار النفط بمستوى المخزونات الدول المتقدمة من نفط ومشتقاته مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر يتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح.

1-السكان:يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة على الطلب حيث كلما كان عدد السكان كبير ومتزايد فان ذلك يؤدي إلى سلعة ونمو وتزايد الطلب،وتأثير السكان على الطلب النفطي يعتبر عاملا ثانويا وليس أساسيا ،فالتزايد السكاني الذي عرفه العالم قد اثر على توسع وتزايد الطلب النفطي بصورة عامة ولكن اثر السكان على الطلب النفطي يبقى نسبيا في حالة تكامله أو عدم تكامله مع العوامل الأخرى.[44]

[44] حسن عبد الله ،مستقبل النفط العربي،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،طبعة الأولى،سنة2000،ص33

ثانيا:العرض النفطي ومحدداته:[45]

يعتبر عرض السلع بصفة عامة استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وهذا ما ينطبق على العرض النفطي إذ يخضع هذا الأخير لمجموعة من المحددات تؤثر بصفة كبيرة في اتجاهه ونمو حجمه إما بالزيادة أو النقصان.

أ-تعريف العرض النفطي:أن العرض النفطي للسلعة الخام هو عبارة عن الكميات الممكن عرضها وتبادلها على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها في السوق بين الأطراف المتبادلة "بائعين منتجين وكذلك مشترين".

وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة المرونة أو القبلية المرونة في المدن البعيدة.[46]

ب-محددات العرض النفطي:تتمثل محددات أو عوامل المؤثر في السعر النفطي فيما يلي:

*الاحتياطات والإمكانيات الإنتاجية:إن لكل من الاحتياجات النفطية والإمكانيات الإنتاجية المتاحة دور مهم وفعال في تحديد العرض النفطي في السوق العالمية للنفط فزيادة الاحتياجات المؤكدة من النفط وضخامتها تؤثر على إمكانية الزيادة في الإنتاج وذلك عن طريق رفع الإنتاجية للآبار القديمة أو عن طريق تنمية الحقول المستكشفة وتزويدها بالوسائل على استخلاص النفط وذلك في حدود الاعتبارات الفنية بما لا يؤثر سلبا على مدى عمر الحقل النفطي.

***السعر النفطي:**إن للسعر دور فعال في تحديد مقدار العرض النفطي فارتفاع سعر السلعة النفطية يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة منها بكميات متفاعلة ترجع إلى أطراف الفاعلة في السوق من جانب العرض والعكس في حالة انخفاض السعر.

***حجم الطلب النفطي:**يعتبر حجم الطلب النفطي من المحددات الأساسية المؤثر في العرض النفطي والسوق العالمية للنفط مهما كان حجمه ومعدل نموه سواء كان مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا،ويرجع هذا إلى العلاقة الطردية التي تحكم كل من العرض والطلب على النفط فكلما زاد معدل الطلب على السلعة النفطية يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى زيادة عرض السلعة النفطية في السوق.

[45]نبيل أبو فليح ،دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق ،ص92

[46]-محمد أحمد الدوري المرجع سابق ص 115-119

-إذا فزيادة حجم الطلب على النفط تؤثر ايجابيا في مستوى العرض النفطي.

-**سعر السلع البديلة:**مع اهتمام الكبير التي أصبحت تحظى به هذه السلع من طرف الدول الصناعية نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها هذه الأخيرة والتي كان سببها النفط.

-لقد أصبحت هذه السلعة تنافس النفط رغم قلة بعضها فانخفاض الأسعار وجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة إلا أن تأثيرها على الجانب العرض النفطي لا يظهر في **مدى** القصير وإنما يبرز بشكل كبير في المدى البعيد.

2-العوامل السياسية:

تلعب العوامل السياسية[47]دورا هاما ومؤثر في ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والتي تهدد امن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين وتدفع بالأسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي علامة أنيا ومرحليا مرهونا بالظروف سياسية معينة.

3-العوامل المناخية"وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار -كاترينا-الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية وكانت نتيجة الارتفاع الهائل للأسعار النفط في السوق العالمية للنفط.

4-عامل المضاربة:المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة ويعتقد أنها ظاهرة تحسب على جميع أسواق البورصات العالمية فالتعامل في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي بل بالصعود والهبوط للنفط وذلك حتى يستطيعون مواصلة عمليات البيع والشراء، وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن جنى أرباح طائلة من خلال تعظم الهواجس الأمنية في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة[48]

[47]-عصام الجبلي ،الإضطربات في الأسواق النفطية -مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار-المؤسسة العربية للدراسات ونشر بيروت، طبعة الأولى، 2008،ص 58

[48]-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011

-المبحث الثاني:السياسة الإنتاج النفطية

حقق الإنتاج النفط العالمي زيادات تدريجية ومنتظمة وهذا بالرغم من تميزه بالانتقال من منطقة إلى أخرى بمعنى انه عندما يقل مكان ما فان شركات الإنتاج البترولي تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالبترول ويحدث داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة[49]ومن أهم العوامل التي أدت زيادة الإنتاج العالمي من البترول السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب الثانية،الأمر الذي أدى إلى ازدياد الطلب على زيوت للوقود ليس من طرف الدول الصناعية فقط، بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على استقلال حديثا والتي اتخذت التصنع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها.[50]

-أن الإنتاج البترولي يوجه إلى قسمين يمثل القسم الأول في تصديره في شكله خام والقسم الثاني يتمثل في توجيه للصناعات البترولية وإنتاج منتجات صالحة للاستهلاك النهائي.

-المطلب الأول:مفهوم إنتاج النفط:

بعد أن تم القيام بعمليات البحث والاستكشاف وحفر الآبار الاستكشافية والتنمية ونم التأكد من وجود النفط في الحقل بكمية تجارية أي بكمية كبيرة تتيح فرصة تسويقية مريحة تبدأ عملية استغلال الحقل أو تطويره من أجل سلامة وأمنية وصلاحية واقتصادية عملية الاستخراج.

مفهوم إنتاج النفط:إن هذه مرحلة هي مرحلة الثانية من مراحل النشاط والصناعة النفطية[51]وهي البداية الفعلية والحيوية لاستغلال الثورة المكتسبة حيث أن هدف هذه مرحلة يتمثل في استخراج النفط أو الغاز من باطن الأرض وتهيئة يتكون صالح الاستغلال الاقتصادي والتجاري.

-ان هذه المرحلة تتميز بكونها مرحلة الإنتاج الفعلي للنفط ،إضافة إلى كونها تتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة قد تتراوح بين ثلاثة وخمس سنوات من أجل إعداد الحقل الإنتاج.

-ان اعداد الحقل للانتاج -تطويره-تتطلب الكثير من الاستثمارات التي تنجز خلالها أعمال من الأهمية بمساكن تشمل انجاز الهياكل الأساسية ومختلف التجهيزات مثل:

---

[49]-عبد المطلب عبد الحميد محمد شبانة،أساسيات في الموارد الاقتصادية – الدار الجامعية الإسكندرية،ط الأولى 1998-ص 216

[50]-راشد البراوي،حرب البترول في العالم مكتبة الأنجلو المصرية،ط1،1968 ص 22-23

[51]-أمينة مخفي،أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية،مذكرة دكتوراه ورقلة ،ص 28-27

-تكملة الآبار وذلك بتغليف جدرانها من الداخل بالفيونسات المصنوعة من الصلب تدريجيا مع تزايد تعميق الآبار ثم إنزال أنبوب الإنتاج داخل كل بئر لتتدفق منها المحروقات-النفط أو غاز أو الاثنين معا- وتعلوها على سطح الأرض بمجموعة من الصدمات للتحكم في معدل إنتاج أو الضغط أو الحرارة...وتسمى بشجرة عيد الميلاد.

-بالإضافة إلى منشآت الجمع بالآبار المنتجة ومنشات المعالجة والتصريف والتخزين للنفط منشات محتملة لإعادة حقن الغاز أو الماء أو حفر وتجهيز للآبار التي يتم منها حقن معدات مفيدة للإنتاج والتوزيع كالماء والكهرباء...الخ.

-المنشات الهيكلية كالطرق،المكاتب،المساكن...الخ، محطات الضغط والضخ بعد استخراج النفط من البئر يكون في شكل خليط سائل غاز المصحوب ببعض الشوائب مثل الملح الماء والرمال حيث يتم جمع هذه المحروقات بواسطة شبكة من الأنابيب في مركز المعالجة يسمى غالبا مركز الإنتاج وتتمثل المعالجة بإزالة تامة قدر الإمكان من جهة وبفضل المحروقات السائلة الغازية.

المطلب الثاني:طرق إنتاج النفط والفرق بينهما

إن النفط الموجود في باطن الأرض وفي المناطق المغمورة بالمياه وفي المناطق الجغرافية وجيولوجية يتم استخراجها بالأساليب ومعدات متعددة ومتنوعة ،وهذا التنوع محددة بالخصائص الطبيعية والجيولوجية والفنية للمنطقة بصورة رئيسية بالإضافة إلى أثاره الاقتصادية.

الشكل رقم" 03 "تكنولوجية طرق إنتاج النفط

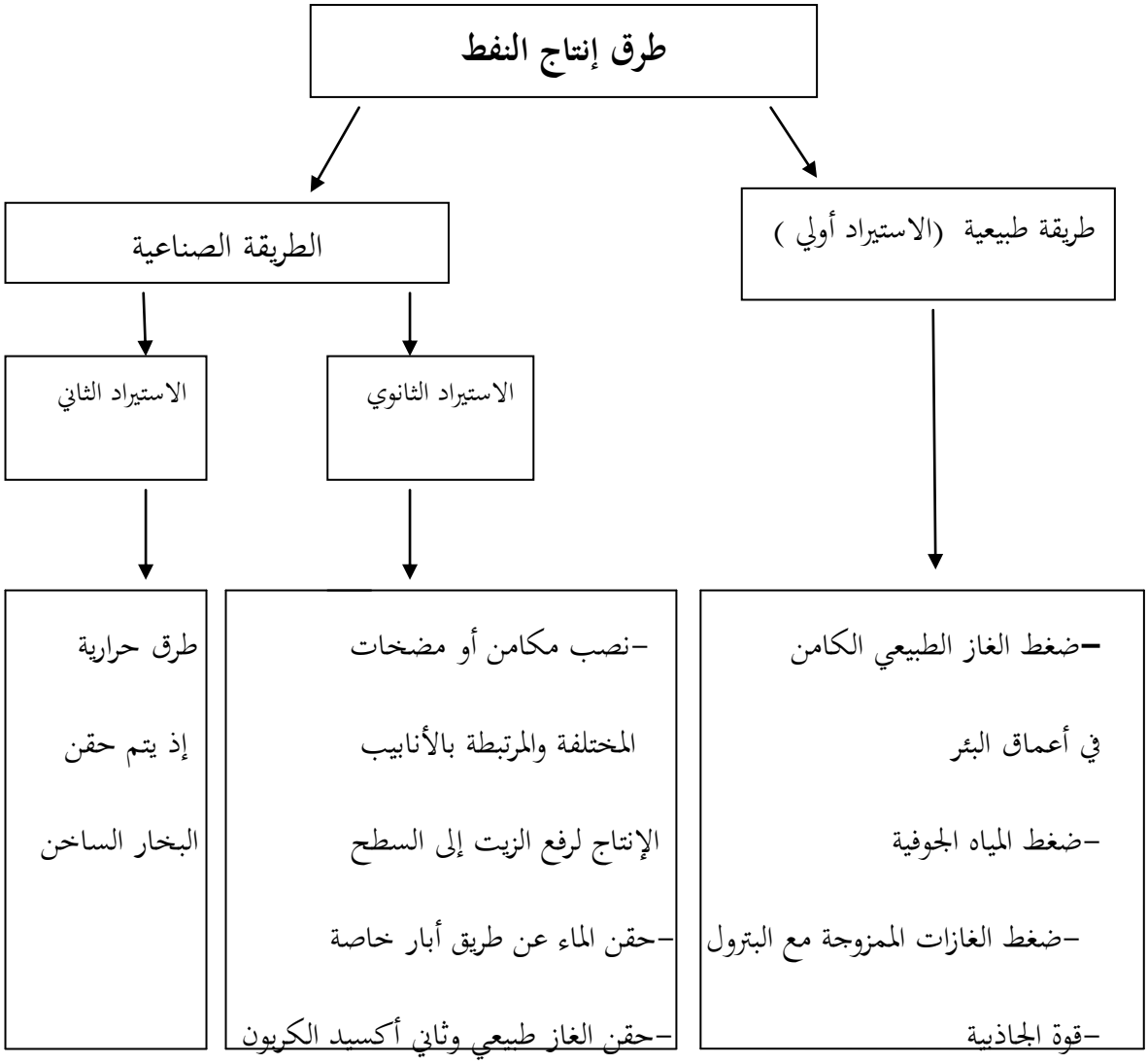

مصدر:أمينة مخفي "أثر الأنظمة الجمروكية اقتصادية على الشركات البترولية "مذكرة ماجستير–ص 28

الجدول رقم" 01 " الفرق في كمية النفط المستخرج والتكلفة

	الاستيراد الأولي	الاستراد الثانوي	الإستراد الثاني
كمية استخراج النفط من المكمن	من10 %إلى 15%	أقل من 30%	من 30% إلى 60%
التكلفة	-	-تكلفة حفر أبار الضخ -مواد الضخ	تكلفة حرق النفط والزيت مستعمل في العملية

المصدر: مخفي أمينة بحوث عمليات تكرير البترول – ماي 2007

المطلب الثالث:تكلفة عمليات الإنتاج النفط

-إن مرحلة الإنتاج تتميز بكونها مرحلة الإنتاج الفعلي للمادة الخام إضافة إلى كونها تتطلب فترة زمنية ليست بالقصيرة قد تتراوح بين ثلاثة إلى خمس سنوات من أجل إعداد الحقل البترولي للإنتاج ،إضافة إلى كونها باهظة التكاليف يمكن تلخيص نفقات الإنتاج في ما يلي:[52]

نفقات الضخ والقياس نفقات المعالجة الزيت نفقات خدمة الآبار مصروفات تجميع الزيت في المشروعات نفقات التخلص من المياه نفقات التأمين على المعدات النقل نفقات التأمين الاجتماعي للعمال النفقات الاجتماعية الخاصة بالسكن والخدمات المصروفات الإدارية.

إن تكاليف استخراج النفط تختلف من موقع لآخر ومن دولة لأخرى حسب خصوصيات التراكيب الجيولوجية ومكوناتها وما تحمله من النفط والغاز الطبيعي وطاقة إنتاج الآبار في الحقول وعملها وكمية ونوعية النفط والغاز فيها، وهنا يمكن الإشارة إلى تكلفة استخراج برميل من النفط في العراق لا تتجاوز 0.7 دولار للبرميل وتصل إلى 2 دولار في السعودية وفي دول الخليج الأخرى إلى حوالي 7 إلى 8 دولار للبرميل الواحد.

المبحث الثالث:السياسة التسويق النفطية

إن الطلب المتزايد على منتجات النفطية يقلل من الإحساس من وجود مشكلة تسويقية ويخلق درجة عالية من الاطمئنان إلى مستقبل الصناعة بشكلها الحالي ويصبح الميل أو قوى إلى اعتبار التسويق مسألة محلولة ذاتيا فالعملاء هم الذين يسعون إلى البائع وليس العكس ويتضاءل التفكير في تطوير الاستخدامات أو تطوير الأسواق أو تنمية سيطرة الدول منتجة على شؤون التسويق وبالتالي يجب على هذه الدول الاهتمام بالتسويق.[53]

-المطلب الأول:السياسية التسعير

-إن استراتيجيات التسعير في الصناعة البترولية تحضى بمكانة مرموقة بما تعود به من منتجات فأغلبية الدول العربية المصدرة للبترول تعتمد على عائدات البترولية بالدرجة الأولى وتخصص

[52]-أمال رحمان،تأثير محروقات على البيئة خلال مرحلة الخفر والاستكشاف ،نيل شهادة ماجستير، ورقلة ص 26

[53]-محمد أزهر سعيد السماك ،اقتصاديات النفط والسياسية النفطية -أسس وتطبيقات ،جامعة موصل العراق، طبعة الأولى ،سنة 1987 ص 120

لها العديد من البورصات فكانت أسعار البترولي احتكارية مثل تأسيس منظمة الأوبك التي تتحكم فيها الدول المصدرة تم أصبحت الشركات العالمية تتحكم في السعر لصالح الدول مستوردة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مشاركة الدول منتجة في تحديد السعر وعوامل التغيير في السياسة والتسعير وركائز سياسية التسعير للمنتجات البترولية وأخيرا الاعتبارات الحاكمة في أسعار المنتجات البترولية المكررة.

-أولا مشاركة الدول المنتجة في تحديد السعر:قبل حرب 1973 م كان السعر يحدد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ويطبق على جميع الدول المنتجة وبالتالي ضغط الرأي العام على حكومتها للتحسين من شروط التعامل في البترول وذلك من أجل تحقيق أرباح في ثرواتها الطبيعية.

إنشاء منظمة الأبيك يعتبر كجهة موحدة للمنتجين ضرورة لوضع حد التحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى حيث كان من أهم الدوافع التي جعلت الدول المنتجة تسعى الدول تنمية تأثيرها في الصناعة وتحسين شروط التعامل في الصناعة البترولية.

فهدف منظمة الأبيك هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا وتحقيق سياسية سعرية ثابتة وعلى الرغم ذلك يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات والدول المنتجة واستطاعت المنظمة بالفعل أن تثبت أسعار البترول عند مستواها.

ثانيا:عوامل التغير في إستراتيجية السعر:[54]

في عام 1973 م حدث تغيير أدى إلى ارتفاع البترول لأمر بالقرار منفرد من الدول المصدرة ويخطأ من يضن أن هذا التغيير نشأ من فراغ وإنما كان نتيجة مجموعة من العوامل المكونة وربما كان حجم التغيير مفاجأة بالنسبة للبعض ولكن التغيير في حد ذاته كان قادم لا محالة وكان نتيجة لعدة عوامل في السلوك الدول المصدرة والمستهلكة بعد إنشاء الأوبك ويتضح ذلك فيما يلي:

-أثبتت المواجهات التي كانت بين الدول المصدرة والشركات البترولية مدى قوة الدول المصدرة وصلابة الدعامة التي يرتكز عليها موثقا في التفاوض على الأسعار في التأثير عليها.

[54]-محمد أزهر سعيد السماك ،مرجع سابق ،ص 123

أثبتت تلك المواجهات ضعف موقف الشركات البترولية التي تملك السيطرة في الماضي بمقارنة موقف الدول المصدرة للبترول وأكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضة الأسعار أن مركز انتقل إلى الدول المصدرة:

-إن الوعي البترولي أدى إلى تنمية الدول المصدرة للبترول على ضرورة تصحيح أسعار البترول.

-تفاقم معدل التضخم العالمي في أسعار السلع المصنعة أو في أسعار الموارد الأساسية

-اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي للبترول

-استطاعت الدول المصدرة أن تبيع البترول بأسعار عالية خلافا لكل التوقعات حيث كان الشعور السائد حتى سنة 1973م أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبا في ظل اتفاقات المشاركة لكنها برهنت عكس ذلك التغيير:

*ثبوت ندرة الحكومات المصدرة على التسويق

*ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن

*طلب دول المصدرة للتعديلات فيما يخص شروط الاتفاقيات[55]

ثانيا:ركائز إستراتيجية التسعير للمنتجات البترولية[56]

-ان البلدان المصدرة للبترول تبقى بعيدة عن مثيلاتها في الدول المتقدمة رغم الثروات البترولية التي تزخر بها فهي تحتاج إلى برامج ودراسات تنموية ضخمة لإخراجها من تخلفها الحاضر وتعتمد إستراتيجية التسعير الواجب تطبيقها في المستقبل على:

-لا تتفرد الدول البترولية بالإستراتيجية تسعيرية خاصة بها تتعارض مع الدول المصدرة للبترول ويعني ذلك توحيد الموقف في التسعير لكل أعضاء المنظمة الأوبك.

[55] محمد أزهر سعيد السماك ،مرجع سابق ،ص 124

[56]-محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول الطاقة دار الجامعة المصرية القاهرة، طبعة الأولى، سنة 1988 ص 190

*عدم السماح بانخفاض أسعار البترول في المستقبل وامتصاص أي نجوه في السوق ناتجة عن انخفاض الطلب بتخفيض الإنتاج.

*وجود متابعة الموقف العالمي في السوق الطاقة والمراكز النسبة لمصادر الطاقة البديلة ومراعاة انعكاسات ذلك على أسعار البترول.

رابعا:الاعتبارات الحاكمة لأسعار المنتجات البترولية المكررة

تتفرد الصناعة البترولية بخصائص تجعلها مختلفة عن كثير من الصناعات الأخرى واتضح ذلك في مجال الأسعار من خلال الاعتبارات المؤثرة في أسعار المنتجات البترولية المتمثلة في:

-التكاليف:على كل منشأة من أجل الاستمرار أن تغطي تكاليفها من الأجل الطويل وذلك بالإيرادات التي تحصل عليها والتي يحكمها السعر لذلك فالتكلفة دائما هي من أهم الاعتبارات المؤثر في السعر وتتميز الصناعة البترولية بتعداد تكاليفها وهي تكاليف البحث -تكاليف الإنتاج -تكاليف المنتجات المكررة-تكاليف المراحل ما بعد الإنتاج.

الضرائب:الضريبة عنصر مهم لتكوين الأسعار البترولية التي يدفعها المستهلك فالشركات البترولية تحدد السعر ثم تضيف الضريبة فيصل الى السعر الذي يدفعه المستهلك ولكن العملية من الممكن أن تكون عكسية وتميل الحكومات المختلفة الى فرض الضريبة على المنتجات كمصدر أساسي في الإيرادات الدولة فهي تختلف من دولة إلى أخرى من منتج بترولي إلى أخر.

-الأهداف:يهدف المخطط التسويقي عموما في التسعير لأي منتج الى المساهمة بأسعار المحددة في تحقيق الأهداف التسويقية والعامة للجهة القائمة بالتسعير والمتمثلة في:

-هدف السيطرة على الصناعة البترولية والمساهمة في ذلك

-هدف التعظيم الربح[57]

-المحافظة على النص السوقي للشركة وبالتحديد السعر ويتغير تبعا لهذا الهدف.

-تحقيق عائد معين من الاستثمار ويتحدد السعر في المستوى الذي يحقق ذلك العائد.

[57] محمد محروس إسماعيل -مرجع سابق ،ص 195

-تحقيق أهداف معينة متعلقة بالصالح العامة للاقتصاد القومي مثل تحقيق استهلاك منتجات البترولية معينة وتنمية استهلاك وغيرها.

-تحقيق أهداف تتعلق بمكانتها في السوق كمركزها القيادي في تحديد الأسعار أو سيطرتها.

المطلب الثاني:السياسة التوزيع المنتجات البترولية

-إن إستراتيجية التوزيع في الصناعة البترولية لا تقل أهمية من الاستراتيجيات السابقة ولكي تصل المؤسسة إلى المستهلك النهائي لا بد عليها من السيطرة على قنوات توزيع البترول حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم قناة التوزيع في الصناعة البترولية[58] والى أشكال وأدوات السيطرة على قنوات التوزيع وأخيرا إلى عوامل المؤثرة في اختيار قنوات التوزيع للمنتجات البترولية.

أولا: مفهوم قناة التوزيع في الصناعة البترولية:

-هي تركيب وتتابع المؤسسات التي يتحرك من خلالها واحد أو أكثر من التدفقات التسويقية تلك التدفقات هي الحيازة المادية والملكية الترويج أوامر الشراء والسداد المخاطر والتنموية التفاوض والاتصالات ولا تتحرك هذه التدفقات في اتجاه واحد خلال نفس المكونات أو الوكالات فبعضها يترك غالى الأمام ،كالحياز والملكية وبعضها يتحرك إلى الخلف كأمر الشراء والسداد وبعضها يتحرك في اتجاهين كتمويل المخاطر والتفاوض.

ثانيا:أشكال وأدوات السيطرة على قنوات توزيع البترول:

عملت شركات البترول باستمرار على تحقيق أكبر قدر من السيطرة على تدفقات التسويقية قنوات توزيع البترول على طول مسار السلعة بصورتها الخام أو المصنعة ومن أشكال أدوات هذه السيطرة ما يلي:

-اتفاقيات الكارتل:

-ونذكر منها اتفاقية اكناكاري والتي تتضمن تقسيم السوق بالنسب ثابتة والحد من منافسة وامتصاص أي فائض في الإنتاج يهدد مستوى الأسعار.

[58]-يسرى محمد أبو العلاء نظرية البترول -بين التشريع والتطبيق-دار الفكر الجامعي الإسكندرية،الطبعة الأولى،2008،ص 140.

التكامل الراسي:هو أحد أهم أساليب تحقيق السيطرة الكاملة على قناة التوزيع وان التكامل الرأسي كان ولازال هو النمط الشائع في صناعة البترول حيث مازالت الشركات البترولية التي تعمل في مجال إنتاج الخام إلى مد نطاق عملياتها إلى أدنى صوب المستهلك وبالعكس فقد مالت شركات توزيع المنتجات البترولية إلى مد نطاق عملياتها أعلى صوب أعمال الإنتاج.

-**عقود شراء طويلة الأجل:**عقدت الشركات الكبرى سلسلة من العقود البيع والشراء طويلة الأجل فيما يخصها،وهي تختلف جوهريا عن أي عقود عادية فيما يلي:

-لها صفة الدوام كنوع من الترتيب للسوق وضمان الإمداد

-تختص بالأسواق معينة وتحدد الشركات التي يمكنها لوحدها شراء البترول من منطقة إنتاج معينة وعلى ذلك فهي تعتبر اقتساما للسوق العالمية أكثر مما تعتبر بيعا وشراء لسلعة معينة.

-**الملكية المشتركة:**وهو أسلوب أخر من الأساليب السيطرة على الصناعة وتحقيق توازن مصالح الشركات وإنشاء نمط الملكية المشتركة للمشروعات البترولية.

-نوعية الوسطاء:تتضح الأهمية بين المنتج والمستهلك في تحقيق التوزيع ولكي تكون له مكانة في التوزيع و يستطعون التحكم فيها يجب التوفر العوامل التالية:

الإمكانيات المالية، السمعة الخبرة والكفاءة السياسات التسويقية لوسط الخدمات التي تقدم هامش الربح القدرة على تنمية المبيعات مدة التعاون على الشركة وعلى هذا الأساس تقيم الشركة البترولية دور الوسيط ومدى الحاجة إليه.[59]

-التثبيت الجغرافي:أحيانا ما يتوزع السوق على منطقة جغرافية شاسعة بحيث يصعب على الشركة البترولية أن تدير العمل بفعالية في كافة فروع البيع بتجزئة على امتداد السوق بالكامل، كما أنه قد توجد البعض المناطق النائية ذات المبيعات الضئيلة والتي لا تبرم نفقات الاشتراك على محطات التمويل بها.

[59] يسرى محمد أبو العلاء ،مرجع سابق ،ص 144

-**القوانين والقرارات الحكومية**:وهذه قد تفرض على الشركات البترولية أنماط من قنوات توزيع معينة تراها الحكومة تحقق الصالح العام كان تقتصر توزيع الغاز السائل على المستهلك النهائي على الشركة الواحدة وغير ذلك.

-**هيكل المنافسة**:تؤثر حدة المنافسة أو ضعفها أو انعدامها في السوق على أنماط قنوات التوزيع للمنتجات البترولية وعلى طبيعة العلاقات بين الموارد والموزع وعلى مدى السيطرة على قنوات التوزيع وعلى مدى الحاجة إلى تلك السيطرة ،بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تؤثر في اختيار قنوات توزيع المنتجات البترولية من بينها درجة استقرار السوق وحالة الرواج بها ومدى وفرة الفرص الاستثمارية البديلة فلسفة الشركة ووفرة الموارد البشرية وخبرة ونظام رقابة وتنظيم بصفة عامة وأهمية الحوافز الذاتية والعرف التجاري في السوق وغير ذلك.[60]

-المطلب الثالث:السياسة الترويج المنتجات البترولية

إن إستراتيجية الترويج في الصناعة البترولية وهي الإعلان العلاقات العامة تنشيط المبيعات والدعاية والبيع الشخصي وعليه سنعرض في هذا المطلب على أهمية عناصر الترويج وأهداف الترويج في الصناعة البترولية وأخيرا تخطيط الحملات الترويجية.[61]

-أهمية عناصر الترويج:

يشمل أربعة عناصر رئيسية وهي البيع الشخصي الإعلان تنشيط المبيعات والعلاقات العامة يستهدف الترويج بصفة عامة إثارة وتنمية الطلب على منتجات التي تعرضها الشركة وبالتالي يقبل على شراء منتجاتها فهذا يؤدي حتما على نمو المبيعات وزيادة الأرباح ويستهدف كذلك الترويج تنمية الطلب على منتجات معينة مما يعود بالفائدة على المؤسسات يضاف إلى هذا الترويج هام مجال توطيد صلة المؤسسة أن الدولة البترولية بجمهورها صورتها في أذهانهم إذن الترويج ضروري ليس فقط على مستوى مبيعات البترول الخام وعند ما أيضا على مستوى مبيعات البترولية المكررة.

[60]-يسرى محمد أبو العلاء ،مرجع سابق ،ص 145

[61]-فتحي أحمد الدوري ،محاضرات اقتصاد البترولي، جامعة عنابة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر: سنة ،1983

أهداف الترويج في الصناعة البترولية:

يدخل ضمن الأهداف العامة للتسويق الترويج في الصنعة البترولية:

-زيادة المبيعات حيث يمكن أن تستهدف زيادة المبيعات من منتج أو غيره من المنتجات البترولية أو من خط من خطوط المنتجات الشركة البترولية سواء ربحية أو نسبية أو لتأشير الخام على حجم الإنتاج الكلي.[62]

-الزيادة أو المحافظة على نصيب الشركة من السوق التي عادت ما يهمها ذلك وبالتالي يتعين التفكير في استخدام الأذواق التسويق المختلفة.

-تحسين المركز التنافسي للاسم التجاري أو العملات التجارية حيث يسمح التعرف بها وتنمية الاتجاهات المواتية واكتساب ثقة المستهلك فيها وإصداره عليها من الأهداف البديلة الهامة للعمل الترويجي في صناعة البترول.

-خلق مناخ هوائي لتنمية المبيعات والمقصودة به ليس تحقيق مبيعات فورية إنما خلق المناخ لتحقيق مبيعات في المستقبل.

-خلق وتقديم منتوج جديد إلى السوق بنجاح حيث يلزم تعريف العملاء بالمنتج وخصائصه ومزاياه.

-تطوير الأنماط الاستهلاكية بهدف تحقيق توازن أكبر بين ما تعويضه وما يحتاج إليه المستهلكين في السوق.

[62] فتحي أحمد الدوري مرجع سابق

التخطيط الحملات الترويجية:

-يتطلب تنفيذ الحملات الترويجية بفعلية التطبيق المبادئ العامة في الترويج إذ أردنا التأكد من ضرورة التخطيط السلم لها لابد من أن تتضمن:[63]

-التحديد العلمي لخصائص المستهلك المستهدف،التوقيت المناسب للحملة الترويجية-الحصول على الميزانية الملائمة للتروي-وضع مقاييس دقيقة لقياس فعالية الترويج ومتابعتها.

[63]-فتحي أحمد الدوري مرجع سابق

خاتمة

تعتبر السياسة النفطية ناتج صيرورة سياسية واقتصادية تتحدد عناصرها وتتسارع معدلات انجازها على عوامل داخلية وخارجية تصميمها يعتمد على مراقبة تطور الاقتصاد العالمي وتحليل القوى المؤثر باتجاهات العرض والطلب على النفط ومسارات تكنولوجيا البدائل في المدى المنظور البعيد إضافة التأثيرات المباشرة وغير مباشرة للحوض الجيو استراتيجي الإقليمي النفطي يجب أن تعمل القيادات السياسية في الدول النفطية الريعية دوما على تحقيق درجة العالية من الاتساق بين عناصر السياسة النفطية من جهة ،وبين سياسات القطاعات الاقتصادية الأخرى على المستوى الكلي والجزئي في إطار إستراتيجية شاملة للتنمية والنمو.

–والخطة الإستراتيجية الشاملة تعمل على تعظيم القيمة المضافة للعوائد النفطية في عملية إعادة الاستثمار داخل وخارج القطاع النفطي بضمنها مقابلة الطلب المحلي على المنتجات النفطية وعلى توزيع الاقتصاد خارج القطاع النفطي المسيطر وتفعيل حركة الاقتصاد للوصول به إلى حالة النمو المستدام.

الفصل الثالث

دور السياسة النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

❖ **تمهيد**

ان تطور قطاع النفط غي الجزائر ابتداءا من اكتشافه مرور بسيطرة الدولة على هذا القطاع تدريجيا وصولا الى السيطرة التامة على المصادر الثروة للمجتمع و اقتصاد هذه الثروة التي فئت اهميتها تتزايد عبر الزمن الى الدرجة التي باتت فيها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة العوائد النفط كما تسعى من خلال تطبيقها البرامج الى بناء اقتصاد حديث يعتمد على قطاعات خلاقة للثرورة و النمو المستدام ومن خلال هذا الفصل يتبين دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية وعلى هذا اساس سنحاول في هذا التطرق الى المباحث التالية

1. المبحث الاول واقع ومكانة الجزائر النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (1990-2011)
2. المبحث الثاني اثر عوائد النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .
3. المبحث الثالث دراسة تحليلية للجباية البترولية على التنمية المستدامة.

❖ المبحث الاول واقع ومكانة الجزائر النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تعرف التنمية على انها التطور في جميع الميادين باستخدام الامكانيات المتاحة والتنمية في جوهرها تحمل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتنمية السياسية والاجتماعية وغيرها من المفاهيم .

تعتبر الجزائر احدى الدول النشيطة ضمن منضمة الابك كما انها تحتل مكانة هامة ضمن السوق العالمية وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها البلاد

❖ المطلب الاول واقع التنمية المستدامة في الجزائر

ان واقع التنمية في الجزائر يظهر من خلال التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية

اولا التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعرف التنمية الاقتصادية على انها عملية رفع مستوى الدخل القومي حيث يتبنى عن هذا الرفع المتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على اساس ان التنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها الى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء [64] ومن هذه الدول نجد الجزائر.

فقد مرت الجزائر بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية و التي كانت كلها في اطار سيسة التنمية الاقتصادية الجزائرية

فمند حصول الجزائر على استقلالها وجدت مخلفات ومشاكل و هياكل ادارية و مؤسسات صناعية و اراضي فلاحية تركها المستعمر الفرنسي.

فاعتمدت الجزائر الى اعادة بناء الدولة الجزائرية من الجانب الاقتصادي فاعتماد النضام التسيير الذاتي لاعادة بناء الدولة الجزائرية المتعلقة باصلاح ماتركه الاستعمار من مختلف المؤسسات والاراضي الفلاحية وذالك عن طريق التسيير الجماعي لهذه الاملاك تحت وصاية الحكم الواحد والحكم والهيئات التابعة له ودخول في سنة النهج الاشتراكي كمنهج اقتصادي يقوم على مشاركة الشعب في العمل الانتمائية و اعتماد ما يعرف بسياسة التخطيط التنمية تمحور عنها عدة مخططات تنموية تجسدت من خلال (الدولة الجزائرية و مواصلة

[64] فوزي صابر"التنمية امس و الغد" دار النهران للنشر و التوزيع– عمان سنة 2001ص37

بناء جزائر مستقلة) فانقسمت المخططات الاولى بتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للسلطة [65]المركزية في التسيير و اتخاد القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية ،و مع بداية الازمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري الذي يعنمد اساسا على قطاع المحروقات و اهمال القطاعات الاخرى و امر الذي ادى الى تدهور السياسة التنموية انداك من المخططات الخماسية ،مما تطلب الامر تجسيد جمل من الاصلاحات فعملت الدولة الجزائرية الى اعادة هيكلة المؤسسات العمومية اي اعادة هدم جميع المؤسسات العمومية التي عملت الدولة في بداية سنوات الاستقلال على توفير جميع الموارد لها وتتوحد عليها انها اخفقت في تحقيق الاهداف المرسومة مما مهد طريق اخر الى بداية التخلي الدولة على التسرع بالحد من المركزية في تسيير و اعطاء الحرية الاكبر حتى صدور القانون التوجيهي للمؤسسات وهذا الاخير افرز وراءه العديد من الاصلاحات واتبتت ان الجزائر في توجه اخر مدركة فشل التوجه الاشتراكي و في خضم الاوضاع السياسية التي بدات تعرفها الجزائر مما ادى بها الى دخول التوجه التوجه اقتصاد السوق وفق اليات جديدة وفي ظل الضروف دولية جديد مختلفة كما كانت عليه سابقا.

ان فشل نظام التسيير الاشتراكي في الجزائر وكذا محاولة الاصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانيات لم تحقق الاهداف المرجوة منها كتحسين المردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية بل هذا الوضع الخطير مما ادى بالسلطات الجزائرية الى الاعتماد الكلي على المحروقات كمصدر للانتاج و تطبيق البرامج و السياسات التنموية على حسابها هذه الاوضاع خلقت عدة مساوئ على المستويات المعيشة للمواطن و على معدلات النمو الاقتصادي و على مستوى المؤسسة و الاعتماد الوطني ككل لعدة سنوات لدالك اعتمدت السلطات الجزائرية سياية جديدة في التنمية تتميز في تحرير اكبر للاقتصاد حتى تتماشى مع ظروف الدولية الجديدة محاولة في ذلك التعايش مع مقتضيات اقتصاد السوق و الانفتاح على العالم الخارجي.

و قامت الجزائر باصلاحات اقتصادية لحماية الاقتصاد من الانهيار من حالة التي الت بها بما يعرف التصحيح الهيكلي من حلال احداث التغيرات في المنظومة الانتاجية للاقتصاد وبما يتلاءم مع الاقتصاد المعطيات الجديدة على السياحة الدولية وسعيها الى تحقيق نمو الحقيقي سليم و المستديم يمكن تلخيص الوضعية الاقتصادية و المالية و السياسية التي اصبحت تعيشها الجزائر فيما يلي[66]:

[65] فوزي صابر – مرجع سابق ص39

[66] الطويل رواد زكي يونس "التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحفوف الانسان "الطبعى الاولى دار زهران للنشر والتوزيع – عمان 2000ص102

- الانخفاض الحاد الذي عرفته حصيلة الصادرات النفطية
- تزايد اعبائ الخدمات المديونية (الخارجية فهي اصبحت تمارس ضغوطات قوية على الاقتصاد مثل استخدام سياسة التقشف)
- التاكل الكبير في احتياطات الصرف الاجنبية حيت عرفت انخفاض قويا
- صعوبات في الحصول على مصادر الاقتراد الدولية فالوضع المالي الصعب الذي اصبحت تعيشه الجزائر مند بداية التسعينيات قد كشف على وجود وضع مالي صعب مما ادى الى عقد قروض تجارية مكلفة
- فشل سياسة اعادة التمويل كخيار لاعادة الجدولة
- ظروف السياسية الصعبة التي اصبحت تعيشها الجزائر في السوق المالية
- محدودية نفقات الاستتمار الاجنبي المباشر بنية محدودة

ثانيا :التنمية السياسية في الجزائر

ان دراسة بعد التنمية السياسية هو محور العملية الانمائية و جوهرها بل ومؤشراتها الذي من خلاله تظهر مدى تقدم ذلك المجتمع او تاخره فتنمية السياسة في الجزائر تمتاز بمجموعة من الخصائص المميزة والتي تظهر بعد استقلال في مواجهة مشكلات عدة للتنمية السيسة منها[67]

طبيعة بناء السياسة والمجتمع حيث تبدا بطرح التساؤل كيف تاثر البناءات التقليدية على عملية التحديث السياسية بالجزائر?

ففي الوقع تتصادم عملية التحديث بوجود بنية تقليدية راسخة تشكل عقبة امام تبني اساليب جديدة فالمجتمع التقليدي يستند الى الاسرة و يستمد مقوماته من القيم التقليدية القوية و الانتماءات الخاصة بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة فضلا عن مظاهر التحضر والتعلم و اتساع وسائل الاتصال الجماهيري وغيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي قد ادت الى الاستقلال و التجانس الشديد بدلا من تحقيق الاستقرار و التجانس ان البنية الجزائرية تنتمي الى المجتمعات الانتقالية وهي تنتمي الى مجتمعات تسود فيها درجة اللاتكامل.

[67] كافي عبد الوهاب "اثر العضوية في المنضمة العالمية للتجارة على مبدا السيادة اشارة الى حالة الجزائر"رسالة مجستير كلية حقوق وعلوم سياسية قسم الحقوق و العلاقات الدولية جزائر 2003ص125

مؤشرات التجانس والتكامل السياسي و الاجتماعي تجد تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد الى التجانس الاجتماعي ،و المطلوب هو بناء منظومة سياسية تستند الى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتماد المتبادل اجتماعيا واقتصاديا و توفير الشروط الموضوعية للتنمية السياسية والاقتصادية و الثقافية واذا كانت صعوبات عديدة مرتبطة بغيات الدولة فانه يمكن للمؤسسات المجتمع المدني ان تكون بديلا فعالا خاصة في ما يتعلق بتنظيم المشاركة الشعبية ومراقبة برام التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولكن تبقى مسالة عدم فاعلية المجتمع مدني من الصعوبات التي تميزها.

التعقيد المؤسساتي :

تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة في غياب القوى الاجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها فاسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تتجلى في المستوى الاقتصادي الاجتماعي وهذا ما دفع بالنظام السياسي الى تبني النماذج المؤسسة الغربية لكن لم تتحقق لعدم تجسدها الفاعلية و الاستقرار.

ولعل غياب المؤسسات السياسية قادرة على اداء الوظائف السياسية طبقا لقواعد متوقعة في الدول الحديثة يجعل المجتمع قادرا على تنظيم نفسه دون المؤسسات السياسية القوية تفتقد القدرة على خلق مصالح عامة وهذا ما يجعل من التنمية السياسية امر في غاية الصعوبة .

لقد جاء تأكيد على ضرورة ايجاد المؤسسات السياسية التي تعمل على ارساء الاستقرار والنظام العام و بناء مؤسسات سياسية الكفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي في البلدان الجديدة ولهذا فقد عرفها "تعني تطور الانضمة قادرة على التعامل مع الضغوط التعبئة الاجتماعية و المشاركة السياسية ويرى ان قابلية التقييف في المنظمة هو العامل الضروري في المؤسسة"[68]

[68] كافي عبد الوهاب، المرجع السابق ، ص126

ثالثا :التنمية الاجتماعية في الجزائر

تعتبر سياسة التشغيل من اهم الوقائع الاجتماعية للتنمية المستدامة [69]في البلاد على اعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية بحكم الهدف من التنمية في النهاية هو توفير القدر الكافي لتحقيق العيش الكريم للمواطن ووضع البرامج ناجح للتكفل القادمين الى السوق العمل من الجامعة و معاهد التكوين المختلفة حيث تركز هاذه الى بعدين اساسين هما:

البعد الاجتماعي يركز على ضرورة القضاء على مختلف الافات الناجعة عن البطالة الشباب ففي هذا الاطار عمد تصفية المؤسسات الى تسريع اعداد هائلة من العمال مما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة كارثية وقد عمل غياب الاستتمارات الجديدة في قطاعين العام والخاص الى تسريح الجماعي للعمال اما نتيجة اعادة الهيكلة المؤسسة او غلقها بعدم ايجاد مصادر التمويل او تغيير انتاجها.

من الانتاجي الى التسويقي و ارتفعت بنية البطالة و بقيت على حالها الى غاية اليوم فاضافة الى التسرب المدرسي حيث ان التلاميد يغادرون المدارس سنويا نتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من المنظور السياسية العامة للدولة الجزائرية رغم وجود محولات لتوفير وجود مناصب عمل مؤقتة و اعتماد نضام التكفل والشبكة الاجتماعية و التضامن الوطني ،و التي اصبحت في نظر المواطن الجزائري كدر الرماد في العيون فان الوضع يوحي بعواقب وخيمة وازمة عامة في البنية الاجتماعية .

امل البعد الاقتصادي هو ضرورة الاستثمار القدرات البشرية وذلك بخلق ثروة اقتصادية و تطور انماط الانتاج و المردودية والمنافسة المنتوج الاجنبي المعركة التكنولوجية وسرعة التطور.

المطلب الثاني: تطور الاحتياطي للنفط الجزائر

تمتلك الجزائر احتياطي هام[70] من النفط و معظم الاحتيطات النفط تقع في النصف الشرقي من البلاد حيث يحوى حوض حاسي مسعود على 70% من اجمالي الاحتياطي و تعتبر الجزائر ثالث دولة افريقية من حيث احتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا

[69] التميمي رعد سامي عبد الرزاق , "الدولة والتنمية المستدامة في الوطن العربي" طبعة الاولى دار دجلة والتوزيع – عمان 2000 ص36

[70] بشير محمد موفق لطفي التخطيط الاقتصادي دار النقائس للنشر و التوزيع الاردن 2012ص27

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04)ان الاحتياطي النفطي في الجزائر دائما في ارتفاع بسبب زيادة الاكتشاف و التي اعلنت عليها سونطرك في تقريرها السنوي سنة2009حققت 16اكتشاف 9خاصة صونطرك و7في اطار الشركة (و خلال سنة 2012تم تحقيق 31 اكتشافا للمحروقات من بينها 24عملية حققتها سونطرك بمفردها بينما كانت الاكتشفات المتبقية نتيجة شراكة بين المجتمع العمومي و شركائها الاجانب .

شكل رقم 04 تطور الاحتياطي للنفط الجزائر من 2012/1990

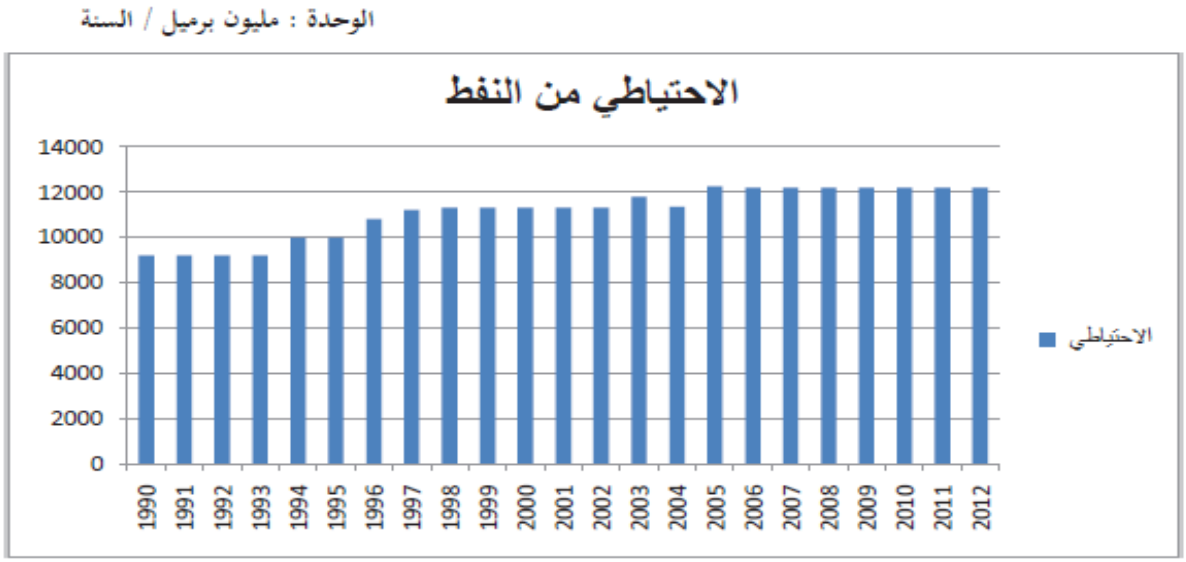

المصدر: مخفي امينة اثر انظمة استغلال النفط على الصادرات " حالة الجزائر مذكرة دكتوراه–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ص 86

ترتيب على ارتفاع حجم الاحتيطات النفطية زيادة الطاقة الانتاجية والتصديرية من نفط الجزائر كما موضح في الشكل رقم (05)

شكل رقم 05 تطور الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط من 2001/1990

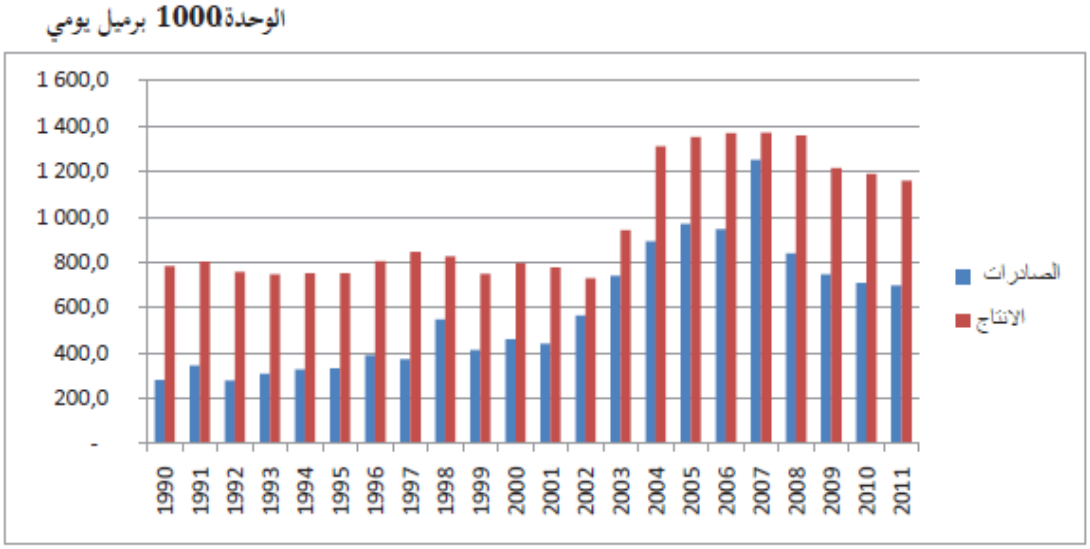

المصدر: مخفي امينة اثر انظمة استغلال النفط على الصادرات " حالة الجزائر مذكرة دكتوراه–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ص 88 –"

يوضح الشكل رقم (05)ان الطاقة الانتاجية في تزايد مستمر حيث عرفت سنة 2007اكبر طاقة انتاجية قدرت ب13716 الف برميل يوما وهذا رجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2009فضلا على زيادة الابار خلال نفس السنة [71]ويرجع في الاخير الى الانفتاح الكبير الذي ميز القطاع بصدور قانون 07/05 احداث هذا الاخير تحفيزات كبيرة للشركاء الاجانب من اجل ممارسة نشاطات الاستغلال فمثلا جعلت المادة 48 من القانون 07/05 ممارسة سوناطراك 8 تتعدى سنة 30%في استغلال الابار المكتشفة وقد تصل مدة الاستغلال هذه الابار الى اكثر من 30سنة .

وبعد هذه السلعة عرف الانتاج انخفاضا بعد سنة 2007 وذلك بسبب الازمة النفطية في سنة 2008ولرفع الطافة الانتاجية اكثرت في سنة 2009 توقيع 4 عقود مع شركة اجنبية خاصة باستخراج البترول و تقدر قيمة الاستثمارات ب 12535 الف برميل يومي وفي سنة 2011 بلغت 7090 الف برميل يومي .

[71] بشير محمد موفق لطفي مرجع السابق 29

المطلب الثالث: تطور الاسعار والعائدات النفط الجزائري

اولا: تطور اسعار النفط

ان تطور اسعار النفط[72] لم يخضع لوثيرة ثابتة وانما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكرات النفطية لذلك ظهرت انواع عديدة سعر النفط حسب الهدف الذي تقضيه مصلحة شركات الكبرى .

الشكل رقم 06 يوضح تطور اسعار النفط

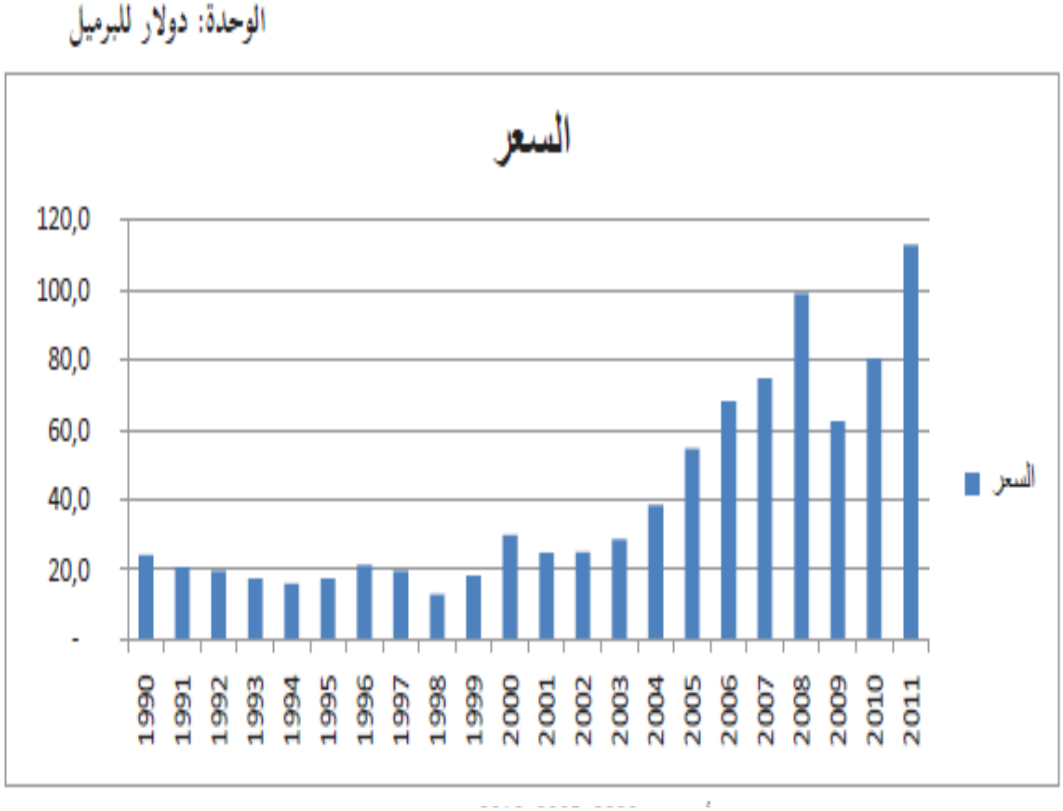

المصدر: مخفي امينة اثر انظمة استغلال النفط على الصادرات " حالة الجزائر مذكرة دكتوراه–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ص 89

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06)بقي السعر متدبدب يرتفع وينخفض وفي نهاية التسعينيات و بالضبط سنة 1998تعرضت سوق البترولية العالمية لهزة ثانية ادت اللى اختلال كبير في عرض والطلب فتدهورت اسعار النفط الى ادنى مستوى لها بما يقل عن 10دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة .

[72] ايمان عطية ناصف ,محمد عبد العزيز عجمية "التنمية الاقتصادية"الدار الجمعية الاسمندرية مصر–2003ص244

تميز سنة 2004 بارتفاع متواصل للاسعار النفط بمعضم السنة ووصةلها الى مستويات قياسية لم تشهدها الاسعار الاسمية للنفط من قبل اد وصل المعدل السنوي سعر سلة الابك 3835 دولار برميل وهو اعلى معدل سنوي لسلة ابك مند بدا العمل بنظام السلة في 1987 وواصل الارتفاع حتى بلغ دروته في سنة 2008 ب 9896 دولار للبرميل.

ثالثا تطور عائدات النفط الجزائري

تعرضت عائدات[73] النفطية مشاكل من حيث تقدير ثمنها نتيجة الحرس على السرية حجم العائدات و عموما فان ارتفاع المستمر لاسعار النفط الى جانب ارتفاع الطاقة الانتاجية والتصديرية ادى الى تزايد العائدات النفطية ة تراكم الفوائض المالية ويوضح الجدول رقم ( )تطور هذه العائدات .

[73] اسمهان عطية ناصف محمد عبد العزيز عجمية. مرجع سابق ص247

الجدول رقم (02)تطور ايرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة (2000-2011)الوحدة مليار دولار

	النفط الخام	الكلوندونسا	مواد النفط المكررة	غاز النفط المميع	الغاز الطبيعي المميع	الغاز الطبيعي	اجمالي الايرادات
1997	2661.7	2800.9	2274.6	988.2	2460.3	1995.5	13181.3
1998	1942.9	1952.7	1486.7	766.6	1224.8	1700.1	9774.0
1999	2724.3	2432.3	1996.0	1152.0	1832.1	1768.2	11904.9
2000	4815.1	3999.6	3282.4	2118.6	3290.9	3531.3	21061.3
2001	3994.4	3170.2	2736.6	1849.5	3250.9	3531.3	18599.9
2002	5056.1	3055.3	2493.8	1754.9	2888.5	2860.6	18109.2
2003	7719.7	3572.4	3018.1	2165.7	3778.9	4742.9	31550.1
2004	12559.7	4878.2	3029.0	2583.3	3757.0	4742.9	31550.1
2005	19340.7	6307.3	3940.9	3337.0	5337.4	7324.6	45587.9
2006	22697.4	7268.0	4756.9	3626.2	6383.1	8877.0	53608.0
2007	25373.7	8498.2	5838.1	4545.2	6724.8	8624.8	59609.1
2008	30513.7	10089.5	7310.0	5708.0	9089.6	14481.4	77194.6
2009	16855.6	5146.2	5373.4	3216.6	14481.4	8225.1	44415.1
2010	20724.9	4268.7	9219.5	4086.9	77192.2	11942.4	561121.6
2011	28744.8	5495.9	11971.8	5202.8	6670.9	13575.6	71661.8

المصدر التقرير السنوي بنك الجزائر 2011-2007-2011

نلاحظ من الجدول رقم (02)ان الايرادات النفطية في نهاية التسعينيات انخفض في سنة 1998 بسبب الازمة النفطية حيث سجل اجمالي الايرادات في سنة 1997 بقيمة 59609.5مليار دولار خلال نفس هذه السنة ،وبعد هذه السنة رجع في ارتفاع بسبب اسعار النفط خاصة من سنة 2000الى غاية 2008ما قيمته 444151 مليار دولار يرجع هذا الانخفاض بسبب تراجع اسعار النفط و الازمة النفطية وعاد الارتفاع ببطئ بعد سنة 2010وبعد سنة2011بلغت ارتفاع كبير نوعا ما حيث وصلت الى قيمة 71661.8ويرجع هذا السبب ارتفاع اسعار النفط اسعار النفط هي اهم المشاكل التي توتجهها الايرادات النفطية .

❖ **المبحث الثاني** :اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة

المطلب الاول اثر العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية

اولا :الوضعية الاقتصادية للدوائر النفطية قبل 1998

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة حيث تم التصديق على جملة من القوانين ترمي الى اصلاح مؤسسات الدولة التي اصبحت مند تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري ان المنافع المتوقعة من الاجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق كلها كونها لم تؤخد في اطارها الشمولي وتبعا لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية حيث [74]انخفاض في اجمالي النائح المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5 في المتوسط خلال (1986- 1991)و تازم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الاسعار و تسرح العمالّ، مما ادى الى انسياب المهارات والكفاءات الى قطاعات اخرى وخاصة الفطاع الخاص تميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الاصلاحات الذاتية او غير المفروضة بعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الامني نتيجة ضاهرة الارهاب التي عمت الوطن خلال فترة التسعينيات و ارتفاع المديونية ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80%من ايرادات المحروقات في ظل الوضعية المتردية للوضعية الاقتصاد الوطني اصبحت الاصلاحات الاقتصادية ضرورية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

[74] كربالي بغداد "نظرة عامة حولة التحولات الاقتصادية في جزائر"مجلة علوم الانسانية قسم علوم التسيير . جامعة محمد خيدر بسكرة- جزائر -2005ص7

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسسين الدوليين لمدة سنة وقد اتخدت عدة اجراءات ذاث طابع كليلت صحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني منها انخفاض في اسعار البترول نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الاجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الارهاب)و ارتفاع الديونية و ارتفاع التضخم كل ذلك اثر على ميزان الدفوعات وزادت الوضعية تدهور .

لقد اتخدث هذه الاجراءات لتتبيت الاقتصاد الوطني وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تقيق التوازن النقدية والمالية على المستوى الكلي ومن المؤشرات الدالة على ذلك [75]

- انخفاض في عجز الميزانية من 8.7%سنة 1993الى 4.4% 1994
- انخفاض معدل التضخم الى 38.58
- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة1994
- ترحل 88 مؤسسة عمومية و تم اعطاء 5مؤسسات استقلالها من اصل 23 مؤسسة و انشاء صندوق وطني للتامين على البطالة و عرض 5 فنادق الى الخوصصة ان تحقيق تلك النتائج من خلال التطبيق اجراءات التثبيت لاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية انذاك ،حيث كانت تطمح الى اكتر من ذلك تتزائد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية اثقل ميزانية الدولة و وبالتالي اثر على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية العامة و اهم الاختلالات الناجمة عن هذه المرحلة مايلي
- استمرار ارتفاع الديون الخارجية و تدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات
- ضعف الدائم في استعمال الطاقات الانتاجية و ضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان الذي ادى الى عدم التوازن العرض والطلب .
- تزايد حجم البطالة و انخفاض عوائد الصادرات والاعتماد ايستراد المواد الغدائية اكثر 50% و للعلم اثبتت الوكالة الوطنية للاستتمار الخاص سنة 1994من اجل تسهيل الاجرءات الادارية و التخفيف من العراقيل و التعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرين الخواص الانها لم تتحقق الاهدف المرجوة و قد اخدت تحفيزية مثل التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستتمارات الانتاجية وتشجيع الترقية العقارية و انشاء سوق مالي

[75] كربالي بغداد .مرجع سابق ص 7- 14

- ان هدف الجزائر من تطبيق هذه الاصلاحات من خلال تصحيح برامج التصحيح الهيكلي هي احداث تحولات جدرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معنية ترمي هذه السياسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ان برنامج التثبيت الاقتصادي للذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22ماي 1995 كان مشروطا كتابيا تميزت سيرورة الاصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل بصورة عامة في تحقيق معدل النمو 39% 4 % 4.5% خلال السنوات .1995. 1996. 1997 على التوالي و تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من احمالي الانتاج الخام سنة 1996 و 3%في سنة 1997 مع تحقيق العجز يقدر ب 1.4%في سنة 1995يمكن ان نرجع السبب ذلك الى ارتفاع النسبي في ارتفاع اسعار البترول ة التوقف في تموين المؤسسات الاقتصادية بالمواد الاولية و التجهيزات من السوق الخارجية [76]

ان انخافض معدل التضخم من 2.13% 1.87% 7% خلال 1996 - 1997 هذا انخفاض راجع للتعديلات التي مست اسعار السلع المدعومة و انخفاض قيمة العملة الوطنية ارتفاع الايرادات من 27.68%الى 33%والى 34% من الناتج المحلي الاجمالي سنوات 1993-1996-1997 اما النفقات العامة فحققت النسب التالية 3.36%. 29% .31%خلال السنوات 1995 1996 1997 على التوالي

تقليص المديونية نتيجة اعادة الجدولة بعض ديونها حيث انخفضت نسبة خدمة الدين الى السلع والخدمات من 82% في سنة1993 الى 24%في 1997ولى التذكير في سنة 1995 كان اجمالي الدين الخارجي 31573مليون دولار و33561مليون دولار في سنة 1996 31222مليون دولار في سنة 1997 . 30473 من سنة 1998 للعلم فاهم النتائج عملية الاصلاح القتصادي قد حققت المعدلات مرتفعة نوعا ما على ضوء الاهدف مسيطرة اي تحقيق الاقتصادي الكلي ولكن بدرجة نسبية .

ثانيا: الوضعية الاقتصادية للعوائد النفطية بعد 1998

بعد النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية و النقدية علي المستوى الكلي و تحقيق الاستقرار سياسي امني في نهاية التسعينياتوبداية الالفينيات الى حد ما دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001الاقرار بان الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات ايجبية من بينها ارتفاع الناتج الاجمالي الخام بمعدل 45% في سنتين 1998 1999ال 6.2 في2000 فدراسات تدل على ارتفاع

[76] كربالي بغداد .مرجع سابق ص 14

نسبة الصادرات الاجمالية 10.8% في منتصف سنة 2000وانخفضت الى 9.46 في نفي الفترة يسنة 2001 ان هذا الارتفاع ناتج من تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتثادية منها الرتفاع اسعار البترول [77] وصادرات الغاز الطبيعي ب60مليار دولار مكعب وقيمة الصادرات المحروقات (الغاز الطبيعي)في السنة 2000الى 10.6مليار دولار اي ما يمثل 95%من مجموع الايرادات بالعملة الصعبة تشكل نسبة الصادرات خارج المحروقات ممثلة في المنتوجات الزراعية والفوسفات والمنتجات التحويلية 2.7%في لمنتصف الاول من السنة 2001ارتفعت القيمة الواردة في هذه الفترة الى 16 %عن نفس الفترة سنة 2000حيت تتصدر المعدات الصناعية القائمة الواردات ب33%ويليه المواد الغدائية 25.8%من المجموع الكلي للواردات ان ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات في منتصف الاول من سنة 2001ادى الى انخفاض في الميزان التجاري ب24 %عن منتصف الاول سنة 2000ان ارتفاع احتياطي من العملات الصعبة من 6مليار دولار سنة 2000الى 12مليار دولار في نهاية 2001حيث لم تحققه الثمانينات والسبعينات في تغطية الواردات لمدة اكثر من سنة انخفضت مديونية الجزائر ب10% في سنة 2001عن سنة 2000اي من 25مليار دولار الى 22.5مليار دولار اما انخفضت التضخم 1%في سنة 2001وقد استطاعت الجزائر بفضل المداخل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصاية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي الاجتماعي كارقام الاحيائية و ندكر منها

1. ارتفاع الناتج المحلي الخام (PNB)من 69.5مليار دولار سنة 2003الى 81.5مليار دولار سنة 2004تم الى 97.6مليار دولار سنة 2005نمو تقترب بمن 5.2في سنة 2005 وهي نفس النسبة تقريب في سنة 2004 ارتفاع مؤشر داخل الفرد من 2060دولار سنة 2003الى 2519دولار سنة 2004 تم ارتفاع الى اعلى مستةى له 2967دولالا للفرد سنة 2005التحكمفي معدلات التضخم من 2.6%سنة2003الى 3.6%سنة 2004ثم 1.6%سنة 2005بلغ النمو الاقتصادي 3%خلال سنة 2010غير ان هذا النمو يبقى هشا لانه مرتبط بقدر كبير بالحروقات وقد بلغ النمو خارج المحروقات 6.3%خلال نفس السنة وقد سجل هذا النمو اساس بفضل قطاع البناء والاشغال العمومية والسكن 10%وخدمات 9%اما القطاع الصناعي الذي يعد قطاعا اساسيا لتحقيق النمو المستدام فان اسهامه في الانتاج المحلي الخاص يعتبر هامشيا لان نسبة النمو لم تتجاوز 1%في سنة 2008اما القطاع الزراعي فقد ارتفع معدل النمو من 1.9%سنة 2005الى 5%سنة 2007ثم 8.5سنة2010كنتيجة استراتجية

[77] نوي نبيلة "استراتجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لدوائر النفط في ظل ظوابط حكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة "مذكرة مجستار .كلية العلوم الاقاصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف –جزائر 2012ص94

التنمية الريفية التي تم الطلاقها في 2006 (تجديد الريفي) وفي سنة 2008(تجدلد الاقتصاد الزراعي) ويعرف تجديد اقتصاد زراعي 2009-2013باعتباره خطة وطنية للتنمية المستدامة للفلاحة الى تعزيز الامدن الغدائي للبلاد معدل تضخم بلغ3.6%سنة 2004الى 5.7سنة 2009بسبب اسعار المواد الغدائية واسعار المواد المستوردة نتيجة ارتفاع اسعار على المستوى العالمي.[78]

ثم انخفض الى 3.9%سنة[79]2010ثم رجع الارتفاع حيث بلغت نسبة التضخم في الجزائر 8.9%سنة 2012مقابل 4.5%في2011وقد ارتفعت الاسعار عند الاستهلاك ب 9% منما زاد من نسبة التضخم ستة 2012لتبلغ 8.9%خسب الديوان الذي تم ذلك ارتفاع اسعار المواد الفلاحية الطازجة ب21%في هذا الشان يرى خبير اقتصادي "كمال خفاش"ان سنة 2012شهدت ارتفاعا في المواد الغدائية ذاك الاستهلاك الواسع مديفا ان ارتفاع نسبة التضخم تعود ايضا الى الزيادة في الاجور متوقعا انخفاضها خلال سنة 2013

المطلب الثاني: اثر عوائد النفطية على التنمية البشرية في الجزائر

تعتبر الجزائر التنمية البشرية الهدف الاساسي لعملية التنمية وقد ادى برنامج الامم المتحدة الانمائي دورها في تبني هدا المفهوم من خلال التقارير التنمية البشرية التي صدرت مند 1990كما اكد اعلان الامم المتحدة الالفية والذي تحت عنوان (الثروة الحقيقية للأمم مساق الى التنمية البشرية)اعلنت منضمة الامم المتحدة يوم الخميس تقرير التنمية البشرية سنة2012 بلدان في العالم دار التنمية البشرية عالية في ضوء تغيرات الذي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين الرفاهية الاقتصادية للمواطنين حيث عرفت تطور نسبة 53%خلال الفترة الممتدة 1980الى2010 وان التطور الذي حققته في مؤشر التنمية البشرية مهم جدا وانها تحتل مرتبة 94 عالميا ضمن الدول التي حققت اسرع تقدم في المجال التنمية البشرية من حيث المؤشر المفضل للتنمية البشرية خلال فترة 1990-2012بعد كل من السعودية التي جاءت في المرتبة الخامسة وتونس السابعة والمغرب المرتبة العاشرة حيث احتلت المرتبة الخامسة عالميا ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية سنة 2013 الذي اصدره برنامج الامم المتحدة الالمانية في نيويورك اضافة الى سبع دول عربية في نفس المجموعة هي البحرين

[78] [78] نوي نبيلة ، المرجع السابق . ص 95

[79] عبد المجيد عثماني "اثر عوائد النفطية على تنمية المستدامة في الجزائر "مذكرة ماجستر .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية تجارية جامعة ورقلة جزائر 2013- ص36

والكويت والسعودية وليبيا عمان و لبنان وتونس .وحلت ست دول اخرى في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة وهي اليمن و وجيبوتي و السودان .

مؤشر التنمية البشرية :

مؤشر التنمية البشرية(HDI) هو مؤشر ابتكرته هيئة الامم المتحدة يسير الى مستوى رفاهية الشعوب في العالم وتصدر له تقرير سنويا مند سنة1990وما يقوم برنامج التطور الامم المتحدة(undp)بفرض تنملة الدول وتحسين اوضاع المواطنين في الدول المتخلفة .

يتعلق مؤشر التنمية الانسان بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والامية ومستوى المعيشي في مختلف انحاء العالم[80]

[80] وناس يحيا "الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر "مذكرة دكتورة .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة تلمسان – 2007ص51

الشكل رقم 07 يوضح تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر 1990-2012

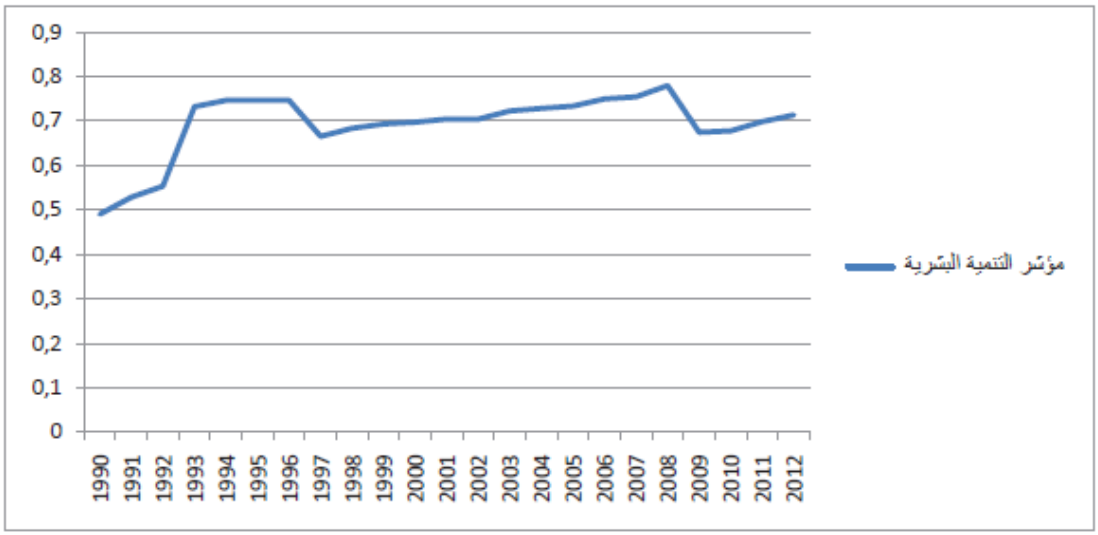

المصدر: مخفي امينة اثر انظمة استغلال النفط على الصادرات " حالة الجزائر مذكرة دكتوراه-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ص 88 -"

نلاحظ من خلال الشكل رقم(07)و ملحق رقم (01) ص 109 تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر وان هذا المؤشر يعرف تطور مطرد على مدى20سنة حيث انتقل من 0.490سنة 1990الى 0.704 سنة1994 والى 0.713سنة 2012حيث يعود انخفاض المؤشر في فترة التسعينات الى الضروف المالية و الاقتصادية والاجتماعية التي سادة الجزائر والتي انعكست سلبا على مدار التنمية بصفة عامة ولكن بفضل المجهودات التي بدلت من خلال تطبيق بعض الاجراءات خاصة مع حلول الالفية الجديدة ضمن برامج الانعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو وانجاز الاستثمارات في مجالات الصحة و التعليم والسكن وغيره من القطاعات بدا يعرف مؤشر دليل التنمية البشرية بتحسن سنة تلوى اخرى حيث انتقل من 0.647سنة 1995الى0.697سنة1999 والى 0.713سنة2012مما سمح للجزائر بان تحرز على ترتيب 94عالميا وبالتالي انتقالها من فئة التنمية البشرية المتوسطة سنة2009الى فئة التنمية البشرية المرتفعة وانخفاض في سنة 2009وذلك بسبب الازمة النفطية سنة 2008.

❖ **المطلب الثالث** :اثر العوائد النفطية على البيئة في الجزائر

تعتبر الاثار البيئة امرا جوهريا في الصناعة النفطية فلكل مرحلة من مراحل العملية مخاطرها على البيئة والصحة العامة اذ تتاثر انماط البيئية "الارض الهوء "من خلال عمليات الاستخراج والتنقيب وتكرير كما ان التسربات النفطية دور كبير في تلوث البيئة و نظرا للمشكلات البيئة التي تسببها الصناعة النفطية عمدت السلطات الى استخدام جزء من عوائد النفط في حماية البيئة عمدت السلطات العامة المخططات البيئة المركزية التمويلية لم ينطبق نظام التخطط البيئي المركزي في الجزائر لاحداث النظر للموفق السياسي المناوء للموازنة بين التنمية والبيئة الذي تكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع المخطط الوطني بضرورة الاهتمام بالبيئة وتاتي ذلك من خلال تطبيق الاسلوب التخطط المركزي والشمولي لحماية وبذلك ثم اعتماد اولا على المخطط الوطني للاعمال البيئة 1996(اولا)ويليه المخطط الوطني من اجل البيئة و التنمية المستدامة جوان 2010(ثانيا)[81]

اولا: المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة (pnae)1996

1. اهدافه تضمن جملة من الاهداف والتوجهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئة الاساسية والكشف عنها و تحديد الاسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث واعتماد نظام الاولوية لمعالجته وترتيبا على هذه التوجهات شرع في استكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة بإحداث منتقبات البيئة على مستوى كل ولاية وتم تعزيز سلطاتها الادارية والقضائية .

2. استراتجية ولفرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للإعمال من اجل البيئة حدد البرنامج الوطني للنشطات البيئة مرحلتين اساسيتين عرفت المرحلة الاولى بمرحلة "الحصيلة" و" ألتشخيص و التي انطلقت سنة 1997و تم انجاز التشخيص المتعلق بها و تكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء وغطت مجموعة من الموضوعات منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة وموضوع الصحة والبيئة و كموضوع التلوث يتاتدفقات السائية والنفايات وموضوع التلوث الجوي و الاضرار السمعية وموضوع حالة الموارد المائية و موضوع تدهور التربة والغابات والشعوب و التصحر البيولوجي وتسييد المناطق الساحلية وموضوع التراث الاثري و التاريخي وعرفت المرحلة الثانية بتحديد الاستراتجية الوطنية للبيئة التي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1990وتم انجازها باللجوء الى الخبرة الدولية وانتهت بتقرير حول حالة البيئة

[81] طلال الباب "قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث "الطبعة الاولى–لبتان – 1981ص 83

سنة1998والذي اصبح موضوع تحديث كل سنة وبعد انتهاء من مرحلة تشخيص والدراسة وتحديد الاولويات ثم اعتماد المخطط الوطني من اجت اعمال البيئة والتنمية المستدامة سنة 2001لادخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة [82]

ثانيا :المخطط الوطني من اجل اعمال البيئة والتنمية المستدامة (pndd)2001

1) اهدافه :حدد المخطط الوطني مجموعة من الاهداف دات اولوية على الامد القصير جد ينصفها الى صفين يشمل الصف الاول منها الاعمال التي تستهدف لتحسين التصرف في البيئة والتعزيز المؤسسي و يشمل الصف الثاني القيام بإعمال نموذجية مواكبة ذات قيمة البيانية العالية

لقد اعتمد المخطط الوطني في وضع السياسة الوطنية لحماية[83] البيئة بطريقة تدريجية من خلال اعتماد المخطط العشري (2001-2010)فقد اتسمت التوجيهات التي وجدت ضمن المخطط 2001بالطابع العملية اذ انه عند النص على اي هدف استراتيجي يسعى المخطط الى تحقيقه كحالة النص على ترقية الصحة ونوعية الحيات مثلا يتم عرض النتائج المنتصر لهذا الهدف على امد طوبل وتوضع تدابير المؤسسة والموافقة الملائمة لتحقيق النتائج ويحدد لها الغلاف المالي الخاص وبالحوازة مع الاهداف البيئة الاستراتجية الطويلة المدى نص المخطط الاهداف قصيرة متوسطة المدى من خلال مخطط الاعمال ذات الاولوية (2001-2004)وقد تحددت هذه الاهداف في تحسين تزويد المواطنين بمياه الشرب وتحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير وتسييد النفايات الصلبة والمنزلية والخاصة.محاربة التلوث الصناعي ...الخ وسعيا لتحقيق هذه الاهداف نص المخطط القصير المدى على جملة من التدابير المؤسسة والتدابير المواكبة لكل هدف وحجم الاستثمارات المرصودة لتحقيق هذه الاهداف والنتائج المنتظرة والمؤشرات ومصدر تمويل جميع هذه العمليات.

2) استراتجية : المستدامة مثل مبدا المحافظة على التنوع البيولوجي ومبدآ عدم تدهور الموارد الطبيعية ومبدآ الاستبدال ومبدآ الادماج ومبدا النشاط الوقائي ومبدا احياطومبدا الملوث الدافع وكدالك من خلال النص على مجموعة من الاليات التي تامن تحقيق الموازنة بين البيئة والتنمية مثل دراسة مدى التاثير على البيئة وموجز التاثير على البيئة وتوسيع الرقابة الشعبية من خلال جمعيات حق ادعاء

[82] محمد شفيق "دراسات في تنمية الاقاصادية " المكتب الجامعي حديث مجلة مصر ص16

[83] حسن عبد المجيد .اجمد رشوان التنمية اجتماعيا .تقافيا .سياسيا .اداريا مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية – مصر- 2009ص73

ومقضاة اي مشروع يحدث التلوث وعلى الرغم من الاقرار التشريعي لمفهوم التنمية المستدامة يشكك الفقه في قيمة القانونية الفعلية لان مطلب الموازنة بين المتطلبات الاجيال الحاضرة والمستقبلية التابع ضمن هذا المفهوم يعد مجرد فكرة نضرية يصعب تجسيدها ولذلك يوجهها القضاء او الادارة صعوبة في معاقبة المخالفين لمبادء او الغاء المشاريع الاستتمرات الوطنية المبرى التي قد تخالف احد المبادء التي تشكل التنمية المستدامة هذه الصعوبة في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة كرسها فانون 03-10 الصادرة بتاريخ 2007 من خلال تأصيله لمنافد قانونية لتهرب من تطبيق بعض المبادء المرتبطة بتجسيد التنمية المستدامة للنص مثلا في تطبيق مبدا النشاط الوقائي ومبدا احتياط المنشات المصفة مورعات التكلفة اقتصادية المقبولة يقتضي عرض المؤشرات السياسية القانونية لتطبيق توجيهات المخطط الوطني تقديم تقييم موضوع النتائج البيئئ المركزي الا انه يتعذر القيام بذالك نضرا لتحول العميق الذي تشهده سياسة البيئة في الجزائر ولهذا يبقى تقييمها ممكننا بعد مرور المدة الزمنية المخصصة لتنفيد التوجهات الطويلة الامد او المتوسطة او القصيرة الامد.

❖ **المبحث الثالث:** دراسة التحليلية للجباية البترولية على التنمية المستدامة في الجزائر

ان ميزانية الدول دور فعال في تنفيذ مخططات التنمية لابد من لهذه الميزانية من مصادر التمويل وتتمثل هذه المصادر اساسا في ارادات الجباية البترولية التي تعد اهم مصادر التمويل الميزانية العامة

ان للواقع متبع الذي تعيشه الجزائر نلاح ضان الجباية البترولية تواجه عدة تحديات ستكون عائق في الاستعمال عوائد مت يشكل مثلا في التخفيض من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

وعليه وضعت الجزائر اليات مؤسسة وقانونية ومالية وداخلية ضمان ادماج البيئة والتنمية في عملية اتخاد القرار [84]

[84] مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات ولبسات وموظوعات دار وائل للنشر وتوزيع طبعة الاولى –الاردن 2007ص135

❖ **المطلب الاول :دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية**

اولا تمويل برامج التنمية الاقتصادية من ميزانية الدولة وتأطيرها في القوانين المالية

تعتمد الجزائر على ميزانية العامة لتنفيد سياستها وبرامجها الاقتصادية قصد تحقيق توازناتها المالية الاقتصادية و المالية غير ان ما يلاحظ من خلال النظام الميزاني الجزائري هو ان العديد من هذه السياسات ان لم نقل جلها اصبحت تنقد عن طريق حسابات التخصص .

1. الميزانية العامة وخصائصها [85]

تشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات و النفقات المحددة سنويا بمعنى اخر ان الميزانية هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها اعباء الدولة و ايراداتها وذلك من اجل تحقيق السياسة التي تهدف الى تحقيقها .

وعرفتها المادة رقم 6 من القانون 17-84 الصادرة بتاريخ 1984/07/07 الميزانية العامة للدولة بانها تشكل الايرادات والنفقات المحددة سنويا بموجب قانون المالية وفق الاحكام التشريعية والتنضيمية المعمول بها

ان المبادئ الموازنة العامة في الجزائر هي نفسها المبادئ المعمول بها عالميا و المتمثلة في مبدا السنوية . مبدا الوحدة . مبدا العمومية الى ان هناك انشاء في ما يخص مبدا العمومية اذا اقرت المادة08من القانون 84-17 بامكانية تخصيص بعض انفقات وتكسي هذه الحالات الاشكال التالية ..

- الميزانية الملحقة
- الحسابات الخاصة للخزينة
- او الاجراءات الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسرى على الاموال المخصصة للمساهمات او الاستعادة الاعتمادات

✓ **مكونات الميزانية العامة:** تتشكل ميزانية العامة من انفقات وارادات تكون خحددة سنويا بصفة

✓ نهائية

[85] قانون رقم 17-84المؤرخ في7.7. 1984المتعلق بقاوانين المالية الجديد رسمية العدد 28الصادرت عن 10. 07. 1984

1. ايرادات العامة[86] : حدد القانون 84- الصادرة بتاريخ 1984/07/07 17موارد الميزانية العامة في ما يلي

- **الايرادات** ذات طابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات
- المداخل الاملاك التابعة للدولة
- التكاليف المدفوعة لقاء خدمات المؤدات واتوي
- الاموال المخصصة للمساهمات وهبات والهديا
- التسديد براس المال والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة للميزانية العامة وهذه الفوائد المترتبة عنها
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافضة الاسهم التي تشحنها الدولة

2. **النفقات العامة للدولة:** حددت المادة 23من القانون 17- الصادرة بتاريخ 1984/07/07 84النفقات العامة للدولة مايلي ..

- نفقات التسيير التسيير تلك النفقات الموجهة لامدادها كل الدولة بما تحتاجه من اموال حتى تتمكن من المرافق العامة الادارية وما ذتك اجور الموظفين مصاريف الصيانة البنايات الحكومية المعدات المكاتب وتوزع حسب الدوائر الوازنة في الميوانية للدولة وتجمع النفقات الى اربع ابواب[87]هي
  - اعياد العمومية والنفقات المحسومة من الايرادات
  - النفقات الخاصة بوسائل المصالح
  - التدخلات العمومية

✓ نفقات التجهيز يقصد بها الاموال التى تخصصها الدولة للقيام بمشاريع استثمارية تدخل في اطار برنامج الحكومة وسياسا حيث تهدف هذه النفقات الى زيادة حجم الانتاج الوطني وحسب المادة 35 من القانون الناظم لقانون المالية جمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة ووفقا للمخطط الانمائي السنوي لتغطية نفقات الاشمال الواقعة على عابق الدولة في ثلاث ابواب

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة
- اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- النفقات الرأسمالية الاخرى

[86] محمد الصغير بلعي .يسرى ابو علاء .المالية العامة دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة- جزائر 2003ص50

[87] وفقا للمادة 24 من القانون 84-17 مرجع السابق

وتفتح هذه الاعتمادات الموجهة لتغطية النفقات الاستمارية (نفقات ميزانية التجهيز)التي تعتمدها الدولة سنويا وهي تمثل مساهمة الميزانية العامة في التراكم

ثانيا :مساهمة الجبائية البترولية في ميزانية التجهيز

ان ميزانية التجهيز تعتبر الممول الرئيسي لحسابات التخصيص الخاصة ببرامج التنمية رغم ان المادة 56 من القانون 84-17 بتاريخ 1984/07/07 تنص على ان تمويل الحسابات بموارد خاصة بها ولا تدخل الاعتمادات الميزانية العامة الا بصفة ثانوية او مكملة حسب ما يحدده قانون المالية ولكن من الانشاء اخدت به الجزائر واصبحت تمول حسابات التخصيص من ميزانية العامة للدولة ولدراسة مدي مساهمة الجباية البترولية من خلال ارادتها في كل من ميزانية السير والتجهيز لابد ان ندرس تطور النفقات التي تغطيها هذه الايرادات والتي تتمثل في نفقات السير و نفقات التجهيز

1. تطور النفقات العامة :

تميزت السياسة الاتفاقية في الجزائر خلال السنوات الاخيرة يتصاعد معدل انفاق العام حيث يرتبط نحو هذا الاخير وتصاعد معدلات ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر خلال سيطرتها على برامج التنمية الاقتصادية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني وكذلك التطورات الاجتماعية وما صاحبها من زيادة في الاجور والتحويلات الاجتماعية قصد امتصاص غضب الشعب و محاولة البقاء بعيدا عن التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية

ثالثا :تمويل صندوق ضبط الايرادات

ان ضعف الايرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في ارادات الجباية البترولية بسبب تطلبات اسعار النفط وتطبق الجزائر برامج استمارات عمومية ضخمة تحتاج الى اموال كبيرة ادى بالجزائر الى انشاء صندوق ضبط الايرادات سنة 2000[88].

[88] وفقا للمادة 10من القانون رقم 2000-02المؤرخ في27-7-2000المتضمن قانون المالية التكميلي لسنت 2000الجريدة الرسمية العدد 37المؤرخ في 28-07-2000

1. **انشاء صندوق ضبط للايرادات** :من المعلوم ان تاريخ انشاء صندوق ضبط الايرادات في الجزائر يرجع الى سنة 2000حيث سجلت الجزائر فةائض مالية معتبرة خلال نفس السنة نتيجة ارتفاع الاسعار النفط الى مستويات قياسية مقارنة باسعار النفط خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين فالدوافع الداخلية لانشاء هذا الصندوق هو معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي القوي بقطاع المحروقات الذي يضهر تاشيره على اقتصاد وفقا لثلات مستويات [89]

1) تاثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي
2) تاثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات
3) تاثير قطاع المحروقات عاى الموازنة العامة للدولة

واما المبررات ..

- ✓ تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية
- ✓ رواج فكرة صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية
- ➢ اليات تفعيل الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية :

ان ترقية الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية تؤدي الى تعظيم الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة و النمو الاقتصادي المستدام وان كان من دوافع ذلك فان اهمها يتمثل فيما يلي [90]:

- متطلبات النمو الاقتصادي و محدودية الموارد الطبيعية
- الاعتبارات المرتبطة بتوزيع الثروة النفطية والمساوات بين الاجيال
- تقلب سوق المحروقات
- عدم استقرار سعر الصرف و تدهور القدرة الشرائية للدولار
- البحث عن الرفع من القدرة الجباية العادية في ميزانية الدولة
- البحث عن سلامة البيئة ومكافحة التلوث في ايطار الاقتصاد الاخضر

[89] بوقليع نبيل لعاطف عبد القادر –فعلية صندوق ظبط للموارد كاداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر –مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي كلية العلوم اقتصادية وعلوم السير دار الهدى للطباعة والنشر –سطيق 2008–796

[90] ولعي بوعلام النظام الظريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزئر مذكر كتوراة كلية العلوم اقتصادية وعلوم السير جامعة سطيف 2012–ص286

لذلك فان تبني استراتجية واقعية لاستغلال مداخيل الجبائية البترولية لن تكون الا من خلال سوء في ترقية الكفاءة الاستخدامية لها من خلال المجموعة من السياسات و الاليات و البرامج التي تهدف الى تنويع مصادر الدخل الوطني و تخفيف الاعتماد على النفط

تعريف صندوق ضبط الايرادات هو صندوق ينتمي الى حسابات خاصة للخزينة وبالضبط الى الحسابات التخصيص الخاصة ورقمه 302-103وهو مستقلة على الموازنة العامة للدولة

- **تسيير الصندوق:** ان الوزارة المالية هي المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية التكميلي على ان وزير المالية هو الامر الرئيسي لهذا صندوق .

مصادر تمويل الصندوق ضبط الايرادات:

ان مصادر تمويل الصندوق هو فائق الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الاخيرة لتقديرات قانون المالية باضافة الى الايرادات المتعلقة بتسيير الصندوق [91]

- وفد اضاف قانون المالية سنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط المدينية لتكون مصدر اخر لتمويل الصندوق مع العلم ان هذا التعديل مع مشروع الحكومة في تنفيد سياسة دفع مسبق المديونية العمومية الخارجية .

[91] وفقا للمادة 66 من القانون رقم 03-22-المؤرخ في 28-12-2003متضمن قانون المالية لسنة 2004جريدة الرسمية في29-12-03

- الجدول رقم (03) حصة الصندوق ضبط الايرادات من الجباية البتولية من سنة2000الى 2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
الموارد: رصيد12/31	-	232.14	171.53	27.53	320.89	712.69	1842.69	2931.05	3215.53	4280.07	4316.47	4842.84	5381.70	5633.43
فائض قيمة الجباية البترولية	453.24	123.86	26.50	448.91	623.50	1368.84	1798.00	1738.84	2288.16	400.68	1318.31	2300.32	2534.99	2036.00
- تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموارد	453.24	356.00	198.03	476.89	944.39	2090.53	3640.69	4669.89	5503.69	4680.75	5634.78	7143.16	7916.69	7669.43
الاستخدامات: سداد الدين العمومي	221.10	184.47	170.06	156.00	222.70	247.84	618.11	314.46	465.44	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة							91.53	531.95	758.18	364.28	791.94	1761.46	2283.26	-
سداد ت بنك الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	607.96	-	-	-	-	-	-
مجموع الاستخدامات	221.10	184.47	170.06	156.00	222.70	247.84	709.64	1454.36	1223.62	364.28	791.94	1761.46	2283.26	-
الرصيد النهائي	232.14	171.53	27.97	320.89	721.69	1842.69	2931.04	3215.53	4280.07	4316.47	4842.84	5381.70	5633.43	-

STERE REDES Source:direction du reseil des information ,NI NI Finances,2013

IMF,IMF country report N"13.47.2013

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 ان الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق[92] ضبط الايرادات حيث بلغت قيمة مساهمتها مند انشاء الصندوق مبلغ قدره ب17460.16مليار دينار جزائري ونلاحظ ان اول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة انشاءه بلغت

[92] وفقا للمادة 10من القانون رقم2000مرجع السابق

453.24مليار دينار جزائري ثم عرف انخفاض كبير سنة 2002بلغ 26.50مليار دينارجزائري وهذا السبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية وهذا الارتباط فائظ الجباية بالاسعار والسعر المرجعي لاعداد ميزانية الدولة ثم ارتفعت مساهمة الجباية البترولية سنة2003و2004مبلغ 448.91و629.350 على التوالي الى ان وصل تمويل هذه الجباية البترولية مند انشاء هذا الصندوق من الرغم رفع السعر المرجعي لاعداد الميزانية الى 37دولار للبرميل

وقد انخفض فائض الجباية البترولية بصورة حادة سنة 2009الى 400.88مليار دج بسبب انخفاض اسعار النفط الى اسعار قياسية وهذا بسبب الازمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي وخاصة الدول دات الاستهلاك الكبير للنفط بعد ذالك عاود الارتفاع سنة2001و2011 حيث بلغت مساهمة الفائض مبلغي 1318.31و2300.32مليار دج على التوالي وارتفع الى 2534.99سنة 2012ويتوقع ان يصل الى 2013

دور صندوق ضبط الايرادات :

لقد لعب صندوق الايرادات دور هاما في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تحقيق الاهداف المحددة له سلفا و المتمثلة في التمويل عجز الميزانية خزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاشهار العمومي وكذلك ارتفاع الانفاق الجاري او انخفاض حصيلة الايرادات العامة على مستوى المقدر ضمن قانون المالية مع الاحتفاظ برصيد ادنى للصندوق لا يقل عن 740مليار دج الاضافة الى تخفيض حجم المديونية من صندوق ضبط الايرادات بفترتين شهد فيها تطورات مهمة و ادوار مختلفة .

- الفترة 2000-2005في هذه الفترة اقتصرت دور صندوق ضبط الايرادات فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازني رغم ان الهدف الرئيسي من انشاءه تمويل عجز الميزانية العامة وقد ادى ارتفاع اسعار البترول الى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة تم تحويلها الى الصندوق وقد ساهم بتسديد قيمته1200مليار دينار جزائري من الديون في الفترة ما بين 2000 و2005 الفترة 2006-2013 تميزت بادخال تعديلات على دور الصندوق لتصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740مليار دج وتخفيض المديونية حيث شرعت حكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز المتزايد من سنة الى اخرى

نتيجة لمبالغ الضخمة[93] المرسودة الضخمة المرصودة لبرامج التنمية الاقتصادية باضافة الى استمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة المديونية العمومية الخارجية التي صرع فيها من سنة 2004 علما انه اتفقت عمليات تسديد الذين العمومي من عام 2009وقد ساهم الصندوق ضبط الايرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية حيث قدرت سنة 2006 ب 91.53مليار دج ارتفعت 513.95مليار دج سنة 2007 وصل الارتفاع الى ان بلغت 2283.26مليار دج ستة 2012

- ومما سبق يمكن القول ان الصندوق ضبط الايرادات قد ساهم بصورة فعالة في الحد من العجز الموازنة العامة خلال (2000-2013)وبتالي سهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية علما ان مساهمة الصندوق تمت لطريقين[94]:

1. طريقة غير مباشرة : تشمل الفترة 2000-2005حيث ادى استخدام الذين العام داخلية في تمويل العجز الميزاني في ارتفاع حجم الدين الداخلي وهنا يظهر دور الصندوق من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها احد الاهداف المحددة له وبتالي ساهم الصندوق بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الميزانية مع الحفاض على معدلات تضخم منخفضة
2. طريقة المباشرة :تشمل الفترة 2006-2013 عن طريق مساهمته المباشرة في تميل عجز الموازنة العامة ابتداءا من 2006الى حد الان .

❖ **المطلب الثاني: تحديات الجباية البترولية في الجزائر**

ان الواقع المتبع الذي تعيشه الجزائر نلاحظ ان الجباية البترولية تواجه عدة تحديات ستكون عائق في استعمال عوائدها بشكل تمثل في تخفيف من الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام هنا سنتطرق الى اهم التحديات.

[93] وفقا للمادة 10من القانون رقم2000مرجع السابق

[94]رضوان سليم ."السامية الاقتصادية و افاق التنمية في الجزائر "اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف 2010ص209

اولا الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية :

لقد عمدت الجزائر الى استغلال فائض الجبائية البترولية على عدة مستويات و المتمثلة في [95]

2. تطبيق برامج التنمية الاقتصادية لانعاش الاقتصاد الوطني :لقد طبقت الجزائر ابتداءا من سنة 2000ثلاثة برامج استتمارية عمومية قصد تحفيز الاقتصاد الوطني وتنويعه بما يخفض من التبعية الى القطاع النفطي وهي نظرية كنزية تعتمد على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الاستثماري و تتمثل في :

- ✓ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004
- ✓ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
- ✓ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014

3. الدفع المسبق للديون الخارجية ..نتيجة لارتفاع المستثمر في اسعار النفط استطاعت الجزائر تعظيم احتياطاتها الدولية من العملات الاجنبية في السنوات الاخيرة وقد قدرت الحكومة الجزائرية سنة 2004ان تستخدم جزء من الاحتياطات في السداد لديون الخارجية بالإضافة الى الديون التي بلغت اجال استحقاقها.

ثانيا :انتشار الفساد و غياب الحكم الراشد في الجزائر

ان التحدي الثاني الذي يواجه الجباية البترولية هو الفساد وغياب الحكم الراشد الذي تعاني منه الجزائر وهذا باعتراف مختلف التقارير الدولية و كذلك تصريحات الشخصيات الوطنية و اتفاق جميع الفئات الشعبية و هذا ما اثر على انجاح مسيرة التنمية وخلق لديها العديد من المشاكل والافات الاجتماعية واساءة لسمعة الجزائر .

[95] زايري بلقاسم "ادارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر "بحوث الاقتصادية مجلة العربية.العدد41مركز الديراسات الوحدة العربية2008-ص24

1) بعض العوامل التي ادت الى انتشار الفساد في الجزائر :

يمكن اجمال اهم العوامل التي ادت الى انتشار ظاهرة الفساد وغياب الحكم الراشد الى العديد من العناصر ولعل العوامل السياسية والقانونية تعد اكثر من تاثير على تفشي ظاهرة و زيادة حدتها في الجزائر من ابرزها [96]

- غلق المجال السياسي و صدمات الانفتاح تاديمقراطي المغشوش ..لقد عاشت الجزائر بعد الاستقلال كما تعرف مرحلتين اساسيتين اتسمت المرحلة الاولى بانغلاق سياسي كبير سمح بتشكل نظام سياسي مغلق مستبد شكلت فيه الشرعية الثورية قاعدته الاساسية ومثل الجيش الممارس الفعلي للسلطة و مصدر رئيسي و المرحلة الثانية الانفتاح التي جاءت بعد احداث 05 اكتوبر 1998ولكن عوض ان يكون بداية نمو الحرية و العدالة والمشاركة الشعبية عرفت الجزائر احداثا كان لها انعكسات سلبية على المستقبل الدولة الجزائرية .

- ازمة الاندماج والتكامل الوطني: لقد افرزت المشهد السياسي الجزائري العديد من الظواهر و المظاهر السلبية التي تحتاج الى ضرورة العمل على دراستها وتحليلها و تحديد اسبابها وياثي في مقدمة هذه المظاهر سيطرة الطابع الجهوي و المناطقي الزبائني سواء في تقلد المسؤوليات او في توزيع المشاريع والثروات اذ ان تركيبة السلطة السياسية الجزائرية تتغير بتغير اسم الرئيسي وجهته التي ينحدر منها وهذا ما اثر على مسيرة التنمية خاصة في المناطق التي تشهد تمثيلا سياسيا ضعيفا .

- ترحل مواسسات اجهزة الدولة وظعف ادءها تعاني كغيرها من العديد من البلدان النامية من ظعف مؤسسانها وعدم فعالية ادائها وهذا ارجع بلاساس الى صيغة السلطة التنفذية على باقي السلطات الاخرى في ظل غياب الدور التشريعي للسلطة التشريعية التي صار المال السياسي العنصر الرئيسي في تشكيل تركيبتها او عدم قيامها بلدور الراقابي المتوسط بها على الحكومة

- ضعف المنضومة القانونية وغياب ارادة سياسية لتطويق الفساد ..ان مكافحة الفساد وتقليل من حدته يتطلب ضرورة وجودة تراسله القانونية الصارمة قادرة على رد الفساد ومعاقبتهم وكذا ارادة سياسية حازخة كفيلة بتطهير البلاد من ارباب الفساد فالقوانين الموجودة لا ترقى الى مستوى

[96] ولعي بوعلام .مرجع السابق ص288

الرهنات التي تواجه الجزائر فعلا قانون 06-01[97]الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته يعاني من ثغرات يجب مراجعتها .

- **ثالثا: غياب الشفافية وضعف الرقابة في استخدام الجباية البترولية**

تعد التقافية في ادارة الجباية البترولية رهنا من انعكسات على المجتمع فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي و التماسك الاجتماعي تعزيز الثقافية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد وصدر الثروات

وتكمن اهمية الشفافية في استخدام الجباية البترولية كونها محرك معهم للنمو الاقتصادي المستدام والذي يساهم في التنمية والحد من الفقر كما تدعم الشفافية في ادارة الجباية البترولية والاستقرار السياسي وتغلب دوار محفز الاستثمار الاجنبي لان ذلك يقدم اشارة الشركات الدولية بان الدولة ملتزمة بقدر اكبر من الشفافية[98] :

وتعتمد الشفافية في ادارة الجباية البترولية على عدة معايير كالنشر المنتظم التي يجب ان تقوم به الحكومة لكافة المدفوعات والايرادات المتعلقة بالنفط وكذلك السماح للجمهور بلاطلاع على الموارث المتعلقة بالجباية البترولية

1. غياب الشفافية يترتب :عن سوء الادارة والفساد العديد من الدلائل التي تكون لها تبعات وخيمة حيث تقوم بعض بالدول منها الجزائر بالتواصل خلال التفاوض على بتود مجحفة مع الشركات النفطية حيث تتخلى المزايا المحتملة على المدى البعيد كما انها لا تقوم بتحصيل الجباية البترولية بصورة فعالة .حتى عندما تصل عائداتها الى الخزينة العمومية فان عادت لا يتم انفاقها باسلوب يفيد عامة الشعب وغالبا ما تخفي الحكومة التفاصيل المتعلقة بالتعقدات في قطاع الحروقات وكذلك عائدات الجباية البترولية بعيدة عن المواطنين وقادت المجتمع المدني

لقد بقيت الدولة المالك الوحيد ثروات باطن الارض والمسير الوحيد للقطاع النفطي الذي اصبح موقع للفساد من خلال التعقيم الشديد على البيانات الفعلية لاحتياطته وعملية انتاجه و تصديره وكذلك بيانات عائدته والمشملة في الجباية البترولية وطريقة استتمارها والتصرف فيها

[97] قانون 06-01 المنعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 2006/02/20 الجديد الرسمية رقم 14 المؤرخة في 207272006

[98] بوقليع نبيل .لعاطف عبد القادر –مرجع سابق ص114

2. ضعف الرقابة على استخدام الجباية البترولية :

تمثل الجباية البترولية مصدرها من ميزانية الدولة او ضعف الرقابة[99]على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على الجباية البترولية يعد مشروع ضبط الميزانية لادات الفعالة لتقييم مدى تقيد الميزانية مع اعطاء المقاربات بين التقديرات و استهلاك الموارد اترشيد اتفاقها غير ان هذا المشروع لم يطرح على المجلس الشعبي الى اربع مرات تخصص السنوات 1978-1979-1980-1981فلم تكن هناك الرقابة لوجه صرف المال العام الا بالنسبة للسنوات المذكورة

في سنة 2011طرح مشروع قانون ضبط الميزانية (ميزانية 2008)للمناقشة امام البرامان ويعد هذا الاجراء الاداث المثلي لممارسة الديمقراطية وتكريس مبادء الحكم الراشد كما يعد فقرة نوعية في اخضاع ميزانية الدولة الى اللرقابة الشعبية الغير ممثلية ومراقبة مدى الكفاءة في تسيير المال العام

واعتمد مشروع قانون ضبط الميزانية على تقرير مجلس المحاسبة الذي اكذ على ضعف كفاءة استخدام الاموال المرسودة سنة2008وذلك من خلال تسجيل العديد من المخالف ذاث طابع الاداري والمالي تم ارتكابها من طرف الامرين بالهدف وفي مقدمتهم الوزراء و المسؤولين تنفد بين وزارات اودعت مرتين فواثير عن نفس المصدر وهناك وزرات تكلفت بمصاريف كبيرة بمناسبة تنضيمها الاجتمعات والندوات ولجات الى اعداد شهدات ادارية لتغطية هذه النفقات دون تقديم مبدرات كافية كما ان هناك وزرات قد منحت المؤسسات تابعة لوصياتها دون ان يتم تقيمها ولا متبعتها ولا مراقبة استعمالها

❖ المطلب الثالث :تحليل ايراداة الجباية البترولية و الايرادات الكلية للميزانية 2000-2013

الميزانية الدولة ضور فعال واساسي في ضمان السير للمصالح العمومية ومن خلالها تقدر النفقات مقارنة بالايرادات السنوية وهذا ما يسهم في تنفيذ مخططات التنموية ولا بد لهذه الميزانية من تمويل وتتمثل هذه المصادر اساس في الايرادات الجباية وتنقسم الى قسمين ايرادات الجباية العادية وايرادات الجباية البترولية

[99] نوي نبيلة –مرجع سابق ص 114

اولا: تحليل ايرادات الجباية مقارنة بالجباية البترولية

تتميز الايرادات العامة في الجزائر بصفة عامة في ان جزء كبير من هذه الايرادات الجباية البترولية التي تعتبر اهم موارد الدولة وسنركز على الفترة 2000-2013التي شهدت تطبيق الجزائر برامج تنمية الاقتصادية ويمكنا توضيح التطورات التي على الايرادات الجباية ونسبة مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية من خلال الجدول الموالي رقم 04

الجدول رقم 04 نسبة ايرادات الجباية العادية والبترولية في ايرادات الجباية الكلية

الوحدة: مليار دينار

السنوات	ايرادات الجباية البترولية	ايرادات الجباية العادية	ايرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية البترولية على الجباية الكلية%	نسبة الجباية البترولية العدية على جباية الكلية
2000	1213.2	349.5	1562.7	%77.4	%22.6
2001	1001.4	398.2	1399.6	%71.55	%28.45
2002	1007.9	482.9	1490.8	%67.61	%32.39
2003	1350.0	524.9	1874.9	%72.01	%27.99
2004	1570.7	580.4	2151.1	%73.02	%26.89
2005	2352.7	640.4	2993.1	%78.61	%21.39
2006	2799.0	720.8	3519.8	%79.53	%20.47
2007	2796.8	766.7	3519.8	%78.49	%21.39
2008	4088.6	965.2	5053.5	%86.25	%13.57
2009	2412.7	1146.6	3559.3	%67.79	%32.21
2010	2905.0	1298.9	4203.0	%69.12	%30.88
2011	3979.7	1448.9	5428.6	%73.01	%26.69
2012	4192.0	1863.0	6055.0	%69.39	%30.76
2013	4399	1972.0	6371.0	%69.05	%30.95

Source:le rapport du la banque D'algérie,année,2003,2007,2011,2012

IMF,IMF country report N"13-47,2013

من خلال الجدول رقم (04) ص 92 نلاحظ ان عوائد البترول تمثل نسبة عالية في اجمالي الايرادات الجباية الكلية حيث بين لنا ان الجباية البترولية فب ارادات الجباية تراوحت مابين 67%و86%خلال الفترة 2000-2013وبالمقابل فان حصيلة الجبائية العادية في ايرادات الجباية الكلية تعد خفيفة حيث تراوحث نسبة مساهمتها ما بين 13.75%و31%خلال نفس الفترة وهذت يدل على ان الاصلاح الضريبي التي قامت به الجزائر للرفع من المردودية الجبائية العادية التي مازلت بعيدة في امكانية احلالها محل الجباية العادية .

نستطيع القول من خلال الجدول ان ايرادات الجباية البترولية في فترة 2000-2013ارتفعت بصورة مضطردة و هذا بسبب انتعاش السوق النفطية و ارتفاع اسعار المحروقات الى مستويات غير مسبوقة وصلت في سنة 2008الى حوالي 4088و هو ما يمثل نسبة 86.25%من ايرادات الجباية الكلية و انخفضت بعدها سنتي 2009و2010بسبب الازمة العالمية الاقتصادية لكنها عاودت الارتفاع سنتي 2012و2013حيث بلغت 4192مليار دج و4399مليار دج على التوالي بنسبة وطت 69%من ايرادات الجباية الكلية و الملاحظ ان الايرادات الجباية العادية رغم ارتفاعها و زيادة مستوياتها مند 2000بلغت 1972 مليار دج سنة 2013 الا مساهماتها في الايرادات الجباية الكلية بتت متواضعة و احسن مساهمة لها كانت سنة 2002 بحوالي 32.39% بينما كانت اسوء مساهمة لها سنة2008ب 13.75من ايرادات الجباية الكلية .

وهذا ماي تضح جليا من خلال الجدول.

ثانيا: حصة ايرادات الجباية البترولية في الايرادات الكلية للميزانية

يمكننا ابراز اهمية الجباية البترولية في الايرادات الكلية للميزانية و نوضح الدور الفعال الذي تلعبه هذه الجباية من خلال مداخلها المحصلة و التي تعتبر مصدرا اساسيا للتمويل من خلال الجدول الموالي لكي يتضح لنا ضخامة هذه الايرادات و نسبة مساهمتها في الميزانية .

جدوت رقم (05)نسبة ايرادات الجباية البترولية في الايرادات الكلية للميزانية من 2000الى2013

السنوات	الايرادات الكلية للميزانية	الايرادات الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية على الايرادات الكلية%
2000	1578.1	1213.2	76.88
2001	1489.9	1001.4	67.21
2002	1603.0	1007.9	62.88
2003	2022.9	1350.0	66.74
2004	2223.2	1570.7	70.65
2005	3076.9	2799.0	76.46
2006	3639.5	2799.8	75.90
2007	3639.5	2796.8	75.84
2008	5190.1	4088.6	78.78
2009	3676.0	2412.7	65.63
2010	4392.8	2905.0	66.13
2011	5703.4	3979.7	69.78
2012	6330.0	4192.0	66.22
2013	6863.0	4399.0	64.1

Source:le rapport de la banque D'algere,année,2003,2007,2011,2012

IMF,IMF country report N"13-47-2013

ان مساهمة ايرادات الجبائية البترولية في اليرادات الكلية للميزانية لم يقل عن 60%خلال الفترة 2000- 2013 وبلغت نسبة مساهمتها في الايرادات على مستوى لها سنة 2008قدرت ب78.78%وكانت اقل نسبة سنة 2002بحوالي 62.86%وعرفت مساهمتها في الايرادات الكلية ارتفاع محسوس بين 2013. 64.1% وهذا يدل على ارتفاع الايردات الاخرى المساهمة في الايرادات الكلية للميزانية و خاصة ايرادات الجباية العادية و هنا نشير الى بقاء الايرادات الدولية رهينة الجباية البترولية وهذا ما يبقى على هشاشة الاقتصاد اما هذا الوضع فالاقتصاد الجزائري اشبه مايكون لفلاح يعتمد في خدمة ارضه على ما توجد به السماء من غيث و بثالي غياب تطور اليات السقي حسب تقلبات الجوية و يده على قلبه

الشكل رقم 08 يمثل تطور نسبة الجباية البترولية على ايرادات الميزانية خلال الفترة 2013/2000

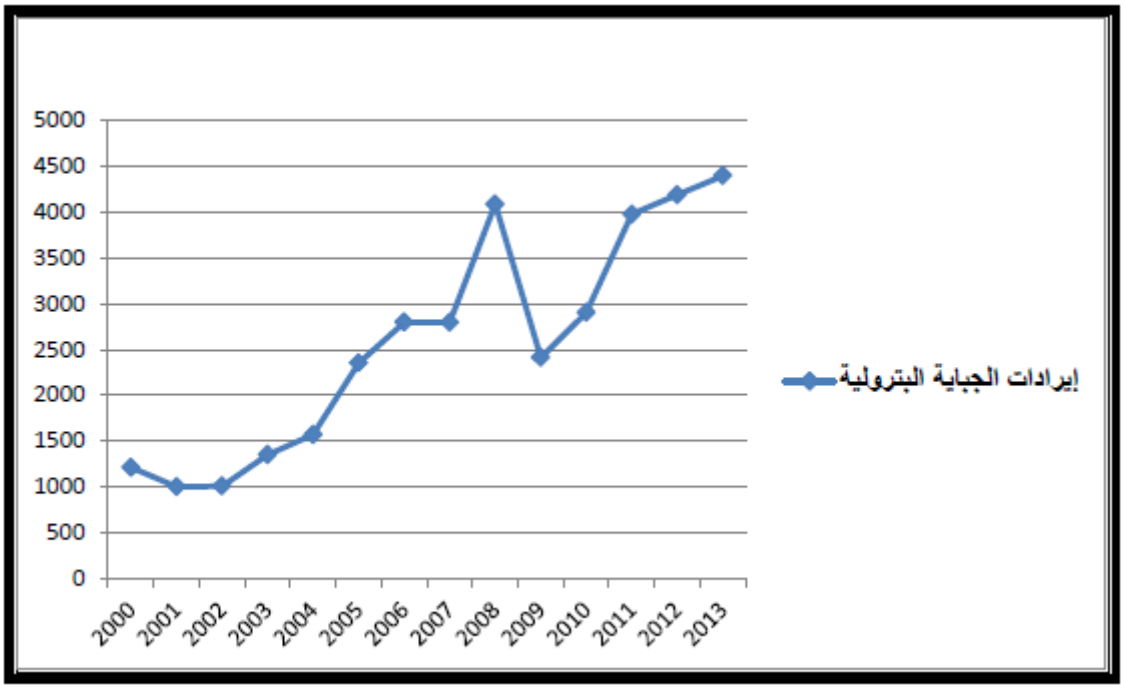

المصدر : عصماني مختار دور الجباية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية ، مذكرة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ص 114

خاتمة

ان الجزائر تملك امكانيات نفطية معتبرة غير ان اهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط الى حجم الاحتياطات التي تمتلكها و كميات الانتاج و مستوى الصادرات رغم ان هذا الجانب ولكن ايضا لخصائصها ومزاياها حيث تتفوق الجزائر على الكثير من الدول المصدرة المنافسة لها ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر مكانها من خلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الاوربية وتغطية جزء كبير من حاجات الولايات المتحدة الامريكية الطاقوية وما من شك فان امكانيات نفطية الجزائرية تعطيها مكانة متميزة بين الدول المصدرة للنفط "اوبك"وادت سياسة التنسيق النسبي بين اعضائها الى المحافضة على التوازن العالمي بين الطلب والعرض كما حولنا في هذا الفصل الايجابة عن الانشغال الاساسي للدراسة عبر مجاولة تقييم وتقدير الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تمويلها لبرامج التنمية التي قامت الجزائر ابتداء من سنة 2000و التي صدرت لهم الجزائر مبالغ مالية ضخمة و راهنت عليها قصد تحقيق التنمية .

كما راينا جليا ان حصة الجباية البترولية في الايرادات العامة مند بداية الاولية الثالثة لم تقل عن 60 وهنا تكمن الاهمية التي تكتسيها الجباية البترولية و مكنتها في الاقتصاد الجزائري كونها الممول الرئيسي للميزانية و تلعب دور كبير في تجهيز الميزانية التي بدورها تساهم في تحقيق ما يسمى بالانعاش الاقتصادي وبعدا تحليلنا للنتائج المحققة في ايطار برامج التنمية تبين لنا ان قطاع المحروقات لا يزال يمثل احد المكونات الاساسية للناتج المحلي الخام وان النمو خارج قطاع المحروقات وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا بقي هشا باعتباره منشطا الى حد كبير بولسطة استثمارات العمومية.

خاتمة عامة

❖ **الخاتمة العامة :**

عالجت الدراسة اشكالية دور السياسة النفطية في تحقيق التنمية المستدامة و قد حاولنا من الوقوف على اهم اوجه ادوار التي تقوم بها ومدى كفائتها في تحقيق النتائج الاقتصادية و التنموية الحقيقية .

السياسة النفطية عنصر اساسي في تصميم ونجاح الاستراتجية التنمية المستدامة خاصة في الدول ذات اقتصادات الاحدية المعتمد علىالربع النفطي في تسيير حاجات الدولة والحكومة و المجتمع ولتحقيق التنمية المستقبلية المستدامة يجب التوفيق بين السياسات النفطية و الاقتصادية على المستوى الكلي و الجزئي في ايطار استراتجية الشاملة تهدف الى تعضيم القيمة المضافة للعوائد النفطية مقارنة بالاستتمارات الموضفة والمقابلة الطلب المحلي على المنتجات النفطية (كميات– النوعيات– واسعار)و تنويع الاقتصاد الوطني و تعجيل النمو المستدام و توسيع وتنمية فرص العمالة و تحسين معيشة المواطنين و تحقيق بيئة ملائمة على مستوى القطر

يجب تصميم استراتجيات السياسات النفطية و التنمية المستدامة في ضوء تحليل شامل لتطوير الاقتصاد العالمي والاتجهات العرض والطلب للنفط

وقد توصلنا من خلال دراستنا الى عدد من النتائج المتعلقة بالجزء النظري و الجزء التطبيقي نذكر منها ما يلي..

❖ **خلاصة الجانب النظري للمذكرة :**

هي في الواقع ليست نتائج باتم المعنى الكلمة وانما تاكيد على بعض المفاهيم والمبادئ ذات صلة بموضوع البحث ونوجزها فيما يلي :

✓ جاء مفهوم التنمية المستدامة ليحقق تفاهم بين الاهداف الاقتصادية والاجتمعية والبيئية فلتنمية المستدامة هي عملية تحرر انساني تشمل تحرير الفرد من القهر و الفقر والاستغلال وتنفيد الحريات

✓ جاء مفهوم السياسة النفطية التي تتبعها جهات معينة سواء كانت منتجة او مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق بحيث نجد لهذا العمل تاثير كبير على عارض السلعة النفطية و تحديد اتجاهها سواء بالزيادة او نقصان او الثبات او الانعدام .

✓ اثبتت مفارقة الوفرة في العديد من الدول الغنية بالمواد الطبيعية خاصة النفط ان الحلقة المفقودة في عملية التنمية المستدامة في عدم الاستخدام الامثل لعوائد النفط

خلاصة الجانب التطبيقي للمذكرة :

ظعف المواد النفطية خلال الفترة (1990-2000)وذلك بسبب الازمة النفطية سنة 1986م والعشرية السود وانخفاض اسعار النقط منها حتم على الجزائر قيام بالاصلاحات

- تاشير المواد النفط ايجابي على الاقتصادية والتنمية في الجزائر خلال الفترة (2000-2011) كما لها اثار سلبية على بعض المجلات تتمثل اهم الاثار الايجابية في ادات عوائد النفط الى رفع معدلات النهو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي اما الاثار السلبية رفع سعر العملة المحلية واسعاف تناسبة الصادرات خارج المحروقات

- ان النمو في الجزائر يتميز بتذبذب وعدم الاستقرار وان عدم الاستقرار وهذا يكاد يكون القاعدة التي يعمل وفقها الاقتصاد الوطني

- ان غياب النمو التنمية المسادامة في القطاعات الانتاجية في الجزائر يجعل اقتصادها عرضة للغزات الاقتصادية حيث ان التقلبات اسعار النفط لها تاثير كبير على الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية

- على ضوء النتائج يمكن القول ان فرضيات الدراسة محققة بنسبة كبيرة نوعا ما

- ✓ صيغة قطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري مما ادى الى تراجع قطاعات الانتاجية الاخرى.
- ✓ غياب الشفافية واليات الرقابة على نشاط قطاع النفط مما تسبب في انتشار الفساد وادى الى هدر الموارد وضعف الكفاءة في توظيفها

❖ اقتراحات الدراسة :

- ظرورة تنمية وترقية قطاع المحرقات و نشاطه الانتاجي الخاص بالصناعة النفطية مع تركيز الجهد في مجال الكشف والتنقيب عن البترول وتحسين ظروف استغلال الابار الموجودة و الابقاء على صيغة الطرف الجزائري على الانتاج والتصدير كما ينبغي الاهتمام اكثر بانتاج مصادر اخرى للطاقة كالطاقة الشمسية والطاقة النووية التوجه الذي يسمح بتعزيز الحفاض على الثروة النفطية النابضة
- لابد من مراقبة النفقات وتحديد الاعتمادات على اساس الاحتياجات الفعلية من خلال اجراء دراسات جدوى دقيقة ومتتابعة ومراقبة انجاز المشاريع و تجنب الافراط في الاعتماد على الميزانيات التكميلية
- يجب ان تعمل السياسة النفطية على استقرار اسعار الصرف بما يساعد على تجنب الاعتماد على القطاع النفطي

❖ افات الدراسة :

في ختام بحث نام لان يفتح هذا الموضوع مجالا اوسع الدراسات مستقلة ومحاور بحدث جديد يمكن ذكر منها ..

- اثر سيطرة القطاع النفطي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول التفطية
- افات الجزائر ومستقبل التنمية المستدامة مابعد النفط
- مبادرة الشفافية في الصناعات الاستراتيجية ودورها في تحسين اداة الفوائض.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول و فهرس الاشكال

الجداول

الرقم	العناوين	الصفحة
01	الفرق في كمية النفط المستخرج والتكلفة	66
02	تطور الايرادات في قطاع المحروقات في الجزائر 2011/2000	88
03	حصة صندوق ضبط الايرادات من الجباية البترولية 2013/2000	104
04	نسبة ايرادات الجباية العادية والبترولية في ايردات الجباية الكلية 2013/2000	111
05	نسبة ايردات الجباية البترولية في ايردات الجباية البترولية في الايرادات الكلية للميزانية 2013/2000	113

فهرس الأشكال:

الرقم	العناوين	الصفحة
01	مراحل التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	21
02	ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة	26
03	تكنولوجية طرق إنتاج النفط	65
04	التطور الاحتياطي للنفط في الجزائر من 1990الى 2012	84
05	تطور الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط 1990 الى 2001	85
06	تطور اسعار النفط خلال 1990 الى 2011	86
07	تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر 1990-2012	96
08	نطور نسبة الجباية البترولية على ايرادات الميزانية 2000-2013	114

الملاحق

الملحق – –تطور مؤشر دليل التنمية في الجزائر–1990–2012

سنوات	تطور مؤشر التنمية البشرية IDH	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	الناتج المحلي الإجمالي للفرد معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي
1990	0,490	65,1	0,470
1991	0,528	65,1	3,011
1992	0,553	65,6	2,870
1993	0,732	67,1	4,870
1994	0,746	67,3	5,570
1995	0,746	68,1	5,618
1996	0.665	68,1	5,618
1997	0,683	68,9	4,460
1998	0,639	69,2	4,792
1999	0,697	69,3	5,063
2000	0,704	69,6	5,308
2001	0,722	69,2	6,000
2002	0,728	69,5	5,760
2003	0,733	71,1	6,107
2004	0,749	71,4	6,603
2005	0,754	71,4	7,062
2006	0,779	71,7	7,230
2007	0,754	71,9	7,740
2008	0,679	72,2	7,920
2009	0,674	72,4	8,120
2010	0,677	72,9	8,320
2011	0,698	73,1	7.658
2012	0,713	73,4	7,418

المصدر:عبد المجيد عثماني ، اثر العوائد النفطية على التنمية ألمستدامة اطروحة دكتوراه /كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ص 41

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ-المراجع باللغة العربية:

- أحمد مجدي حجازي وشادية تناوي ،**تنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري**، القاهرة دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1987
- ايمان عطية ناصف ,محمد عبد العزيز عجمية "التنمية الاقتصادية"الدار الجمعية الاسمندرية مصر- 2003
- بشير محمد موفق لطفي التخطيط الاقتصادي دار النقائس للنشر و التوزيع الاردن 2012
- التميمي رعد سامي عبد الرزاق , "الدولة والتنمية المستدامة في الوطن العربي" طبعة الاولى دار دجلة والتوزيع – عمان 2000
- حسن عبد المجيد .اجمد رشوان التنمية اجتماعيا .تقافيا .سياسيا .اداريا مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية – مصر- 2009
- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت لبنان ،طبعة الأولى ،سنة 2000
- حمدية زهران،**مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية**،الدار النهضة العربية مصر
- خالد مصطفى قاسم،**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**،الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2007
- عمر محي الدين، **التنمية والتخلف**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع
- راشد البراوي،**حرب البترول في العالم**،مكتبة الأنجلو،المصرية،طبعة الأولى 1968
- رضوان سليم ."السامية الاقتصادية و افاق التنمية في الجزائر "اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف 2010
- طلال الباب "قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث "الطبعة الاولى-لبتان – 1981
- الطويل رواد زكي يونس "التنمية المستدامة والامن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحفوف الانسان "الطبعى الاولى دار زهران للنشر والتوزيع – عمان 2000
- عبد الباسط محمد حسين،**التنمية الاجتماعية،طبعة الأولى القاهرة مكتبة وهبة**،1985،

- عبد الحميد القاضي، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ،دار الجامعية المصرية الإسكندرية ،1978 ،
- عبد السلام أبو قحف ،**اقتصاديات الأعمال الاستثمار الدولي دار الجامعية الجديدة**، سنة 2003
- عبد المطلب عبد الحميد محمد ثبانة،**أساسيات في الموارد الاقتصادية**،الدار الجامعية الإسكندرية 1998
- عصام الجلبي،**الإضطربات في السوق النفطية مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت لبنان،طبعة،الأولى 2008
- فتحي أحمد الدوري،**محاضرات في اقتصاد البترولي**،جامعة عنابة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983.

- فوزي صابر"التنمية امس و الغد" دار النهران للنشر و التوزيع– عمان سنة 2001
- محمد أحمد الدوري،**محاضرات في اقتصاد البترولي**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983
- محمد أزهر،سعيد سماك، **اقتصاديات النفط والسياسة النفطية أسس وتطبيقات** جامعة موصل، العراق، طبعة الأولى ،

- محمد الصغير بلعي .يسرى ابو علاء .المالية العامة دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة– جزائر 2003
- محمد أهد السماك،**زكريا عبد الحميد باشا دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**،جامعة الموصل،العراق، طبعة الأولى، 1980
- محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**،مصر،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ،1986
- محمد صلاح بيوني، **التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية**، الإسكندرية 2000
- محمد عبد العزيز عجيمة ،محمد علي اللثلي،**التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها**.الدار الجامعية
- محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**،دار الجامعة المصرية القاهرة ،طبعة الأولى ،سنة 1988

- مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات ولبسات وموظوعات دار وائل للنشر وتوزيع طبعة الاولى –الاردن 2007
- نبيل بوفليح ،**دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق،** جزائر
- يسرى محمد أبو العلاء،**نظرية البترول بين التشريع والتطبيق،** دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبعة الأولى 2008
- يوسف صايغ،**سياسات النفط العربية في السبعينات–فرصة ومسؤولية**– المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، لبنان، طبعة الأولى ،1986
- **ب–المذكرات دكتوراه وماجستير:**
- أمينة مخفي،**أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية**،مذكرة دكتوراه ورقلة
- أمال رحمان،**تأثير محروقات على البيئة خلال الحفر والاستكشاف**،مذكرة ماجستير ،ورقلة
- نوي نبيلة،**إستراتيجية ترقية الكفاءة والاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير،جامعة سطيف،الجزائر،2012
- حمزة جعفر،**إستراتيجية ترقية الكفاءة الإنتاجية للطاقة الكهربائية في ظل ضوابط التنمية المستدامة،** مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير جامعة سطيف الجزائر 2012
- محمد اليمين القاسمي،**الاستراتيجيات الطاقوية البديلة لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة**،مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة جزائر، 2012،
- الطاهر خامر،**المسؤولية البيئة الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية**،جامعة ورقلة ،2007
- ذبيحي عقيلة،**الطاقة في ظل التنمية المستدامة**،مذكرة ماجستيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة الجزائر،2009
- وناس يحيا "الاليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر "مذكرة دكتورة .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة تلمسان – 2007

- كربالي بغداد "نظرة عامة حولة التحولات الاقتصادية في جزائر"مجلة علوم الانسانية قسم علوم التسيير . جامعة محمد خيدر بسكرة– جزائر –2005
- محمد شفيق "دراسات في تنمية الاقاصادية " المكتب الجامعي حديث مجلة مصر 16
- زايري بلقاسم "ادارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر "بحوث الاقتصادية مجلة العربية.العدد41مركز الديراسات الوحدة
- كافي عبد الوهاب "اثر العضوية في المنضمة العالمية للتجارة على مبدا السيادة اشارة الى حالة الجزائر"رسالة مجستير كلية حقوق وعلوم سياسية قسم الحقوق و العلاقات الدولية جزائر
- نوي نبيلة "استراتجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لدوائر النفط في ظل ظوابط حكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة "مذكرة مجستار .كلية العلوم الاقاصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف –جزائر 2012
- عبد المجيد عثماني "اثر عوائد النفطية على تنمية المستدامة في الجزائر "مذكرة ماجستر .كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و علوم التجارية تجارية جامعة ورقلة جزائر 2013–
- ولعي بوعلام النظام الظريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة حالة الجزئر مذكر كتوراة كلية العلوم اقتصادية وعلوم السير جامعة سطيف 2012

ب/المجلات العلمية:

- بينيركت كلمتتن ومجموعة أخرى من الباحثين، **مجلة التمويل والتنمية مجلد** 15–سبتمبر
- زايد ديب،سليمان مهنا،**التخطيط من أجل التنمية المستدامة،مجلة دمشق للعلوم الهندسية**،المجلد 25،العدد الأول،سوريان2009
- علي لطفي،**التنمية الاقتصادية،مصر دراسة تحليلية القاهرة معهد التخطيط القومي** 2001
- ماجد أبو زنط وعثمان غنيم،**التنمية المستدامة،دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**،جامعة البلقاء المنارة مجلد 12،العدد،2006
- محمد نعمان نوفر ،**اقتصاديات التغيير المناخي الآثار والسياسات**،سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2007، العدد رقم24.
- نحو المجتمع المعرفة **التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول**،سلسلة دراسات يصدرها مركز إنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز السعودية الإصدار 11–2006

ج-التقارير:

- السنوي للبنك الدولي،2009
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011

- بوفليح نبيل لعاطف عبد القادر –فعلية صندوق ظبط للموارد كاداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر –مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي كلية العلوم اقتصادية وعلوم السير دار الهدى للطباعة والنشر –سطيق 2008

قوانين وتشريعات:

- قانون رقم 17-84المؤرخ في7.7. 1984المتعلق بقاوانين المالية الجديد رسمية العدد 28الصادرت عن 10. 07. 1984
- وفقا للمادة 10من القانون رقم 2000-02المؤرخ في27-7-2000المتضمن قانون المالية التكميلي لسنت 2000الجريدة الرسمية العدد 37المؤرخ في 28-07-2000
- وفقا للمادة 66 من القانون رقم 03-22-المؤرخ في 28-12-2003متضمن قانون المالية لسنة 2004جريدة الرسمية في29-12-03
- قانون 06-01 المنعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 2006/02/20 الجديد الرسمية رقم 14 المؤرخة في 207272006

فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإهداء	
02	الشكر	
03	مقدمة عامة	أ
04	الفصل الأول:إطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	
05	تمهيد	17
06	المبحث الأول:ماهية التنمية المستدامة	18
07	المطلب الأول:سياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة	18
08	المطلب الثاني مفهوم التنمية المستدامة	21
09	المطلب الثالث:أبعاد وأهداف التنمية المستدامة	26
10	المبحث الثاني المصادر والتحديات التنمية المستدامة	32
11	المطلب الأول المصادر الداخلية	32
12	المطلب الثاني:المصادر خارجية	36
13	المطلب الثالث:تحديات التنمية المستدامة	40
14	المبحث الثالث:معوقات التنمية المستدامة	42

15	المطلب الاول: المعوقات الادارية والسياسية	42
16	المطلب الثاني:المعوقات الاقتصادية	44
17	المطلب الثالث:المعوقات الاجتماعية	48
18	خاتمة	53
19	الفصل الثاني:الاطار المفاهيمي للسياسة النفطية	
20	تمهيد	55
21	المبحث الأول:السياسة الأسعار النفطية	56
22	المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي	56
23	المطلب الثاني:أنواع السعر النفطي	57
24	المطلب الثالث:العوامل المحددة لسعر النفطي	58
25	المبحث الثاني:السياسة الإنتاج النفطية	63
26	المطلب الأول:مفهوم إنتاج النفط	63
27	المطلب الثاني:طرق إنتاج النفط والفرق بينهما	64
28	المطلب الثالث:تكلفة عمليات الإنتاج النفط	67
29	المبحث الثالث:السياسة التسويقية النفطية	67
30	المطلب الأول:السياسة التسعيرية للمنتجات البترولية	67

31	المطلب الثاني:السياسة التوزيع المنتجات البترولية	71
32	المطلب الثالث:السياسة الترويج المنتجات البترولية	73
33	خاتمة	76
34	الفصل الثالث:دور السياسة النفطية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
35	تمهيد	78
36	المبحث الأول: واقع ومكانة الجزائر النفطية تحقيق التنمية المستدامة 2011-1990	79
37	المطلب الأول:واقع التنمية المستدامة في الجزائر	79
38	المطلب الثاني:تطور الاحتياطي للنفط الجزائري	83
39	المطلب الثالث:تطور أسعار والعائدات النفط الجزائري	86
40	المبحث الثاني: أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر	89
41	المطلب الأول: أثر العوائد النفطية على تنمية الاقتصادية	89
42	المطلب الثاني :أثر العوائد النفطية على تنمية البشرية	93
43	المطلب الثالث: أثر العوائد النفطية على تنمية البيئة	96
44	المبحث الثالث: دراسة التحليلية للجباية البترولية على التنمية المستدامة في الجزائر	98

45	المطلب الاول :دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنمية	99
46	المطلب الثاني: تحديات الجباية البترولية في الجزائر	106
47	المطلب الثالث :تحليل الايرادات الجباية البترولية و الايرادات الكلية للميزانية 2000-2013	110
48	خاتمة	115
49	-الخاتمة العامة	117
50	قائمة الجداول والأشكال	121
51	الملاحق	122
52	قائمة المصادر والمراجع	124
53	الفهرس	

الملخص:
نلعب السياسة النفطية دور اً رئيسي اً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، سواء في الأقطار العربية المنتجة أو المستوردة له. وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة إستراتيجية تعتبر مادة أساسية في
الصناعة ولها أثر اً فعالا على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي .حيث حاولت الكثير من الدول النامية زيادة معدلات الاقتصادية ا ت ناجها من المواد الأولية، مثل النفط لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ولسداد الخارجية .وبالتالي لا تستطيع الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية l التزاما
مستديمة تحمي الموارد الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي، وقد أصبحت قطاعات المواد الأولية مثل النفط تشكل جزءا كبيرا من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية.
والجزائر كغيرها من الدول النامية، يعد قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95 في المتوسط، وفي الإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح حسب السنوات بين 60 و75 % وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي30 دف دراستنا تحديد إلى مفهوم دقيق للتنمية المستدامة، حيث تطور المفهوم التقليدي l ومن هذا المنطلق للتنمية المستدامة وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية.
وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛ والتعرف على كيفية الإدارة المثلى للعوائد النفطية وفق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة

ABSTRACT
We play the role of oil policy in determining the course and nature of development since the early seventies to the present time, both in the Arab countries produced or imported. The importance of oil as a strategic commodity is a key material in
Industry and has an effective impact on various aspects of economic, financial and banking activity. Where many developing countries have attempted to increase their economic growth rates from raw materials, such as oil to meet the requirements of economic development, and to repay externalities. Consequently, developing countries, including Arab states, can not continue to attempt to develop a commitment
Sustainable, protecting natural resources in isolation from the outside world, and the sectors of raw materials such as oil have become a large part of the gross national product of developing countries.
Algeria, like other developing countries, is the backbone of the economy, because more than four decades after independence, the dominant sector of economic activity continues to contribute to Algerian exports by more than 95 per cent on average, Between 60 and 75% of the GDP. In our study, we have identified an accurate concept of sustainable development. The traditional concept has evolved from this perspective to sustainable development and a new concept has emerged based on linking the economic, human and environmental aspects of development.
As well as achieve justice between the current generation and future generations; and identify how to optimize the management of oil revenues in accordance with the rules of transparency, control and accountability.